الاسم: هاشم محمد سعيد رشيد
عنوان السكن: محافظة دهوك . محلة ستةرهلدان . فرع مقابل جامع الحاج عرب رقم الدرار ٢٦٨
عنوان الاتصال به: كورك موبايل /٠٧٥٠٤٥٨٢٢٥٢ ، اسيا موبايل / ٠٧٧٠١٨٤٠٨٣٥ ، الارضي / ٠٦٢٧٦٢٠٣٧٥
عناون الرسالة:الهيكل السلعي لتجارة تركيا مع الاتحاد الاوربي واثره في النمو الاقتصادي للمدة ١٩٨٠ . ٢٠٠٤

خلاصة الرسالة:

أوضحت العديد من الدراسات الاقتصادية أن متغيرات هيكل التجارة الخارجية (الصادرات والاستيرادات) ذات تأثير واضح في الناتج المحلي الإجمالي وتحريك النمو الاقتصادي، ولا سيما تجارة السلع الصناعية التي تسهم في القيمة المضافة وأهميتها للأقطار المتقدمة والاقل تطوراً، والاستفادة منها في عملية التنمية الاقتصادية. **يهدف البحث** الي التعرف على مكونات الهيكل السلعي للتجارة الخارجية بين تركيا والاتحاد الأوربي وتوضيح تأثيراتها على الناتج المحلي الإجمالي لربع قرن من الزمن.

ومن أجل تحقيق هدف البحث ،فقد استندت فرضيته على أن لمكونات الهيكل السلعي للصادرات والاستيرادات لتركيا تأثيراً واضحاً في الناتج المحلي الإجمالي، وان الجهود والمساعي التي تبذلها تركيا للانضمام الى الاتحاد الأوربي أدت الى حدوث تغيير في اتجاهات التجارة الخارجية لتركيا، ومن أجل التوصل الي هدف البحث واثبات فرضيته ، فقد اجريت دراسة باستخدام المنهج الكمي، إذ تم التعرف على ملامح تطور الاقتصاد التركي والأوربي وتصنيف الهيكل السلعي للتجارة الخارجية وعلاقته بالنمو الاقتصادي ، كما تم تحليل اتجاهات تطور التجارة الخارجية التركية للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤) واتجاهات تطور مكونات الهيكل السلعي للصادرات والاستيرادات التركية خلال مدة الدراسة ،إضافة الى تبيان اتجاهات التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية لتركيا.

وفي المرحلة الأخيرة من البحث ، إجري تحليل الانحدار بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية ((OLS) باستخدام الحزمة البرمجية

(Minitab)، إذ تم بدايةً التطرق الي مجموعة من الدراسات السابقة ،ثم تناول أهم الاختبارات الاقتصادية والإحصائية والقياسية، ومن ثم تقدير وتحليل أثر مكونات الهيكل السلعي للتجارة الخارجية لتركيا مع العالم والاتحاد الأوربي وأثره على النمو الاقتصادي لتركيا للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤).

وتوصلت الدراسة الى أن قطاعي الصناعة والزراعة من أهم القطاعات السلعية في الاقتصاد التركي، فضلاً عن قطاعي التعدين والتجارة الخارجية، وان الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع نتيجة الإصلاحات الاقتصادية وتطور هذه القطاعات خاصة القطاع الصناعي، فضلاً عن زيادة المتغيرات الأخرى وتطورها منها نسبة الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى تركيا، وعدد السكان ،وتزايد الديون الخارجية وفوائدها خلال مدة الدراسة، كما اتضح من تحليل المؤشرات الأساسية للتجارة الخارجية التركية وجود التطور المستمر في الصادرات مع العالم والاتحاد الأوربي، فضلاً عن تزايد والاستيرادات السلعية خاصةً من الاتحاد الأوربي، وشكلت والاستيرادات من السلع الصناعية نسبة واضحة من إجمالي والاستيرادات التركية ،إذ احتلت المرتبة الأولى، تلتها السلع الزراعية ثم سلع التعدين. كما أوضحت الدراسة أن العلاقة بين والاستيرادات (الزراعية والصناعية والتعدينية) والناتج المحلي الإجمالي كانت موجبة ومعنوية خلال مدة الدراسة مع العالم، إما مع الاتحاد الأوربي فكانت الصادرات (الزراعية والصناعية) ذات تأثير موجب ومعنوي في الناتج المحلي الإجمالي، والصادرات من السلع التعدينية كانت غير معنوية. في حين كانت والاستيرادات من السلع الصناعية والتعدينية من الاتحاد الأوربي موجبة ومعنوية، على عكس من استيراد السلع الزراعية التي كانت غير معنوية.

الكلمات المفتاحية : الهيكل السلعي ، النمو الاقتصادي.
تاريخ المناقشة : يوم الاربعاء المصادف ٢٠٠٦/٧/١٢

السيرة العلمية للطالب:

. المرحلة الابتدائية : مدرسة شرمن الابتدائية المختلطة (١٩٨٠ . ١٩٨٦).

. المرحلة المتوسطة: متوسطة تهامة للبنين . عقرة (١٩٨٧ . ١٩٨٩)

ـ المرحلة الاعدادية : ثانوية عقرة للبنين + اعدادية برايةتى للبنين . دهوك (١٩٩٠ . ١٩٩٤).

ـ المرحلة الجامعية : جامعة دهوك . كلية الادارة والاقتصاد . قسم الاقتصاد (١٩٩٥ . ١٩٩٩).

. عمل معيداً في قسم الاقتصاد للمدة (٢٠٠٠ . ٢٠٠١).

ـ قبل في الدراسات العليا في جامعة الموصل /كلية الادارة والاقتصاد . قسم الاقتصاد للسنة الدراسية (٢٠٠٣ . ٢٠٠٤).

اسم الكلية : كلية الادراة والاقتصاد / جامعة الموصل.

بسم الله الرحمن الرحيم

وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ.

صدق الله العظيم

سورة التوبة (الآية ١٠٥)

ثبت المحتويات

الموضوع	الصفحة
ثبت المحتويات	أ – ب
ثبت الجداول	ج . د
الخلاصة	هـ . و
المقدمة	١ – ٣
الفصل الأول :ملامح تطور الاقتصاد التركي وتصنيف الهيكل السلعي للتجارة الخارجية	٤ – ٤٣
تمهيد	٥
1-1: إسهام التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي	٥ – ١٣
1 – 1 – 1: علاقة الهيكل السلعي للصادرات بالنمو الاقتصادي	٦ – ١٠
1 – 1 – 2 : علاقة الهيكل السلعي للاستيرادات بالنمو الاقتصادي	١٠ – ١٣
١-٢: الملامح الرئيسة لتطور الاقتصاد التركي	١٣ – ٣١
1 – 2 . ١: ملامح تطور القطاعات السلعية في تركيا	١٣ – ١٨
1 – ٢ . ٢: ملامح تطوربعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد التركي	١٨ – ٢٦
1 – ٢ – ٣ : أثر السياسات الاقتصادية في أداء الاقتصاد التركي	٢٦ – ٣١
1 – 3: ملامح تطور اقتصاد الاتحاد الاوربي	٣١ –٣٧
1 – ٤: الإطار النظري للهيكل السلعي للتجارة الخارجية	٣٧–٤٣
1 – 4 – ١: تصنيف الهيكل السلعي للاستيرادات	٣٩ – ٤١
1 – 4 – 2 : تصنيف الهيكل السلعي للصادرات	٤١ – ٤٢
1 – 4 – 2 : التصنيف المعتمد في الدراسة	٤٣
الفصل الثاني : الهيكل السلعي للتجارة الخارجية بين تركيا والاتحاد الأوربي	٤٤ – ٦٩
تمهيد	٤٥
2 – 1 : اتجاهات تطور التجارة الخارجية التركية	٤٥ – ٤٩
2 – 2 : اتجاهات تطور الهيكل السلعي للتجارة الخارجية لتركيا	٤٩– ٥٩

2 – 2 – 1 اتجاهات تطور الهيكل السلعي للتجارة الخارجية لتركيا مع العالم للمدة (١٩٨٠ – ٢٠٠٤)	٤٩ – ٥٥
2 – 2 – 2 اتجاهات تطور الهيكل السلعي للتجارة الخارجية لتركيا مع الاتحاد الأوربي للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤)	٥٥ – ٥٩
2 – 3 التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية التركية	٥٩ – ٦٩
2 – 3 – 1 التوزيع الجغرافي للصادرات التركية	٦٣ –٦٦
2 – 3 – 2 التوزيع الجغرافي للاستيرادات التركية	٦٦ – ٦٩
الفصل الثالث : تحليل نتائج التقدير لأثر الهيكل السلعي للتجارة الخارجية التركية مع العالم والاتحاد الأوربي في النمو الاقتصادي	٧٠ – ٨٥
3 – 1 الاستعراض المرجعي للنماذج القياسية المستخدمة في الدراسات السابقة	٧١ - ٧٧
3 – 2 تقدير اثر مكونات الهيكل السلعي للتجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لتركيا مع العالم والاتحاد الأوربي للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤)	٧٧–٧٨
٣– ٢–١: تقدير أثر الصادرات والاستيرادات حسب التصنيف الدولي في النمو الاقتصادي لتركيا مع الاتحاد الاوربي للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤)	٧٨–٧٩
3 – 2 – 2 تحليل نتائج التقدير لأثر مكونات الهيكل السلعي للتجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لتركيا مع العالم والاتحاد الأوربي للمدة(١٩٨٠ . ٢٠٠٤)	٧٩– ٨٥
الاستنتاجات والتوصيات	٨٦ – ٨٩
أولاً . الاستنتاجات	٨٦ – ٨٨
ثانياً. التوصيات	٨٨ – ٨٩
الملاحق	٩٠–١١٥
المصادر	١١٥ – ١٢٥
الخلاصة باللغة الانكليزية	A - B

ثبت الجداول

رقم الجدول	عنوانه	الصفحة
1	تطور الاهمية النسبية للتركيب السلعي لهيكل الصادرات التركية للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤)	٩١
2	المؤشرات الاقتصادية الرئيسة للاتحادالاوربي للمدة(١٩٨٠. ٢٠٠٤)	٩٢-٩٣
3	اتجاهات التطور لصادرات التعدين واهميتها النسبية في اجمالي الصادرات التركية للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٥)	٩٤
4	المؤشرات الرئيسة للمتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد التركي للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤)	٩٥ – ٩٦
5	الناتج المحلي الاجمالي لتركيا والاتحاد الاوروبي لسنة ٢٠٠٢	٩٧
6	التركيب الديموغرافي لتركيا للمدة (١٩٩٠ . ٢٠٠٤)	٩٨
7	اتجاهات تطور الاستثمار الاجنبي المباشر القطاعي في تركيا للمدة (١٩٨٠ .٢٠٠٤)	٩٩-١٠٠
8	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى تركيا من المناطق الجغرافية الرئيسة نسبةً من اجمالي الاستثمار الاجنبي المباشر والناتج المحلي الاجمالي لسنوات مختارة للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤)	١٠١
9	متوسط التغير السنوي للتضخم حسب القطاعات الاقتصادية للمدة (١٩٩٥ . ٢٠٠٤)	١٠٢
10	اتجاهات تطور الاهمية النسبية لتركيب الهيكل السلعي لصادرات الاقطار النامية للمدة ١٩٨٠ . ٢٠٠٤	١٠٢
11	اتجاهات تطور التجارة الخارجية التركية للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤)	١٠٣
12	اتجاهات تطور مكونات الهيكل السلعي للصادرات التركية مع العالم للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤)	١٠٤
13	الأهمية النسبية للهيكل السلعي للصادرات التركية مع العالم للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤)	١٠٥
14	اتجاهات تطور مكونات الهيكل السلعي للاستيرادات التركية للمدة	١٠٦

	(١٩٨٠ . ٢٠٠٤)	
15	الأهمية النسبية لاتجاهات تطور الهيكل السلعي للاستيرادات التركية للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤)	١٠٧
16	اتجاهات تطور مكونات الهيكل السلعي لصادرات تركيا الى الاتحاد الأوربي للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤)	١٠٨
17	الأهمية النسبية لاتجاهات تطور الهيكل السلعي لصادرات تركيا الى الاتحاد الأوربي للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤)	١٠٩
18	اتجاهات تطور مكونات الهيكل السلعي لاستيرادات تركيا من الاتحاد الأوربي للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤)	١١٠
19	الأهمية النسبية لاتجاهات تطور الهيكل السلعي لاستيرادات تركيا من الاتحاد الأوربي للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤)	١١١
20	التوزيع الجغرافي للصادرات التركية للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤)	١١٢–١١٣
21	التوزيع الجغرافي للاستيرادات التركية للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤)	١١٤ – ١١٥

الخلاصة:

أوضحت العديد من الدراسات الاقتصادية أن متغيرات هيكل التجارة الخارجية (الصادرات والاستيرادات) ذات تأثير واضح في الناتج المحلي الإجمالي وتحريك النمو الاقتصادي، ولا سيما تجارة السلع الصناعية التي تسهم في القيمة المضافة وأهميتها للأقطار المتقدمة والاقل تطوراً، والاستفادة منها في عملية التنمية الاقتصادية. **يهدف البحث** الي التعرف على مكونات الهيكل السلعي للتجارة الخارجية بين تركيا والاتحاد الأوربي وتوضيح تأثيراتها على الناتج المحلي الإجمالي لربع قرن من الزمن.

ومن أجل تحقيق هدف البحث ،فقد استندت فرضيته على أن لمكونات الهيكل السلعي للصادرات والاستيرادات لتركيا تأثيراً واضحاً في الناتج المحلي الإجمالي، وان الجهود والمساعي التي تبذلها تركيا للانضمام الى الاتحاد الأوربي أدت الى حدوث تغيير في اتجاهات التجارة الخارجية لتركيا، ومن أجل التوصل الي هدف البحث واثبات فرضيته ، فقد اجريت دراسة باستخدام المنهج الكمي، إذ تم التعرف على ملامح تطور الاقتصاد التركي والأوربي وتصنيف الهيكل السلعي للتجارة الخارجية وعلاقته بالنمو الاقتصادي ، كما تم تحليل اتجاهات تطور التجارة الخارجية التركية للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤) واتجاهات تطور مكونات الهيكل السلعي للصادرات والاستيرادات التركية خلال مدة الدراسة ،إضافة الى تبيان اتجاهات التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية لتركيا.

وفي المرحلة الأخيرة من البحث ، إجري تحليل الانحدار بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية ((OLS) باستخدام الحزمة البرمجية (Minitab)، إذ تم بدايةً التطرق الي مجموعة من الدراسات السابقة ،ثم تناول أهم الاختبارات الاقتصادية والإحصائية والقياسية، ومن ثم تقدير وتحليل أثر مكونات الهيكل السلعي للتجارة الخارجية لتركيا مع العالم والاتحاد الأوربي وأثره على النمو الاقتصادي لتركيا للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤).

وتوصلت الدراسة الى أن قطاعي الصناعة والزراعة من أهم القطاعات السلعية في الاقتصاد التركي، فضلاً عن قطاعي التعدين والتجارة الخارجية، وان الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع نتيجة الإصلاحات الاقتصادية وتطور هذه القطاعات خاصة القطاع الصناعي، فضلاً عن زيادة المتغيرات الأخرى وتطورها منها نسبة الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى تركيا، وعدد السكان ،وتزايد الديون الخارجية وفوائدها خلال مدة الدراسة، كما اتضح من تحليل المؤشرات الأساسية للتجارة الخارجية التركية وجود التطور المستمر في الصادرات مع العالم والاتحاد الأوربي، فضلاً عن تزايد والاستيرادات السلعية خاصةً من الاتحاد الأوربي، وشكلت والاستيرادات من السلع الصناعية نسبة واضحة من إجمالي والاستيرادات التركية ،إذ احتلت المرتبة الأولى، تلتها السلع الزراعية ثم سلع التعدين. كما أوضحت الدراسة أن العلاقة بين والاستيرادات (الزراعية والصناعية والتعدينية) والناتج المحلي الإجمالي كانت موجبة ومعنوية خلال مدة الدراسة مع العالم، إما مع الاتحاد الأوربي فكانت الصادرات (الزراعية والصناعية) ذات تأثير موجب ومعنوي في الناتج المحلي الإجمالي، والصادرات من السلع التعدينية كانت غير معنوية. في حين كانت والاستيرادات من السلع الصناعية والتعدينية من الاتحاد الأوربي موجبة ومعنوية، على عكس من استيراد السلع الزراعية التي كانت غير معنوية.

المقدمة :

تعد التجارة الخارجية محركاً للنمو الاقتصادي لأقطار العالم المختلفة في عصر العولمة والانفتاح الاقتصادي وظهور التكتلات الإقليمية، إذ اتسعت الحركة التجارية فيما بين الأقطار والأقاليم المختلفة ،اذ لا يستطيع قطرٌ ما أن ينعزل عن أقطار العالم الأخرى، او أن يتخلى عن منافع التجارة الدولية لتوفير أنواع من السلع الاستهلاكية والرأسمالية والوسيطة التي تساهم في سد الطلب المحلي وتحريك النمو الاقتصادي. ونظراً لأهمية تركيا كأكبر قطر في منطقة الشرق إلاوسط والتي لها علاقات تجارية مع اقطار الاتحاد الأوربي. فقد حاولت تركيا أن تقرب سياساتها الاقتصادية والتجارية من السياسات الأوربية خاصةً بعد البدء ببرنامج الإصلاحات والتكييف الهيكلي سنة١٩٨٠، واتبعت إستراتيجية تعويض الاستيرادات وتشجيع الصادرات،وقد ازداد توجهها نحو الأقطار الغنية ومنها الأعضاء في الاتحاد الأوربي مقابل الابتعاد عن أقطار الشرق الأوسط ،وانطلاقاً من أهمية العلاقات التجارية بين تركيا والاتحاد الأوربي ومعرفة مدى استفادة الأولى من التجارة الخارجية لتحريك النمو الاقتصادي ، فقد اختير موضوع الهيكل السلعي للتجارة الخارجية وأثره في النمو الاقتصادي لتركيا مع الاتحاد الأوربي لدراسة تأثير مكونات الصادرات والاستيرادات التركية مع الاتحاد الأوربي ومعرفة الوزن النسبي لها مقارنة بأقطار العالم كافة.

أهمية البحث:

تتأتى أهمية البحث كون تركيا تحاول الانضمام الى الاتحاد الاوربي لذلك تتجة نحو توطيد علاقاتها التجارية مع الاتحاد الأوربي وتبيان أهمية التركيب السلعي لهيكل التجارة الخارجية لتركيا بجانبيه الاستيرادات والصادرات مبيناً أي نوع منها يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي لتركيا .

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة الدراسة بان الناتج المحلي الاجمالي لتركيا يتميز بعدم التنوع النسبي في حين يتميز الطلب بالتنوع الشديد في تركيا ، مما يتطلب الحاجة الى المزيد من الاستيرادات ولا سيما السلع الصناعية للنهوض بالاقتصاد الوطني والتوجه نحو الصادرات التي كانت في تطور مستمر خلال مدة الدراسة ، وللوقوف على ديناميكية تطورها أصبح من الضروري تحليل مكونات هيكل الصادرات والاستيرادات السلعية للتعرف على حجم و نوعية التجارة الخارجية بشقيه الصادرات والاستيرادات مع الاتحاد الاوربي ،وتقدير أثرها على الناتج المحلي الاجمالي في تركيا.

هدف البحث:

يهدف البحث التعرف على مكونات الهيكل السلعي للتجارة الخارجية بين تركيا والاتحاد الأوربي لأكثر من عشرين سنة ماضية، وتبيان التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات والاستيرادات التركية ومعرفة تأثيركل نوع من السلع المستوردة والمصدرة من والى الاتحاد الأوربي في النمو الاقتصادي لتركيا.

فرضية البحث:

يستند البحث على فرضية مفادها إن لمكونات الهيكل السلعي للتجارة الخارجية التركية مع الاتحاد الأوربي تأثير ايجابي في النمو الاقتصادي لتركيا خاصة السلع الصناعية والتعدينية خلال مدة الدراسة .

منهج البحث :

من أجل الوصول الى هدف البحث واختبار فرضيته ،تم الاعتماد على أسلوب التحليل الكمي والوصفي لمعرفة تأثير مكونات الهيكل السلعي للتجارة الخارجية لتركيا مع الاتحاد الأوربي مستندين على البيانات والإحصاءات الحكومية الرسمية والمأخوذة من المؤسسات الاقتصادية المحلية والدولية ، كمعهد الإحصاءات الحكومية والخزانة التركية، وصندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية ،فضلاً عن البحوث والكتب ومواقع الانترنيت التي تناولت الاقتصاد التركي والأوربي والعلاقات الاقتصادية والتجارية بين الطرفين ، وقد تم استخدام نموذج الانحدارالخطي المتعدد لمعرفة تأثير المتغيرات المستقلة (مكونات الهيكل السلعي للتجارة الخارجية) الداخلة في النموذج على الناتج المحلي الإجمالي. وقد احتسبت أربع صيغ للتقدير هي الخطية، نصف اللوغاريتمية ، واللوغاريتمية المزدوجة للطرفين ،اذ اختبرت تلك الصيغ وأختير أفضلها المجتازة للاختبارات الاقتصادية والإحصائية والقياسية .

الإطار العام للبحث:

من أجل تحقيق فرضية الدراسة والوصول الى الأهداف المرجوّة منها فقد تضمنت ثلاثة فصول ،تناول الأول ملامح تطور الاقتصاد التركي والأوربي ،وتصنيف الهيكل السلعي للتجارة الخارجية متضمناً أربعة مباحث، تناول الأول ،اسهام التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي ، في حين ركز الثاني على الملامح الرئيسة لتطور الاقتصاد التركي.أما الثالث فقد تضمن ملامح تطور اقتصاد الاتحاد الاوربي، في حين تناول الرابع الهيكل النظري للهيكل السلعي للتجارة الخارجية.

وركز الفصل الثاني على تحليل اتجاهات تطور الهيكل السلعي للتجارة الخارجية بين تركيا والاتحاد الأوربي للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤)، وقد تضمن ثلاثة مباحث، اهتم الأول بتطور اتجاهات التجارة الخارجية، أما الثاني فأخذ اتجاهات تطور الهيكل السلعي للتجارة الخارجية التركية بشقية الصادرات والاستيرادات ،أما المبحث الثالث فقد تضمن التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية التركية .

وأهتم الفصل الثالث بتحليل نتائج البتقديرلاثر مكونات الهيكل السلعي للتجارة الخارجية بين تركيا والاتحاد الأوربي للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤) وتحليله ،اذ عرض المبحث الأول الاستعراض المرجعي للدراسات الاقتصادية السابقة المستخدمة للنماذج القياسية المستخدمة في الدراسات السابقة،أما المبحث الثاني فقد تناول تقديراثرمكونات الهيكل السلعي للتجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لتركيا مع العالم والاتحاد الأوربي خلال مدة الدراسة وتحليله. وقد خرجت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي أوضحت مدى التطابق والتغاير بين فرضية الدراسة والواقع العملي.

الفصل الاول
ملامح تطور الاقتصاد التركي
وتصنيف الهيكل السلعي للتجارة الخارجية

١ . ١: اسهام التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي

١. ٢: الملامح الرئيسة لتطور الاقتصاد التركي

١. ٣ : ملامح تطور االقتصاد الاتحاد الاوربي

١.٤: الإطار النظري للهيكل السلعي للتجارة الخارجية

تمهيد:

ان الاقتصاد التركي مر بمراحل عدة اهمها مرحلة تنفيذ برامج التصحيح والاستقرار الاقتصادي ما بعد سنة ١٩٨٠، التي ركزت على اجراء تغيرات هيكلية معتمدة على التكنولوجيا الحديثة، وبرامج المقترحة من قبل المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية المتمثلة بصندوق النقد والبنك الدوليين والسوق الاوروبية المشتركة وغيرها، وبعد منتصف الثمانينيات تميزت مكانة القطاع الصناعي وازدادت نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وفي هيكل الصادرات التركية ،كما كان للسياسات الاقتصادية التي اتبعتها تركيا تاثير واضح في مجمل المتغيرات الاقتصادية ،اذ افرزت نتائج ايجابية وسلبية في ان واحد، وتكمن آثارها الايجابية في التحولات الهيكلية لصالح القطاع الصناعي والاستخدام وارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ،وزيادة القدرة التصديرية لقطاع التجارة الخارجية، اما السلبية فهي تفاقم مشكلة المديونية التي كلفت الاقتصاد التركي عشرات المليارات من الدولارات سنويا دفعت على شكل خدمة الديون، ومشكلة التضخم التي اثرت في القدرة الشرائية وانخفاض قيمة العملة المحلية واستمرار العجز في موازنة الدولة .

سنتطرق في هذا الفصل الى اسهام التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي خاصة الصادرات والاستيرادات السلعية ،والملامح الرئيسة لتطور الاقتصاد التركي والاقتصاد الاوربي، والاطار النظري لتصنيف الهيكل السلعي للتجارة الخارجية بالاشارة الى تركيا.

١. ١: اسهام التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي

أكدت معظم المذاهب والنظريات الاقتصادية على أهمية التجارة الخارجية في تحفيز النمو الاقتصادي ،فقد تطرق المذهب التجاري الى اهمية التجارة باعتقاده ان الدولة اذا ما ارادت ان تصبح قوية عليها ان تصدر أكثر مما تستورد، وان تعمل كل ما في وسعها لتنشيط الصادرات وتخفيض الاستيرادات خاصة من السلع الاستهلاكية (**الحسناوي**، ١٩٨٧ ، ٤٤). واوضح آدم سميث بكتابه (ثروة الامم) سنة ١٧٧٦ م اسباب تراكم الثروة اذ اكد على أهمية التجارة لتصريف الانتاج الفائض مركزاً على تقسيم العمل والتخصص الدولي، كما ذكر ديفيد ريكاردو في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي ونظرية الميزة النسبية سنة ١٨٤١، بانه يمكن للاقطار ان تستفاد من منافع التجارة اذا ما تخصصت في انتاج تلك السلع التي تمتلك الميزة النسبية في انتاجها (**A.pthirwall , 2000, 6**). واشار الى آثار التجارة الخارجية في زيادة الكفاءة الاقتصادية باعادة توزيع الموارد ، فضلا عن العوائد المرتطبة بوفورات الحجم ، وتوسعت بعد ذلك النظرية الكلاسيكية في تفضيل الكفاءة ، ولم تقتصر على تباين انتاجية

العمل اعتماداًعلى نظرية قيمة العمل وانما شملت عنصري العمل ورأس المال (**الجومرد والدباغ** ،١٩٩٥، ١٦١).

وهناك عدد من الدراسات والبحوث الاقتصادية التي اخذت علاقة الهيكل السلعي للصادرات والاستيرادات بالنمو الاقتصادي واي نوع من الصادرات يُعد محركاً للنمو، واي منها يعد معوقاً للنمو ، وكذلك الحال بالنسبة للاستيرادات ، وسيتم التطرق اليها مع اعطاء الامثلة على ما حققته الاقطار النامية من منافع نتيجة مساهمتها في التجارة الخارجية.

١. ١ . ١: علاقة الهيكل السلعي للصادرات بالنمو الاقتصادي

ركزت معظم الدراسات على اسهام الصادرات في النمو الاقتصادي من خلال ما تحصل عليه الاقطار النامية من عوائد تمول عملية التنمية ،وقد اشار كيزل برجر **(G.Berger)** الى دور الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي في تلك الاقطار، موكداً ان التوسع في الصادرات يوفر للاستثمار فرص تخفيض التكاليف وحفز الانتاج الكبير ،كما ان كل من هومفري **(J.Humphery)** وهيرنك **(J.haring)** اشارا الى ان قطاع الصادرات يعد قائداً في الاقطار النامية ، كما اكد هابرلر (**haberler)** على المنافع من التجارة الخارجية بما توفره من سلع وسيطة التي تعد ضرورية للتنمية والتقدم التكنولوجي وتشجيع رؤوس الاموال الاجنبية ،وجذب الاستثمار الاجنبي ، كما تطابقت نتائج دراسة سركوين **(M.Syrquin**) مع الدراسات السابقة في التركيز على تاثير التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي (**فركاجي** ،١٩٩٩ ، ١٦ . ١٧). وقبل ان نتطرق الى اهم الدراسات عن تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الاقطار النامية .سنوضح اهم الدراسات في هذا الاطار منها دراسة هارولدانيس (**H.innic**) عن الصادرات الكندية من القمح للمدة (١٩٠٠ – ١٩١١) اذ اكد على ان هذا النوع من الصادرات احدث تدفقاً للقوى العاملة الى الاراضي الكندية ،وادى الى تزايد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (**هاجن** ،١٩٨٨ ، ٢٢٤). وبحكم التقدم الصناعي الذي ظهر في اوروبا ،كان للاقطار المتقدمة تجربة في التنمية والتجارة الخارجية ،وقد كان روبرتسن اول من اشار الى ان الصادرات تعد محركاً للنمو الاقتصادي وكذلك نركسه (**Nurkse**) اكد على ان التجارة الخارجية تحفز النمو الاقتصادي في مناطق الاستطيان الحديث محدثهُ تدفق العمل ورأس المال (**عبد الحميد سليمان ظاهر** ، ١٩٩٦ ، ٤٥). وفي دراسة كل من جنري وستراوث (**H.chenery , A.Strout**) عدّت الصادرات محدداً رئيساً للنمو الاقتصادي. اما نموذج ميزلس **(A.maizls)** فقد ايد افضلية الاعتماد على تقديرات اسقاطات فجوة التجارة الخارجية مقارنة بالاعتماد على تقديرات الفجوة الادخارية (**تقي عبد سالم** ، ١٩٨٦ ، ١٢).

اما بالنسبة للتجارب التي مرت بها الاقطار النامية فقد تميزت بطابع سيادة السلع الاولية (المواد الخام) في تجارتها الخارجية مع العالم .حيث كانت نسبة مساهمه الصادرات في التجارة الخارجية كمتوسط للمدة (١٩٥٠ – ١٩٩٥) ما يقارب ٨% سنوياً، وذلك بسبب تركز تجارتها على تصدير المواد الأولية مع انخفاض مرونة الطلب على منتجاتها في الاسواق العالمية ،كما ادى الى انخفاض نسبة مساهمتها في اجمالي الصادرات العالمية من ٣٠% سنة ١٩٦٥ الى ٢٠% سنة ٢٠٠٠ (**A.p.Thirlwall , 2000, 6**) . الا انه مع هذا يلاحظ تجربة الأقطار الآسيوية (أقطار جنوب شرق آسيا) كتجربة فريدة، خاصةً عند النظر الى تركيبة الصادرات لهذه العقود القليلة الماضية يتبين أن هناك تغير نحو السلع المصنعة بعيداً عن المواد الأولية ، حيث أن كل الأقطار الآسيوية ما عدا اندونيسيا تحركت نحو زيادة صادراتها المصنعة ، اذ شكلت السلع المصنعة المصدرة ٨% من اجمالي صادراتها ،وان معايير النمو السريع التي وضعتها هذه الاقطار ادت الى جعلها بمكانة متميزة بين الاقطار النامية الاخرى ، وهذة العملية تميزت بالانفتاح على التصنيع التجاري السريع ،بحيث ازدادت نسبة الاستثمار سوية مع النمو الاقتصادي وحدث تحسن في مستويات المعيشة ومحاولة تخفيض معدلات الفقر (**Y.Jolee , 2004 , 1-3**) ولمعرفة مدى العلاقة بين حجم الصادرات والنمو الاقتصادي لا بد ان نشير الى بعض النماذج التي تؤيد العلاقة الايجابية بينهما ، فعن طريق الصادرات يمكن للبلد ان يحصل على النقد الاجنبي والذي يعد ضرورياً لعملية النمو الاقتصادي. فالدراسات الخاصة بالاقطار النامية، ومنها، دراسة ميزلس التي اثبتت ان عملية التصنيع ادت الى التوسع في صادرات هذه الاقطار ،واوضحت ان التوسع البطيء في الصادرات الناتج عن انخفاض الطلب الخارجي يحد من معدل نمو الاقطار النامية ، نظراً لان هذا المعدل يتوقف على القدرة للاستيراد، الذي يؤدي الى تزايد الميل الحدي للاستيراد الذي تصاحبه عوائق التوسع في الصادرات (**زاكس ، بدون تاريخ** ، ٧٨ . ٨٤). اما دراسة ايمري (**R.Emery**) التي تناولت خمسين قطراً من الاقطار النامية ،فقد استنتجت وجود معامل ارتباط قوي بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الناتج القومي ، اذ بلغ ٠,٨٢ واكد ان القطر الذي يرغب بتحقيق معدلات نمو مرتفعة ينبغي عليه استخدام سياسات مالية ونقدية لانعاش صادراته .وفي دراسة للامم المتحدة للمدة (١٩٦٠ . ١٩٦٦)، اوضحت ان عدداً من الاقطار النامية اقترن فيها معدل النمو المرتفع في الناتج المحلي الاجمالي بمعدل النمو المرتفع في الصادرات ، واكدت دراسة آرثر لويس (**A.Lewis**) سنة ١٩٨٠، ان انخفاض فعالية التجارة بوصفها محرك للنمو الاقتصادي في الاقطار النامية كان نتيجة للانخفاض في معدل النمو الاقتصادي للاقطار المتقدمة منذ منتصف السبعينيات مؤكداً ان تزايد التجارة بينهما يحافظ

على ماكنة النمو (**الجومرد والدباغ ،١٩٩٥ ، ١٦٥ . ١٦٦**). كما اخذت دراسة فيدر (**Feder**) ١٩ قطراًمن الاقطار النصف صناعية وعينة من ٣١ قطراً من الاقطار المتخلفة للمدة (١٩٦٤ . ١٩٧٣) لتوضيح العلاقة بين نمو الصادرات ونمو الناتج المحلي الاجمالي ، واستنتج ان هناك اختلافات واضحة في معدل النمو بين قطاع الانتاج والقطاعات الاخرى كالزراعة والخدمات ،وذلك باستخدام معادلات لوغارتيمية. وتبين من التجارب التي مرت بها هذه الاقطار النامية وتطبيق سياسات احلال الاستيرادات ، ان هناك اقطاراستفادت من هذه الاستراتيجية واخرى لم تستفيد منها، وهذا ما اكدته دراسة (بيلا بلاسا*) عن تجارب بعض الاقطار النامية كالهند وتشيلي واورغواى الذين طبقوا استراتيجية احلال الاستيرادات قبل ارتفاع اسعار النفط للسنتين (١٩٧٣ – ١٩٧٤) واخذ مجموعتين من الاقطار ،الاولى، شملت الاقطار الآسيوية التي حققت توسع سريع في الصادرات المصنعة مؤدية الى تحقيق زيادة في النمو الاقتصادي ، اما المجموعة الثانية ،فشملت اقطار امريكا اللاتينية التي اتبعت استراتيجية احلال الاستيرادات والتي حققت معدلات منخفضة في النمو الاقتصادي مودية الى تخفيض الصادرات وانخفاض النمو الاقتصادي فيها (**B.Blassa , 1981, 11-12**) مما يدلل على ان السياسات الموجهة نحو الصادرات المصنعة كانت اكثر فائدة من السياسات الموجهة نحو احلال الاستيرادات. كما اكدت دراسة هيلي (**D.Healey**) على العلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات ورأس المال الاجنبي ، وقد تم اخذ ثمانية اقطار آسيوية للمدة (١٩٥٠ – ١٩٦٩) واستنتجت ان بطء نمو الصادرات ادى الى حدوث بطء في النمو الاقتصادي، وانه كلما ازدادت درجة تعويض الاستيرادات انخفض معامل الارتباط بين الناتج المحلي الاجمالي والصادرات، واوضح هيلي ان تزايد المنتجات الزراعية له نفس تاثير تزايد السلع المصنعة على النمو الاقتصادي (**عبد الحميد سليمان ظاهر، ١٩٩٦، ٤٧ – ٤٨**). وكان هناك تغيرات طرأت على الهيكل السلعي للصادرات في الاقطار النامية خلال العقدين الماضيين . اذ يتضح من الجدول (١٠) تغير الاهمية النسبية لتركيب الهيكل السلعي للصادرات بتزايد الاهمية النسبية للمنتجات الصناعية وانخفاض الاهمية النسبية لسلع التعدين مع المحافظة على الاهمية النسبية للمنتجات الزراعية في تركيب الهيكل السلعي للصادرات خلال مدة الدراسة ، وكان هذا التغير بسبب الجهود التي بذلتها بعض الاقطار النامية في جنوب آسيا (النمور الآسيوية) وامريكا اللاتينية.

* يوكد بيلا بلاسا ان الاقطار آلاسيوية تأثرت بالازمات المضادة المتمثلة بارتفاع اسعار النفط (١٩٧٣ . ١٩٧٤) والكساد العالمي ٧٤ – ١٩٧٥ التي اثرت سلبا" على عملية التصنيع في الشرق الادنى ،الا ان الاقطار آلاسيوية استطاعت تجاوزها خلال فترة قصيرة.

ومن الملاحظ ان الاقطار الآسيوية ركزت على تخفيض نسبة الصادرات الزراعية من اجمالي صادراتها ،في حين بقيت نسبتها مرتفعة في الاقطار الاخرى مثل كمبوديا ولاوس وفيتنام ، وان التحرير التجاري فيها ادى الى ارتفاع اسعار المنتجات الزراعية مؤديةً الى ضرورة دعم اسعار هذه المنتجات وتقديم الاعانات المالية لهذه الاقطار ،ولكن التوجه الحالي السائد ضمن سياسة تحرير التجارة هو ازالة مثل هذه الاعانات المقدمة (**Edward Anderson,2001,2**)

ومن الدراسات التجريبية الاخرى لتوضيح العلاقة بين معدل النمو والتوسع في الصادرات ، دراسة تايلر **(G.Tyler)** التي استخدمت نموذج تحليل المقطع العرضي لعينة متكونة من ٥٥ قطراً نامياً للمدة **(١٩٦٠ - ١٩٧٧)** واستنتجت ان هناك ارتباط موجب ومعنوي بين النمو والمتغيرات المتضمنة في التحليل ومنها نمو الانتاج الصناعي والاستثمار واجمالي الصادرات وغيرها، وتوصل الى ان للصادرات أهمية في تكوين رأس المال واحداث التغير في الناتج المحلي الاجمالي .اما دراسة ليمر **(Leamer)** سنة١٩٨٨ فأخذت عينة من ٣٠ قطراً نامياً للمدة (١٩٧٠– ١٩٨٢) مستخدمة معادلة تربط بين نمو معدل الدخل الفردي ونسبة الاستثمار،واوضحت ان الاقتصادات المفتوحة حققت نمواً اسرع للدخل الفردي ، كما بينت دراسة هارهمبات **(D.Hrahmbhat)** اثر الصادرات على اداء النمولعينة اخذت ٩٣ من اقطار العالم، التي اخذت اربع مؤشرات وهي ؛ نسبة الصادرات والاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي ، ونسبة الاستثمار الاجنبي الى الناتج المحلي الاجمالي ، ونسبة مساهمة الصادرات المصنعة في اجمالي الصادرات. واستنتج وجود اربع مجموعات من الاقطار، وهي؛ الاقطار بطيئة النمو ،وضعيفة النمو، وذات النمو المعتدل ،وذات النمو السريع ، ووفقاً لذلك يمكن ان نطلق على الاقطار آلاسيوية بالاقطار بطيئة النمو ،اما اقطار افريقيا وجنوب الصحراء الكبرى وعدد من اقطار امريكا اللاتيينة فهي اقطار ضعيفة النمو (**A.Thirlwall , 2000, 15**).كما اكد كريناواي **(S.Greenaway)** في دراسته سنة ١٩٩٤ لعينة مكونة من ١٩ قطراً، وجودالعلاقة التي تربط بين نمو الناتج والصادرات على نسبة الاستثمار ، ووجد ان تحرير التجارة يؤثر ايجابيا" في النمو الاقتصادي وقطاع التصدير (**A.Thirlwall ,2000, 19**).

وفيما يخص الدراسات الاقتصادية عن تركيا كاحدى الاقطار النامية ،تشير دراسة أجريت سنة ١٩٩٦ عن القطاع التحويلي الخاص في النمو الصناعي للمدة (١٩٧٦– ١٩٩٠)، الى ان سياسة تشجيع الصادرات التي اتبعتها تركيا بعد سنة ١٩٨٠ لها تاثيرايجابي على الاستثمار الخاص ، اذ ارتفع من ٤,٩% الى ٧,٦% واصبح ٨,٦% للسنوات ١٩٨٢ و١٩٨٧ و١٩٩٠ على التوالي ،وكانت حصة الصناعة فيها ٢٥% من تلك الاستثمارات ،كما

قدمت تسهيلات للمستثمرين الاجانب والإعفاءات من الضرائب ومنحت قروض قصيرة الاجل بدون فائدة من اجل تشجيع انتاج السلع المخصصة للتصدير (**فوزي جمعه سلطان ،١٩٩٦** ، ٦٦ . ٦٧) .

١.١. ٢ : علاقة الهيكل السلعي للاستيرادات بالنمو الاقتصادي

ان الاقطار النامية في مراحلها الاولى للتنمية لا تشجع تطبيق سياسات التصنيع من اجل التصدير وانما تتوجه نحو احلال الاستيرادات لانشاء الصناعات الموجهه لسد حاجة الطلب المحلي من جانب ، وانشاء الصناعات التصديرية المعتمدة على الاستثمار الاجنبي ومستلزمات الانتاج المستوردة من جانب آخر .لذلك يكون نمو الصناعات القائمة في هذه الاقطار معتمداً على الاستيرادات من السلع المختلفة خاصة الرأسمالية والوسيطة. فاستراتيجية احلال الاستيرادات كما يراها راجا باتيرانا (**S.Raja Patirana**) في دراسته سنة ١٩٨٧، بانها تلك الاستراتيجية التي تتميز بوجود حوافز التجارة والصناعة فيها لصالح الانتاج المحلي وذلك على حساب التجارة الخارجية (**تيرانا، ١٩٨٧ ، ٢**). اما نركسه (**Nurkse**) فيبين ان نمط التصنيع لاحلال الاستيرادات يقوم على انشاء صناعة موجهة لاشباع الطلب المحلي على السلع المصنعة واحلالها محل الاستيرادات ،ويقول ان اتباع هذا النمط من التصنيع في الاقطار النامية كان بسبب ضيق السوق المحلية وركود بعض القطاعات خاصة القطاع الزراعي (**رشاد مهدي هاشم ،١٩٩١ ، ٢٥٦**). وبما ان الاقطار النامية تحتاج الى السلع الراسمالية لتطوير صناعاتها المحلية ،لذا فسياسة احلال الاستيرادات توجه هذه الاقطار على استيراد مثل تلك السلع لانها تساهم في النمو والتطور الاقتصادي،وان هذه السياسة ستلزم معظم الاقطار النامية بان تستورد السلع الرأسمالية للاسراع بالعمليات التصنيعية داخل كل قطر منها ، من اجل الاعتماد على الذات والحماية من تقلبات الاسواق العالمية (**حسان علي بابكروآخرون، ١٩٨٧ ، ٢٢٩ . ٢٣٨**). ويلاحظ بيانات منظمة التجارة العالمية بان الاقطار النامية ارتفعت استيراداتها من السلع المصنعة خلال العقدين الماضيين ، وان هذه الزيادات مولت من خلال ايرادات التصدير والاقتراض الاجنبي ولكن بعض من تلك الاقطار المستوردة للنفط واجهت صعوبات في الحصول على القروض الخارجية (**B.Balassa , 1981 , 15**).

وفي دراسة للاقتصاديين اولكوفيسي وليموين (**D.Ualkovevici & F.Lemoine**) عن كل من تركيا والصين والهند، والمقارنة بين سياساتهم في استيراد السلع الرأسمالية والوسيطة ، فقد اكدا ان تلك الاقطار قد تبنت سياسات الانفتاح التجاري ، علماً ان لكل منها بيئة اقليمية مختلفة ، وكانت معظم اسيترادات الصين هي من السلع الرأسمالية الموجهة لانتاج السلع ذات التقنية العالية ، اما تركيا فقد كانت استيراداتها من السلع المصنعة خاصة من الاتحاد الاوربي ، اما الهند فقد ركزت استيراداتها على المواد الكيماوية والسلع ذات التقنية

العالية ، وتبين انه لا توجد علاقة مباشرة بين درجة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي ، فتركيا من اكثر الاقتصادات انفتاحا" نحو العالم ،لكنها سجلت ابطأ معدلات في النمو الاقتصادي ،اما الاقتصاد الهندي فما زال منغلقاً نسبياً لكنه حقق معدلات نمو واضحة بعد منتصف التسعينيات(**D.Ualkovevici &et al, 2003, 4-5**). وعند التطرق الى علاقة الاستيرادات السلعية بالنمو الاقتصادي ، لا بد من التمييز بين انواع السلع ضمن التركيب السلعي للاستيرادات ومساهمتها في النمو الاقتصادي ، إذ أن هناك السلع الرأسمالية خاصة المكائن والمعدات الانتاجية والتي تؤثر بشكل ايجابي في النمو الاقتصادي خاصة في قطاعي الصناعة والزراعة ،بينما السلع الاستهلاكية الغذائية والكمالية تؤثر بشكل سلبي في النمو الاقتصادي لانه لا تساهم في عملية التصنيع . ويلاحظ أن التغيرات في التركيب السلعي للاستيرادات باتجاه زيادة السلع الرأسمالية والوسيطة وتخفيض الاستيرادات من السلع الاستهلاكية ومنها الكمالية، سيؤدي الى الاسهام في النمو الاقتصادية (**زاكس ،١٩٦٩ ،١٢٨-١٢٩**). وهناك عدة نماذج اهتمت بدور الاسيترادات في النمو الاقتصادي منها نموذج جنري . ستراوت (**H.chenery & A.strout**) الذي اعتبر الاسيترادات من الموارد الاقتصادية التي تشكل قيدا على النمو الاقتصادي ومن اجل الاسراع في تحقيق النمو والتطور في الاقطار النامية فان ذلك يتطلب زيادة الاستيراد من المكائن والمعدات والسلع الوسيطة ، كما يشير نموذج موساك (**Mosak**) الى دور الاستيرادات باعتبارها المحدد الاساس لمعدل النمو الاقتصادي (**الكواز ،١٩٩٥ ، ٣٦**)، والنموذج يؤكد بأن التغيرات في هيكل الانتاج الصناعي في معظم الاقطار النامية يرتبط بالهيكل السلعي للاسيترادات لان الهيكل يتأثر بعملية التنمية الاقتصادية ، اذ تزداد الاهمية النسبية لما يستورد من السلع الوسيطة والمواد الخام بسبب تزايد الاهمية النسبية للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي ، وان النمو الصناعي في تلك الاقطار يتحدد من خلال الاستيرادات، وقد اكد نموذج ميزلس (**A.Maizels**) بان النشاط الاستيرادي له تأثير فعال على معدل تكوين رأس المال الثابت وبالتالي على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ، وذلك في دراسة اجراها على بعض الاقطار النامية كان من نتائجها ان الطاقة الاسيترادية لها تأثير على مستوى الاستثمار والانتاج الصناعي في القطر النامي (**عجلان ،١٩٨١ ، ٤٨**). وقد تطرقت كولدران عبد الرحيم عزيز في دراستها سنة ١٩٩٩ الى العلاقة بين التجارة الخارجية وعملية التصنيع من خلال النشاط الاستيرادي وقدرته على توفير السلع الراسمالية الضرورية للتصنيع ،موكدة ان التغيرات الحاصلة في هيكل الانتاج الصناعي في اغلب الاقطار النامية ترتبط بالتغيرات الحاصلة في الهيكل السلعي للاستيرادات الموجهة نحو السلع الراسمالية (**كولدران عبد الرحيم عزيز ، ١٩٩٩، ٤٧**). ومن جانب آخر تمثل السلع الراسمالية المصدر الاساس للاستثمار والذي يوجد اذواقا وانماطا استهلاكية جديدة، مؤدياً الى

الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية المتاحة وتوجية الادخارات نحو الاستثمار وشراء السلع الجديدة (**الجاسم**، ١٩٨٨ ، ٤٠ . ٤١).

كما ان للسلع الوسيطة دوراساسي في عملية التصنيع والتي تحتاجها الاقطار النامية في المراحل المختلفة من التنمية الاقتصادية ،وان ارتفاع معدل نمو الاستيرادات من هذه السلع يعد مؤشراً هاما للتوسع الصناعي ومظهراً من مظاهر التوسع في المشاريع الصناعية التي تستخدم هذه السلع ،كما يعتبر مؤشراً لمدى الاعتماد المتزايد للقطاع الصناعي على مستلزمات الانتاج المستوردة . والتي تدخل في انتاج السلع النهائية، ونجد ان تركيب الهيكل السلعي للاسيترادات لمعظم الاقطار النامية التي تمر بمرحلة الانتقال يتوجه نحو السلع الوسيطة والراسمالية التي لها النصيب الاكبر من اجمالي الاستيرادات.ففي دراسة لكل من فيهاس ديسونزا و باكانوفال (**L.Vinhas desonza & M. banoval**) عن التجربة الاقتصادية والتجارة الخارجية لجمهورية بيلوروسيا تبين زيادة نسبة مساهمة السلع الوسيطة في اجمالي الاستيرادات ،اذ بلغت ٧٨,٩% و ٧٧,٩% للسنتين ١٩٩٦ و ٢٠٠٠ على التوالي (**L.Vinhas desonza & et al,2001, 7**). لان هذه السلع تزيد من السلع المنتجة وتحسن طريقة الانتاج وتؤدي الى تنويع الصادرات من السلع المصنعة ،وهذا التنوع يؤدي الى تزايد الوزن النسبي للسلع الوسيطة في التجارة الخارجية (**F.Lemoine & et al, 2003, 9**). وخلال العشرين سنة الماضية ازدادت نسبة الاستيرادات من السلع الوسيطة ، وارتفعت تجارة هذه السلع أكثر من تجارة السلع الاخرى ، وذلك بسبب عولمة الانتاج ، والتوجه نحو الانتاج العالمي المشترك (**W.Milberg,2004, 9**).

أما بالنسبة للاستيرادات من السلع الاستهلاكية ، فهي مؤشر سلبي على النمو الاقتصادي لانها تحتاج الى العملات الاجنبية الصعبة ، وقد اكدت العديد من الدراسات الاقتصادية على ضرورة الحد من هذه الاستيرادات خاصةً الكمالية منها،وقد أوضحت دراسة طه يونس حمادي عن الميل الحدي للاستيراد واثره في ميزان المدفوعات في العراق بأن الاستيرادات يجب ان تقتصر على السلع الاساسية لسد حاجة الطلب المحلي، وضرورة تحديد الاستيرادات من السلع الكمالية، ومحاولة التعويض عنها بالمنتجة محلياً مشيرا الى ان أي زيادة في الدخل القومي ستؤدي الى زيادة اكبر في استيرادات هذه السلع مؤدية الى رفع قيمة الميل الحدي للاستيراد (**حمادي** ، ١٩٩٣ ، ٢٧).

مما سبق نستنتج ان الاستيرادات من السلع الراسمالية تحفز النمو الاقتصادي وتزيد من القدرات الصناعية للاقطار النامية والتي تتوجه نحو التصدير ، وكذلك السلع الوسيطة التي تدخل في الصناعة ، وعلى هذه الاقطار أن تزيد استيراداتها من هذه السلع وتخفض استيراداتها من السلع الاستهلاكية خاصة الكمالية التي تعرقل النمو ، وعند ملاحظة تطور

الهيكل السلعي للتجارة الخارجية للاقطار النامية نجد تزايد الاستيرادات من السلع الراسمالية المصنعة وارتفاع نسبة مساهمتها في اجمالي الاسيترادات لانها ضرورية للنمو الاقتصادي في هذه الاقطار.

١. ٢: الملامح الرئيسة لتطور الاقتصاد التركي

سيتم توضيح ملامح تطور القطاعات السلعية في تركيا بالاشارة الى القطاعات الزراعية والصناعية والتعدين،وبيان اثار السياسات الاقتصادية على كل منها ،فضلا عن ملامح أهم المتغيرات الاقتصادية كالناتج المحلي الاجمالي، والاستثمارات، والديون الخارجية ،والقوى العاملة ،وغيرها،والاثار الناجمة عن السياسات الاقتصادية المتبعة على اداء الاقتصاد التركي.

تعد تركيا من الاقطار النامية المتميزة بموقعها الجغرافي في منطقة الشرق الاوسط وتزايد حجم سكانها ،وهي الجسر الذي يربط بين القارتين اسيا واوروبا ،ويقع جزء من اراضيها في الطرف الشرقي من جنوب اوربا ويشمل بعض المدن كاسطنبول ،اما الجزء الذي يقع ضمن اسيا فيغطي مساحات شاسعة من تركيا وهي مناطق جبلية يطلق عليها اقليم الاناضول.ومساحة تركيا تبلغ ٧٧٩,٥الف كم٢ ،وعدد سكانها ٦٠,٤ مليون نسمة سنة١٩٩١ارتفع الى٦٦,٥مليون نسمة سنة ٢٠٠١،والى ٧١مليون نسمة سنة ٢٠٠٤.

(Turkish treasury,2004,1).

١-٢-١: ملامح تطور القطاعات السلعية في تركيا

ان القطاعات السلعية الزراعة والصناعة هي من اهم القطاعات المكونة للاقتصاد التركي فضلا عن قطاعي التعدين والتجارة الخارجية،وسيتم عرضها كالآتي:

اولاً:القطاع الزراعي

يمثل القطاع الزراعي العمود الفقري للاقتصاد التركي ، وعلى الرغم من انخفاض الاهمية النسبية للزراعة الا ان جزء مهم من السكان ما زال يعتمد عليها وسيلةً للعيش وان نسبة كبيرة منهم تعيش على الزراعة اذ تشكل نسبة الناتج السلعي الزراعي ٢٦,٤% من قيمة الناتج المحلي الاجمالي سنة ١٩٨٠،أصبحت ١٦,٢% سنة ٢٠٠٠،انخفضت الى ١٣,٥%

سنة ٢٠٠١ والى ١٠,٢% سنة٢٠٠٤، وان نسبة مساهمة الزراعة في تكوين الناتج الاجمالي كانت ٥,٨% سنة ٢٠٠١ **(Republic of Turkey,2002,1).**

وان نسبة القوى العاملة الزراعية من مجموع القوى العاملة التركية التي تعمل في الزراعة كانت ٣٩%حسب احصائيات ٢٠٠٤ ،اذ تتمتع تركيا بمكانة بارزة بين الاقطار الاقليمية في مجال الزراعة وتربية المواشي ، فتركيا قطر غني بالاراضي الزراعية ، فضلا عن الثروات الطبيعية،وينتج القطاع الزراعي نسبة ١١,٥% من الناتج المحلي الاجمالي الذي بلغ ١٥٠مليار دولار سنة ٢٠٠٢، وعلى الرغم من المكانة المتميزة التي يتمتع بها هذا القطاع في الاقتصاد التركي الا ان هناك انخفاض في معدل الدخل الفردي في الزراعة وهذا ما حفز الحكومة الى اجراء اصلاحات في السياسة الزراعية وامتصاص جزء من القوى العاملة الريفية وتحويلها الى القطاعات الصناعية والخدمية ،فضلا" عن استخدام التقنيات الحديثة والاسمدة الكيمياوية والمبيدات الزراعية وتطوير اساليب البذور واستعمال الاعلاف الجيدة في تربية المواشي وغيرها (**دوغان، بدون تاريخ،٣٠٦**).

اما ما يخص التجارة الخارجية ،فقد بلغت نسبة مساهمة الصادرات الزراعية التركية فيها ٥٧% سنة ١٩٨٠ ،انخفضت الى ١٠% سنة ١٩٩٩ ثم اصبحت ١٣,٩%سنة٢٠٠١، ثم بلغت ١٠,٢%سنة٢٠٠٤ ،وقد بلغت قيمة الصادرات الانتاج الزراعي بضمنه المصنع ٣,٧ بليون دولار سنة ٢٠٠٢،ارتفعت الى ٦,٤٣ بليون دولار سنة٢٠٠٤ ،اما قيمة اجمالي الاستيرادات الزراعية التركية فبلغت ٣,٩٩٤بليون دولار وهي تمثل بنسبة ٧,٨% من اجمالي الاستيرادات سنة ٢٠٠٢ واصبحت ٥,٩٩ بليون دولاروبنسبة ٦,٢% من اجمالي الاستيرادات سنة ٢٠٠٤**(Rep. Of Turkey,2004 ,19) .**

اما مساهمة مكونات تركيب الهيكل السلعي للصادرات الزراعية التركية ، فنجد ان التبغ نسبة مساهمته بلغت ١٢% من اجمالي الصادرات الزراعية الى العالم ،والثمار والخضار ٢٨% والفواكهه المصنعة ١٣%، والزيوت النباتية ٨%والحلويات والمنتجات الشكولاتية ٩%والمنتجات الزراعية الاخرى ساهمت بنسبة ٣٠%، وبالمقابل ازدادت الصادرات الصناعية من ٣٦% سنة١٩٨٠ الى ٨٨% سنة ١٩٩٠ ،وبلغت ٨١,٧%سنة٢٠٠١ وأصبحت ٨٤,٨% سنة٢٠٠٤،وتحول الاقتصاد التركي من اقتصاد زراعي الى صناعي، اذ ان مساهمة القطاع الزراعي سنة ٢٠٠٤ انخفضت الى اقل من ٢٠% مع ان نصف القوى العاملة ما زالوا يعملون في هذا القطاع ***(Agricultural Sector Of Turkey ,2003,2)***.

ويلاحظ ان تركيا تسعى للدخول عضواً في الاتحاد الاوربي منذ فترة طويلة على وفق الأرقام والاحصائيات الرسمية، ويتبين ان الاتحاد الاوروبي هو الشريك الرئيس لتركيا بخصوص الانتاج الزراعي ،اذ ان ٤٥%من الصادرات الزراعية التركية هي من حصة الاتحاد

كمتوسط لمدة الدراسة.و٢٥%من الاستيرادات التركية هي من منشأ اوروبي ،ومنذ سنة١٩٩٥ احتل الانتاج الزراعي نسبة ١٠% من اجمالي الصادرات التركية الى الاتحاد الاوروبي و٥٣%من اجمالي الاستيرادات التركية من الاتحاد الأوربي **(Repuplic Of Turkey,2003 ,19)**

ان تركيا تعمل على تبني سياسة زراعية مشتركة تركز على سياسة دعم الاسعار وتقديم الاعانات المالية الزراعية واستخدام القوى العاملة المحلية في الزراعة مقتديةً بالاتحاد الاوروبي ،كما نجد ان معظم الاصلاحات الزراعية التي اجريت في تركيا هي نتيجة لتوصيات اتفاقية اورغواى لتحرير التجارة ، وكذلك خصخصة المشاريع الزراعية التي تنفذها الدولة ،كما ان تلك الاصلاحات قد وصلت الى درجة عالية من التنفيذ وسيكون لتركيا سياسة زراعية مماثلة لسياسة الاتحاد الاوربي في مجال القطاع الزراعي **(Harry Flam , 2003,20)**

ونجد ان الاصلاحات التي قامت بها تركيا في القطاع الزراعي جاءت بعد مشاركتها في العديد من الاتفاقيات الخاصة بالاصلاحات وتحرير التجارة وخصخصة القطاع العام ،وفي عقد التسعينيات شاركت بثلاث اتفاقيات دولية حول مستقبل تطورات السياسة الزراعية (**Cagatay. S,et al,2001, 4**)، وهي، اتفاقية اورغواى الدولية للتجارة والتعريفات الكمركية سنة١٩٩٤، واتفاقية التعريفة الكمركية **(CO)** مع الاتحاد الاروبي سنة١٩٩٥، واتفاقية مع صندوق النقد الدولي سنة١٩٩٩.

ثانيا" : القطاع الصناعي

ان التجارب التنموية للاقطار النامية خلال العقود الثلاثة الماضية أظهرت ان التنمية ترتبط بتغيرات في هيكلها الاقتصادي متضمنة مجموعة اجراءات لتحويل المجتمعات الزراعية التقليدية الى مجتمعات صناعية متقدمة ، كانت هذه احدى الوسائل الرئيسة لمعالجة الاختلال في الهيكل الاقتصادي لهذه الاقطارعن طريق اعادة توزيع القوى العاملة بين القطاعات السلعية المكونة لاقتصاداتها المحلية. وتركيا كأي قطر نامي حاولت ان تطور اقتصادها وناتجها القومي عن طريق تحقيق التنمية الاقتصادية في المجالات كافة ولا سيما تطوير قطاعها الصناعي ،اذ بلغت قيمة الانتاج الصناعي ١,٥مليار دولار سنة ١٩٥٠(ارتفع الى ٣٨,٣مليار دولار سنة ١٩٨٠ واصبح ٨٧,٤ مليار دولار سنة١٩٩٠ واستمر بالارتفاع الى ان وصل الى ١٣١,٢ مليار دولار سنة٢٠٠٤ (محمد نورالدين ،١٩٩٧ ، ١٦٧).

اما نسبة مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي لتركيا، فقد بلغت ٢٧% سنة ١٩٨٠، انخفضت الى ٢٦% سنة ١٩٩٠، واصبحت ٢٠% سنة٢٠٠٠،انخفضت الى ١٨,٥% سنة٢٠٠٤،ونتيجة للمساعي المبذولة لتطوير القطاع الصناعي وتنويع مصادر تكوين الناتج المحلي،فان حصة الصادرات الصناعية من اجمالي

الصادرات التركية بلغت ٣٦% سنة١٩٨٠ ،ارتفعت الى ٧٥,٣% سنة١٩٨٥، واستمرت نسبتها بالارتفاع الى ان وصلت الى٨٤,٨%سنة٢٠٠٤ (**الاقتصاد التركي**، ٢٠٠١، ١-٤).

ويبين الجدول (١) اتجاهات تطور الاهمية النسبية لمكونات هيكل الصادرات التركية بمختلف انواعها، ولا سيما الصادرات الصناعية ،حيث نلاحظ ارتفاع اسهام الصناعة في الصادرات بعد الثمانينات في ظل الاصلاحات الاقتصادية،اذ بلغت ٣٦% من الصادرات الكلية سنة ١٩٨٠ ، ارتفعت الى ٨٧,٤% سنة ١٩٩٥ و اصبحت ٨٤,٨% سنة ٢٠٠٤ ،بينما الصادرات الزراعية كانت تشكل ٧٥,٤% سنة١٩٨٠ ،انخفضت الى ١٠,٧% سنة ١٩٩٥ ،ثم اصبحت ١٠,٢% سنة ٢٠٠٤، وذلك بسبب التركيز على القطاع الصناعي وتطويره من خلال اتباع استراتيجة التصنيع من اجل التصدير ،وكانت اهم الصناعات التركية هي الالكترونيات والحديد والفولاذ والسيارات والزجاج والسكر والاسمنت والنسيج والاوراق والاغذية ، ويلاحظ ان لصناعة الاسمنت دوراً اساسياً في الاقتصاد التركي، اذ تحتل مكانة متميزة في الانتاج العالمي أما صناعة النسيج والملابس فهي ايضاً من الصناعات المتميزة في تركيا (**Agricultural sector, 2003, 3**). ان وجود بعض الانواع من الصناعات المهمة في تركيا يرجع الى عوامل عدة تعطي قوة تنافسية للقطاع الصناعي التركي منها، توفر المصادر الطبيعية ،وقرب تركيا من السوق الاوروبية ،والتقدم في انظمة الاتصال والبنى التحتية ،ووجود سوق محلية،والتوجه نحو السياسات الاقتصادية الحرة **Republic of ,Turkey, 2002, (13)**.ومن احدى التغيرات التي سعت تركيا الى اجرائها في الهيكل الاقتصادي هي تقليص القوى العاملة التي تشتغل في الزراعة ومحاولة تحويلها الى القطاع الصناعي والقطاعات الاخرى ،وحسب احصائيات سنة٢٠٠١ بلغ مجموع القوى العاملة في الصناعة ٢٢,٤% من اجمالي القوى العاملة التركية ،ارتفع الى ٢٤% سنة ٢٠٠٤ ،وان معدل نمو الناتج الصناعي بلغ ٨,٥% سنة ٢٠٠٤ (**CIA agency, 2005, 9-10**). كما ان الاصلاحات الاقتصادية فتحت الطريق امام ديناميكية القطاع الخاص وحسن تكييف الاقتصاد التركي، وهذا يرجع الى التأثيرات الداخلية والخارجية لهذه السياسة وخاصة من خلال تقديم الحوافز الضريبية لهذا القطاع وجذب تدفقات الاستثمارات الاجنبية اليه .

ثالثا: قطاع التعدين

اهتمت تركيا بقطاع التعدين والصناعات المعدنية بوصفهما الركيزة الاساسية التي يعتمد عليها كل تطور اقتصادي وتكنولوجي بما يعكس التطورات الحديثة في الانشطة المختلفة، وقد ازدادت اهمية الصناعات التحويلية ومن ضمنها الصناعات المعدنية في هيكل الناتج المحلي الاجمالي التركي ،اذ بلغت ٢٢,٦% سنة ١٩٨٠ ارتفعت الى ٢٨,٢% سنة

١٩٨٦ ، ثم اصبحت ٣٠% سنة ٢٠٠٤،وذلك لاستخدام التقدم التكنولوجي في هذه الصناعات، وتظهر اهميةالصناعات المعدنية من خلال تنامي أهميتها النسبية في الصناعة التحويلية لتركيا ،اذ اسهمت بأكثر من ربع ما تحقق من قيمة مضافة متجاوزة بذلك ما تحقق في الاقطار النامية مجتمعةً وهي ٢٠,٥% كمتوسط لعقد الثمانينيات (**النجفي**، ١٩٩١ ، ٢٨٩).

وتعد تركيا قطراً غنيا من حيث امتلاكه انواعاً مختلفة من المعادن،منها البوكسيت والرخام والفحم الحجري والثوريوم والمنغنيزوسليكات الالمنيوم والباريت وغيرها ،ولكن حسب الاحصائيات الرسمية لم يستكشف الا القليل من هذه المعادن ، وهي ١٣ نوعا من مجموع ٩٠ نوعاً من المعادن المتداولة تجاريا ،ويجري في تركيا بالوقت الحاضر انتاج ما يقارب ٦٠ نوعا من المعادن المختلفة،ويأتي معدن البور في مقدمة المعادن الوفيرة في تركيا (دوغان، بدون تاريخ، ٢٩٩). ونتيجة لتنفيذ برامج الاصلاح الهيكلي في تركيا،تزايدت نسبة مساهمة الصادرات الصناعية من مجموع صادرات هذا القطر حتى وصلت نسبتها الى٨٤,٨ %، بينما نسبة مساهمة منتجات التعدين لم تتجاوز ٢% من مجموع الصادرات الكلية لان الاستكشاف والاستثمار في القطاع التعديني لم يكن بالمستوى الذي يتناسب مع الامكانيات المتوفرة للموارد المعدنية. وتركيا هي من احدى الاقطار التي تتوفر في اراضيها انواع من المعادن وبصورة واسعة ما عدا مصادر النفط والفحم ،وقد ساهمت في التنمية الصناعية وسد حاجة الطلب المتزايد على المواد الاولية ،وينتج قطاع التعدين التركي ٥٣ معدن مختلف ،ويهيمن القطاع العام على الاستثمار في معادن الوقود والخامات المعدنية، بينما يهيمن القطاع الخاص على المعادن الصناعية (**Ministry of Turizm,1995,2**). ويلاحظ من الجدول(٣) ، ان قيمة صادرات التعدين بلغت ٨,٥٠٠ بليون دولار سنة ١٩٨٠ ،ارتفعت الى ٣٣٥,٤ بليون دولار سنة ١٩٩٢ ،ثم اصبحت ٥٤١,٦ بليون دولار سنة ١٩٩٦ ، وارتفعت الى ٥٦٨,٩ بليون دولار سنة٢٠٠٠ ،ثم ازدادت الى ٢,٨١٣بليون دولار سنة ٢٠٠٤، وهذا التزايد كان بسبب السياسات الاقتصادية التي اتبعتها تركيا في تنويع مصادر ايراداتها العامة من خلال التركيز على الصناعة وتوفير التقنيات الحديثة لها من اجل النهوض بالاقتصاد القومي ،كما كانت مساهمة صادرات التعدين من مجموع الصادرات التركية ٦,٦% سنة ١٩٨٠ ،ارتفعت الى ١٧,٩% سنة ١٩٩٠،ولكنها شهدت انخفاضاً ملحوظاً في السنوات اللاحقة ،اذ ارتفعت ٢,٣% سنة ١٩٩٢ ،انخفضت الى ٢,٦% سنة ١٩٩٥، ووصلت الى ١,٩ % سنة ٢٠٠٢ واستمرت بالانخفاض حتى وصلت الى ١% سنة٢٠٠٤ .ويرجع السبب الى تدني نسبة الاستثمارات الموجهة الى قطاع التعدين وسيطرة القطاع العام على الحفر والتنقيب،خاصة في عقد الثمانينيات ،بحجة حماية البيئة المحلية، فضلاً عن فسح المجال امام

عدد من الشركات الاجنبية على وفق القانون رقم (٣٢١٣) لسنة١٩٨٥ للاستثمار في عدد معين من المعادن واستخراجها وفرض القيود على استخراج انواع اخرى منها،مما ادى الى انخفاض مساهمة صادرات التعدين في اجمالي الصادرات التركية (**Ali Ihsen Arol , 2002,1-5**)، وسيتم التطرق الى القطاع الرابع وهو قطاع التجارة الخارجية في الفصل الثاني من الدراسة.

١. ٢.١: ملامح تطوربعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد التركي

هناك متغيرات رئيسة عدة في الاقتصاد التركي تأثرت بالسياسات الاقتصادية المتبعة، فضلا عن تأثيراتها الواضحة على الاداء الاقتصادي ومن تلك المتغيرات ،الناتج المحلي الاجمالي والسكان والاستثمارات الاجنبية والديون الخارجية والقوى العاملة وغيرها، وفيما يأتي عرض مؤجز لكل منها :

الناتج المحلي الاجمالي

يتبين من الجدول(٤) ان قيمة الناتج المحلي الاجمالي في تركيا بلغ ٧٠,٩ بليون دولار سنة ١٩٨٠، ارتفعت الى ١٥٠,٦بليون دولار سنة ١٩٩٠ ، وأصبحت ١٩٩,٣بليون دولار سنة٢٠٠٠ واستمر بالارتفاع حتى وصلت الى ٢٩٤,٩بليون دولار سنة ٢٠٠٤، وذلك بسبب زيادة اهتمام الدولة بالقطاع الصناعي واتباع استراتيجية التصنيع من اجل التصدير(**Asaf Savas Akat,2001, 4**)، فضلاً عن تطور ناتج القطاعات الاقتصادية الاخرى وبالتالي حدوث معدلات معقولة من النمو الاقتصادي. وقد سجل الناتج المحلي الاجمالي التركي اعلى ارتفاع له سنة ٢٠٠٤ (**CIA agency,2005,8**). الا انه في السنوات السابقة ونتيجة لتفاقم الازمة المالية في بداية التسعينيات وتدهور قيمة العملة التركية مما أدى الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي الى ١٤٥بليون دولار سنة ٢٠٠١ ، وبعد ذلك تحسن معدل النمو، اذ بلغ ٧,٨% وقيمة الناتج المحلي الاجمالي بلغت ١٨٤ بليون دولار سنة ٢٠٠٢ ،وذلك نتيجة تطور القطاعات السلعية في الاقتصاد التركي (**hakan Ercan,2004,2**).

ويلاحظ من الجدول (٤) حدوث تطور في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للمدة نفسها، اذ بلغ ١٠٥٧ دولار سنة١٩٨٠ ثم ارتفع الى ٥٦٣٨ دولار سنة ١٩٨٥، ازداد الى ٩٣٠٨ دولار سنة١٩٨٧ ، الا انه انخفض بشكل ملحوظ ابتداء من سنة١٩٨٨ ،نتيجة الاجراءات الحكومية التي ركزت على التدخل وتبني برامج التخفيض من حدة التضخم وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي،فضلاً عن آثار حرب الخليج الثانية وفرض الحصار الاقتصادي على العراق ، والذي أدى الى الحاق خسارة بتركيا قدرت بمئات المليارات من الدولارات ، مما ادى ذلك الى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الى ٢٧٥٠

دولار سنة ١٩٩٠ ، ارتفع الى ٣٠٥٠ دولار سنة١٩٩٣ ، ونتيجة لتفاقم الازمة المالية في الاقتصاد التركي وتزايد حدة التضخم مما ادى الى انخفاض متوسط نصيب الفرد الى ٢١٠٠ سنة ١٩٩٤، لكنه تحسن في السنوات اللاحقة نتيجة الاصلاحات التي تبنتها الحكومة ، اذ ارتفع الى ٣٠٢٠ دولاراً سنة ١٩٩٦ واصبح ٣١٠٠ دولار سنة ١٩٩٨، الا انه بدأ بالتراجع نتيجة العوامل الخارجية المتمثلة بالاثار السلبية للازمة المالية آلاسيوية وحدوث الركود الاقتصادي وتفاقم ازمة الزلازل التي احدثت خسائر كبيرة لتركيا، مما ادى الى انخفاض متوسط نصيب الفرد الى ٢٩٥٠ دولاراً ، وبدأ بالتحسن في السنوات اللاحقة حتى وصل الى ٤٠٧٦ دولار سنة ٢٠٠٤ نتيجة التحسن النسبي في الاداء الاقتصادي للسنوات الثلاث الاخيرة من مدة الدراسة .

وقد حدث نمو في معدلات الاستهلاك تزامناً مع ظهور ثلاث ازمات حادة واجهها الاقتصاد التركي، الاولى تتمثل بسوء الادارة سنة١٩٩٤، نتيجة وجود التضخم وانهيار قيمة العملة التركية مما دفع الى استخدام البنوك المملوكة للدولة كبنوك مركزية ثانوية لتمويل الاستهلاك من خلال زيادة الرواتب ، وكذلك تسهيلات منح القروض الى المزارعين وغيرها ،اما الثانية فهي الازمة المالية الدولية وحدوث الزلازل سنة ١٩٩٩ والتي الحقت الضرر بالاقتصاد التركي خاصة وان تركيا كانت مشغولة بتنفيذ التوجيهات الجديدة الصادرة من صندوق النقد الدولي سنة٢٠٠٠ والتي ركزت على اجراء التعديلات الهيكلية ، واخيراً ازمة سنة ٢٠٠١ التي ادت بالنتيجة الى انهيار النظام المصرفي التركي (**Hakan Ercan 2004,3**). والملاحظ ان الزلزالان اللذان ضربا تركيا سنة ١٩٩٩ أديا الى تدهور الحالة الاقتصادية للبلد ، اذ قدرت الخسائر الناجمة بما يقارب ١٠ بلايين دولار، مما ادى الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بمقدار ٥% في تلك السنة ، ودخلت تركيا في ازمة مالية سنة٢٠٠١، مما دفع الحكومة التركية وصندوق النقد الدولي الى وضع برنامج خاص لتحسين الاحوال المعيشية والمحافظة على الاستقرار لتجاوز هذه الازمة (**University of Oxford,2005, 2-4**). وقد سجل الاقتصاد التركي نموا بما يقارب ٤,٥% سنة٢٠٠٣، وكانت حصة القطاع الصناعي ٨,٥% ، وقد ارتفع الناتج المحلي الاجمالي الى ٢٣٩,٧ بليون دولار في تلك السنة ، على الرغم من وجود معدلات التضخم في اسعار المستهلك واسعار الجملة وانخفاض اسعار الفائدة ومضاعفة الديون الحكومية وتزايد الاستيرادات، وحدوث انخفاض في الحساب الجاري لتركيا بما يقارب ٤ بليون دولار (**Repuplic Of Turkey,2003, 2**).

وعند مقارنة حالة تركيا مع الاتحاد الاوربي نجد ان حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي اقل من افقر الاقطار الاعضاء في الاتحاد ،اذ بلغت ٥٩٢٠ دولاراً سنة ٢٠٠٢

مقارنة مع رومانيا التي بلغت هذه الحصة فيها ٦٣٥٠ دولاراً و ١٠٠٢٠ في بولندا و ١٧٠٣٠ في اليونان للسنة نفسها، مما يشكل نقطة ضعف بالنسبة للاقتصاد التركي مقارنة مع الأقطار الأوربية المذكورة . كما أن النسبة المئوية للناتج المحلي الاجمالي التركي الى اجمالي الناتج لاقطار الاتحاد الاوربي بلغت ٢٦,٩% وهي اقل من رومانيا التي بلغت ٢٨,٨% وبولندا ٧٧,٤% والمانيا ٤٥,٥% واليونان ٧٧,٤% والمانيا ١٠٨,٨% (لاحظ الجدول –٥).

السكان

تعد تركيا من الاقطار التي تتميز بارتفاع عدد سكانها ، اذ بلغ ٤٦,١مليون نسمة كمتوسط للمدة (١٩٨٠ – ١٩٨١) ارتفع الى ٥٧,٦ مليون نسمة سنة ١٩٨٩،واستمر بالارتفاع الى ان وصل الى ٦٠,٤ مليون نسمة سنة ١٩٩١ واستمر بالارتفاع في السنوات اللاحقة حتى وصل الى٧١,٤ مليون نسمة سنة ٢٠٠٤ وقد بلغ معدل النموالسكاني ١,١% كمتوسط للمدة (١٩٨٠ – ٢٠٠٤) و ١,٧% كمتوسط للمدة (١٩٩٥– ٢٠٠٠)، ويرجع سبب هذا الارتفاع في عدد السكان الى تحسن مستويات الخدمات والمعيشة في اطار خطط الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي تنفذها الحكومة منذ سنة ١٩٨٠ (**Arie Oskam ,et al, 2004 ,2**) ويلاحظ ان ٨٥% من سكان تركيا ينحدرون من اصل الشعوب آلاسيوية المسماة بالاتراك و ١٠ % من الكورد ويعيش معظمهم في المناطق الجبلية (**Turkey,2003, 1**) .

اما بالنسبة لمعدل نموالسكان السنوي فقد بلغ ١,٦%سنة١٩٩٥ ،انخفض الى ١,٥%سنة٢٠٠٠، كما ان معدل الخصوبة الكلي انخفض من ٢,٧% الى ٢,٥ %خلال المدة نفسها، وازداد متوسط عمر المتوقع عند الولادة بما يقارب١,١% ووصل متوسط عمر الفرد الى ٦٩سنة ٢٠٠٤، وذلك نتيجة تحسن الحالة المعيشية وتوفير الخدمات الصحية اللازمة .اما بالنسبة للفئات الشابة داخل التركيب الحضري السكان ،فالفئة العمرية (١–١٤) سنة، انخفضت نسبتها من ٣٣% سنة ١٩٩٥ الى ٣٠% سنة٢٠٠٠، بالمقارنة مع الفئات العمرية (١٥ – ٦٥) سنة التي ارتفعت نسبتها من ٦٧ % الى ٧٠% خلال المدة نفسها، ولضمان نمو مستمر في المعدلات السكانية ظهرت الحاجة الى اجراء التوازن بين السكان والمصادر الطبيعية والنشاطات الاقتصادية والثقافيةوالتطورات التكنولوجية خلال معالجة الدولة صياغة السياسات الموضوعية وتخطيطها (**Repuplic Of Turkey,2001,84**). ويلاحظ من الجدول (٦) ان نسبة وفيات الاطفال انخفضت من ٥٢,٤%سنة١٩٩٠ الى ٤٧,٦%سنة١٩٩٥ والى ٤١,٩% سنة٢٠٠٠ والى ٣٨,٣%سنة٢٠٠٤، وذلك بسبب التطورالصحي وبناء المستوصفات والمستشفيات الطبية في جميع المناطق .اما نسبة وفيات الاطفال تحت سن الخامسة فقد

انخفضت من ٦٢% سنة١٩٩٠ الى ٥٥,٨% سنة١٩٩٥ والى ٤٨,٧%سنة ٢٠٠٠ والى ٤٤,٢% سنة٢٠٠٣ ويرجع السبب الى التحسن في توفير الدولة المستلزمات الطبية. كما يلاحظ من الجدول ان متوسط العمر المتوقع عند الولادة للاناث هو اكبر من متوسط العمر عند الذكور، اذ بلغ متوسط معدل العمر المتوقع ٦٥,٢سنة للذكور و٦٩,٢سنة للاناث كمتوسط لمدة الدراسة، اما بالنسبة لمعدل وفيات الاطفال، فكانت نسبة الوفيات للاولاد، اعلى من نسبة الوفيات للبنات طوال مدة الدراسة.

وضمن التركيب العمري للسكان فقد كانت نسبة الذكور اعلى من الاناث ،اذ بلغت ٥٨% ذكور مقابل ٤٢%اناث سنة ١٩٩٠،واستمر هذا الاختلاف بين نسب الجنسين الى ان بلغ ٤٥,٥% للذكور مقابل ٥٤,٥% للاناث سنة ٢٠٠٤ ،اما بالنسبة لمعدل النمو السكاني ، فقد انخفض من ١٩,٧% سنة ١٩٩٠ الى ١٨,٣% سنة ١٩٩٥ والى ١٦,٦% سنة ٢٠٠٠ واخيرا" الى ١٥,١% سنة ٢٠٠٤.

مما تقدم يلاحظ ان المجتمع التركي يعد من المجتمعات الشابة ،اذ تشكل الفئات العمرية من (١٥ – ٦٥) سنة نسبة ٧٠% من المجموع الكلي للسكان ،وهذا مما يتناقض مع احصائيات الاتحاد الاوربي وذلك بسبب ان غالبية اقطار الاتحاد الاوربي تتبع سياسات تحديد النسل ، اضافة الى تقدم المستوى الحضاري فيها مما يجعل حجم العائلة صغيرةً،وحسب احصائيات سنة ١٩٨٠ تشكل نسبة الذكور ٥١% والاناث ٤٩% وتشكل الفئات الشابة من سكان تركيا اكثر من ٥٠%، وان اغلبيتهم تحت سن ٢٥ سنة ، وان سيادة نظام الضمان الاجتماعي مادياً ومعنوياً ،يساعد في اعطاء الحقوق والمستحقات للعاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة وخاصة القطاعين الصناعي والزراعي، ولكن على الرغم من تزايد الفئات العمرية الشابة في تركيا نجد ان ملامح الحياة السكانية المتوقعة لتركيا سنة ٢٠٥٠ ستكون مشابهة للحالة الموجودة في فرنسا وبريطانيا في الوقت الحاضر وذلك بسبب انفتاح تركيا نحو اوروبا واتباع اساليبها وقوانينها **(Andrew Vorkink ,2005,2)**.اما بالنسبة للتربية والتعليم فان تركيا قد أقرت نظام التعليم الالزامي للمرحلة الاساسية ،ونتيجة لذلك بلغت نسبة المتعلمين من السكان سنة٢٠٠٤ اكثر من ٥٠%، الا ان ٢٧% منهم لم ينهوا المرحلة المتوسطة، و٤% فقط من الذكورقد اكملوا مرحلة التعليم العالي **(University of Oxford , 2005 , 3)**.

الاستثمارات الاجنبية

اهتمت تركيا بالاستثمار الاجنبي، وقد شرعت سنة ١٩٥٤ قانونا" لتشجيع تدفقات هذا الاستثمار اليها ، ثم اجريت عليه بعض التعديلات وقد حدثت تطورات في تدفقات الاستثمارات منذ سنة ١٩٨٠،عندما كانت هناك محاولات لاجراء تغيرات في الاقتصاد، منها؛ الغاء قيود تنظيم اسعار الفائدة وتحرير حركات رؤوس الاموال والاصلاحات في القطاع

المصرفي ، وتبني سياسات الاستثمار الاجنبي وجعلها حرة بحيث تكون اكثر ملاءمة للمستثمر الاجنبي (**Ministry of foreigntrade, 2004, 2**)، وذلك لان مناخ الاستثمار يحتاج الى بيئة ملائمة ومستقرة من الناحية السياسية والاقتصادية، وهناك ثلاثة عوامل رئيسة يعتمد عليها المناخ الملائم للاستثمار وهي (**Mark Dut,et al, 2003,6**) السياسات الكلية والتجارية ،وتهيئة البنية التحتية ،وطبيعة الحكم والمؤسسات في الدولة .ويعد الاستثمار الاجنبي المباشر (**FDI**) احد المصادر الرئيسة لتمويل اقطار وسط وشرق اوروبا للمدة (١٩٨٠ – ٢٠٠٤) ومن ضمنها تركيا ،اذ بلغت حصتها منه ما يقارب ٩ بليون دولاركمتوسط للمدة المذكورة،وهذة الحصة ضيئلة عند مقارنتها مع اقطار اوربا الشرقية،وذلك لان تركيا لم تستطيع ان تخلق بيئة مناسبة لجذب الاستثمار الاجنبي طيلة تلك المدة وذلك للاوضاع السياسية والاقتصادية والمالية السائدة فيها (**Gulsum Yazganarika , 2003 ,14**).

ولحد الان لم تتمكن تركيا ان تخلق بيئة مناسبة لجذب المستثمرين الاجانب ، ويمكن القول ان تدفقات الاموال الاجنبية نحو تركيا كانت منخفضة ،كما ان عدم تحقق الاستقرار السياسي والاقتصادي وعدم ملاءمة البيئة المؤسساتية أدى الى الحد من تلك التدفقات ، وكان من المتوقع ان تزداد الاستثمارات الاجنبية الى تركيا بعد سنة ١٩٩٥، ولكنها بقيت منخفضة نتيجة الازمة المالية الصعبة التي مرت بها تركيا (**Sinan Ulgen** **,et al,2004, 22**) .

ويلاحظ من الجدول (٧) ان الجزء الاكبر من الاستثمار الاجنبي المباشر يتركز في القطاع الصناعي والخدمات على حساب القطاعات الاخرى ،اذ بلغت حصة القطاع الصناعي ٨٨,٨ مليار دولار وبنسبة ١٩% من اجمالي تدفقات الاستثمار الاجنبي سنة١٩٨٠، ارتفعت الى ١٤٢,٩مليار دولار وبنسبة ٦٠% سنة ١٩٨٥، وهذا يعني ان الاستثمار الاجنبي المباشر كان ايضاً موجهاً نحو القطاعات الاخرى خاصة قطاع الخدمات، اذ بلغ الاستثمار الاجنبي المباشر الموجه اليه ٨,٢ مليار دولار من اجمالي التدفقات وبنسبة ٨,٥%من اجمالي التدفقات سنة١٩٨٠، ارتفع الى ٨١,٠ مليار دولار وبنسبة ٣٤,٥% سنة ١٩٨٥، واستمرت حصة هذا القطاع بالارتفاع الى ان وصلت الى ٢,٣٠٨ مليار دولار وبنسبة ٦٦% سنة٢٠٠٠، والى ٥,٠٠٠ مليارردولار وبنسبة ١٠,٢% من اجمالي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر سنة ٢٠٠٤. ويأتي القطاع الزراعي في المرتبة الثالثة، اذ لم تتجاوز حصته ٢% كمتوسط خلال مدة الدراسة (**Kemal Dervis,2004,12**).والملاحظ ان مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في تركيا خلال عقد السبعينيات كانت منخفضة،اذ لم تتجاوز ١٠٠مليار دولار سنة ١٩٨٠ ولم تكون النسبة مرضية في بداية عقد الثمانينيات، الا انه بعد منتصف عقد الثمانينيات بدأ تحول تركيا من سياسة الحماية التجارية الى الحرية التجارية ،مما ادى الى تحسن تدفقات

الاستثمارات الاجنبية حتى وصلت الى حوالي ثلاثة مليارات دولار سنة١٩٩٥، وعند مقارنة الوضع بتطورات التجارة العالمية وزيادة التدفقات العالمية نجد ان حصة تركيا بقيت ثابتة في عقد التسعينيات باستثناء السنوات ١٩٩٧،١٩٩٦،١٩٩٥ وخاصة عند تشكيل الاتحاد الكمركي بين تركيا والاتحاد الاوربي (Henry Loewendahi ,2001 ,2).

ويلاحظ من الجدول (٧) ان مجموع الاستثمار الاجنبي المباشر بلغ ٩٧ مليار دولار سنة١٩٨٠ ارتفع الى ٢٣٤,٤٩ مليار دولار سنة١٩٨٥ والى ١,٨٦١ مليار دولار سنة١٩٩٠ والى ٢,٩٣٨ مليار دولار سنة١٩٩٥ والى ٣,٤٧٧ مليار دولار سنة٢٠٠٠ وان هذه الزيادات كانت بسبب تشجيع الاستثمارات وجذبها الى محتلف القطاعات والتحسن النسبي في اداء الاقتصاد التركي، الا انها شهدت انخفاضاً ملحوضاً في السنوات اللاحقة بعد سنة ٢٠٠٠، اذ بلغت ٤٩ مليار دولار سنة ٢٠٠٤ بسبب سوء اداء الاقتصاد التركي والازمات المالية التي اصابته بعد سنة٢٠٠٠ وفقدان الثقة في جذب الاستثمارات الاجنبية الى تركيا.

ويلاحظ من الجدول(٨) الذي يوضح تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى تركيا من مختلف مناطق العالم، ان حصة الاتحاد الاوربي منها كانت مرتفعة بالمقارنة مع المناطق الاخرى ، اذ بلغت ٦٥,٧% سنة١٩٨٠ ارتفعت الى ٦٧,٦% سنة١٩٩٠ وانخفضت الى ٦١% سنة١٩٩٩ واستقرت عند٦١% سنة٢٠٠٤، وذلك بسبب توجه تركيا نحو الاتحاد الاوربي وتحسين العلاقات الاقتصادية بينهما. اما التدفقات من الشرق الاوسط والعالم الاسلامي فكانت منخفضة خاصة في السنوات الاخيرة من مدة الدراسة ،اذ بلغت اهميتها النسبية ٠,٧% سنة١٩٨٠ ارتفعت الى ٦,٣% سنة١٩٨٥، وانخفضت هذة النسبة للسنوات اللاحقة وذلك بسبب تنوع مصادر الاستثمارات التركية وتزايد اعتمادها على الاتحاد الاوربي واقطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

مما سبق يتبين ان للاقطار المتقدمة ومنها الاتحاد الاوربي، اكبر حصة في الاستثمار الاجنبي المباشرالمتدفق الى تركيا وذلك لوجود العلاقات الاقتصادية والاتفاقيات التجارية بينهما ومنها اتفاقية التعريفة الكمركية بين تركيا والاتحاد الاوربي سنة ١٩٩٦.

الديون الخارجية

اعتمدت الاقطار النامية على القروض والمساعدات الدولية المستلمة من الاقطار الصناعية الكبرى ومؤسسات التمويل الدولية ، لغرض تنفيذ خططها في التنمية الاقتصادية ، ولا سيما الاقطار غير النفطية والتي ازدادت حاجتها الى تدفقات رووس الاموال الاجنبية خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات ومطلع القرن الحادي والعشرين، وقد ظهرت مشكلة المديونية الخارجية في معظم الاقطار النامية ومنها تركيا، اذ اعتمدت على مصادر التمويل الخارجي لان المصادر المحلية كانت عاجزة عن تمويل الاستثمارات ، وان سد هذا العجز كان يتم عن

طريق الحصول على رؤوس الاموال الاجنبية التي شغلت مكانة متميزة لتعجيل النمو الاقتصادي في تركيا، مما ادى الى تزايد الديون الخارجية التركية في مطلع القرن الحادي والعشرين ، اذ بلغت ١١٣,٩ مليار دولار سنة ٢٠٠١ ارتفعت الى ١٣٠,٤ مليار دولار سنة ٢٠٠٢ واصبحت ١٤٥ مليار دولار سنة ٢٠٠٣، وارتفعت الى ١٤٧,٣ مليار دولار سنة٢٠٠٤، وذلك نتيجة منح صندوق النقد الدولي المزيد من القروض الجديدة وتوجه تركيا نحو خدمة ديونها، فضلاً عن المشاكل السياسية الداخلية التي عانت منها تركيا وتوجهها نحو شراء الاسلحة الحربية وتسليح جيوشها ومواجهتها للازمات الاقتصادية في بداية عقد الثمانينيات، وحدوث النزاعات الداخلية وأزمة حرب الخليج الثانية في المنطقة (**world bank,2005, 3**).وعلى الرغم من الانخفاض الواضح في الانفاق العسكري بعد الازمة المالية سنة ١٩٩٤ (**J.Yildirin,et al,2001,3-6**)، **الا ان** تركيا تعد من اكبر المستوردين للاسلحة في العالم خلال عقد التسعينيات ، اذ جاءت بالمرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية سنة١٩٩٩، وهذا ادى الى تزايد الديون الخارجية لها (**A.karagol,et al,2004, 2**).

ويلاحظ من الجدول(٤) ان الديون الخارجية لتركيا ارتفعت بشكل واضح خلال مدة الدراسة ،اذبلغت١٩مليارددولار سنة١٩٨٠، ارتفعت الى٣٥,٩مليار دولار سنة١٩٨٥ وأصبحت ٤٠,٩ مليار دولار سنة ١٩٨٧، وارتفعت الى ٤١,٢ مليار دولار سنة ١٩٨٩ واستمرت بالارتفاع في السنوات اللاحقة حتى وصلت الى ٧٩,٣ مليار دولار سنة ١٩٩٦، وارتفعت الى١٤٧,٣مليار دولار سنة٢٠٠٤، وذلك لعوامل عدة منها زيادة حاجتها الى القروض الخارجية خاصة من صندوق النقد الدولي ، وزيادة الانفاق العسكري نتيجة عدم الاستقرار السياسي الداخلي ، اضافة الى تزايد خدمة الديون المتراكمة السابقة لتركيا وغيرها.

ويلاحظ ان التضخم في مبالغ الديون مع فوائدها اصبحت تلتهم الجزء الاكبر من ايرادات تركيا ،اذ كانت الديون الخارجية لتركيا سنة١٩٨٠ ، ١٥,٧ مليار دولار بفائدة سنوية مليار دولار ، ارتفعت الى ١٠٠ مليار دولار سنة١٩٩٩ وبفائدة سنوية تزيد على خمسة مليار دولار ،علما" ان معظم هذه القروض لم تستخدم في بناء المشاريع الاساسية ولم توجه نحو الاستثمارات الانتاجية وانما كان هناك هدر وضياع في استخدامها ،كما ان الديون الداخلية لتركيا بلغت ٧,٩ مليار دولار سنة ١٩٨٠ ارتفعت الى ٦٣,٦ مليار دولار سنة ١٩٩٩ وقد كان مجموع المبالغ التي دفعتها تركيا مع فوائدها خلال السنين العشرين الاخيرة ما يقارب ٤٢٦,٧ مليار دولار ، وهذا ادى الى اعاقة النمو الاقتصادي في تركيا (اورغان محمد علي ،٢٠٠٤ ، ٢).

القوى العاملة

تعد القوى العاملة التركية احدى المتغيرات التي شهدت تطورا" ملحوظا خلال مدة الدراسة ، فالزيادة المستمرة في السكان تستوجب ايجاد فرص عمل لاستيعاب تلك الزيادة، وقد واجهت تركيا زيادة في القوى البشرية بسبب عاملين اساسيين: اولهما؛ الزيادة السريعة في السكان النشطين اقتصاديا" ، وثانيهما، محدودية الاستثمارات المحلية وعجزها عن ايجاد فرص عمل لتلك الاعداد من السكان ،مما ادى الى تزايد البطالة في تركيا بالرغم من تكثيف الجهود لتوسيع الاستخدام من خلال وضع سياسة لاستخدام العمالة الرقمية ووضع برنامج تدريبي لكسب المهارات وخاصة لسكان الريف (**الخفاجي** ، ١٩٩١ ، ٣٩١). وقد أكد الدستور التركي بان كل فرد حر في اختيار نوع العمل الذي يرغب فيه والجهة التي يرغب التعاقد معها ، وحسب قانون العمل الفردي والجماعي تم تنظيم ظروف وحياة العمل وضمان حقوق تشكيل الجمعيات والنقابات العمالية وابرام عقود العمل الجماعي، وقد وافقت تركيا على وثائق منظمة العمل الدولية رقم ٨٧، ٩٨، ١٠٥ ، ١١١ (**دوغان ،بدون تاريخ** ، ٣٤٠). وعلى وفق لخطة الاستقرار والاصلاح الاقتصادي التي تبنتها الدولة بعد سنة ١٩٨٠ ،والتي ادت الى تزايد الطلب على العمل ،وكذلك تزايد عرض القوى العاملة التركية في السوق ،اذ ارتفعت من ١٧,٢ مليون عامل سنة١٩٨٠ الى ١٨,٣مليون عامل سنة ١٩٨٥،واصبحت ١٩,٣مليون عامل سنة١٩٨٨(**كنعان** ،١٩٩١، ٤١٠). وهذه الزيادة ترافقت مع الزيادة السكانية في السنوات اللاحقة،اذارتفعت الى ٢٢,٧ مليون عامل سنة ١٩٩٥،واصبحت ٢٤,٣ مليون عامل سنة٢٠٠٤ ،وكذلك تزايد الاستخدام وتوظيف العمال في تركيا من ١٦,٣ مليون عامل سنة١٩٨٥ الى ١٨,٩ مليون عامل سنة١٩٩٠ واستمر بالتزايد في السنوات اللاحقة حتى وصل الى ٢١,٩ مليون عامل سنة٢٠٠٤وذلك نتيجة الاهتمام بالقطاع الصناعي والتوجه نحو انتاج السلع المصنعة والتي تحتاج الى تشغيل الايدي العاملة ،فضلا" عن تطور قطاع الخدمات في تركيا وتزايد الطلب على العمل في هذا القطاع .

٣.٢.١: أثر السياسات الاقتصادية في أداء الاقتصاد التركي

اتبعت تركيا مجموعة من السياسات الاقتصادية لتحقيق الاصلاح الهيكلي بين القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع الزراعي،ودعم القطاع الصناعي الموجه نحو التصدير ،ويمكن تعريف السياسات الاقتصادية بانها مجموعة من الاساليب والبرامج التي تلجأاليها الدولة للتدخل في الحياة الاقتصادية لتحقيق اقصى ما يمكن من الرفاهية الاقتصادية لأفرادالمجتمع، وتشمل ،جميع القطاعات الاقتصادية الانتاجية ،وهي الزراعة والصناعة والبناء والتشييد والنقل والمواصلات والصحة والتعليم وقطاع التجارة الخارجية ، وتتضمن السياسة الاقتصادية كل من السياسات النقدية والمالية والتوزيعية والخدمية، وتترابط هذه السياسات لتشكل منظومة الحياة الاقتصادية (**الطويل** ،٢٠٠٠ ، ٩٩ . ١٠٠).

بدأت ملامح التغيير في الاقتصاد التركي بتنفيذ برامج الاصلاح الهيكلي بعد سنة ١٩٨٠، اذ تحول من اقتصاد يعتمد على القطاع الزراعي الى اقتصاد يعتمد على القطاع الصناعي المتطور نسبياً ، فضلاً عن ان تركيا تمتلك المصادر الطبيعة ولديها اكتفاء ذاتي نسبي في الانتاج الزراعي ، ولكن ايضاً تعتمد على الاستيرادات الاجنبية لغرض سد حاجاتها من السلع الرأسمالية والاستهلاكية والمواد الاولية. وان تحقيق المعدل المناسب للنمو والتغيير الهيكلي ضمن مسيرة التصنيع كانت من الاهداف الاساسية في جميع الخطط الخمسية المطبقة منذ سنة ١٩٦٣، وكان هناك فرق بين السياسات الاقتصادية المتبعة والاستراتيجيات التصنيعية المعتمدة لما قبل سنة ١٩٨٠ مقارنة لما بعد تلك السنة ، وجاء برنامج الاستقرار المعلن في سنة ١٩٨٠ مختلفاً تماماً عن برنامج الاستقرار المطبق للسنوات العشر ما قبل تلك السنة ليعكس تحولا جذرياً ملموساً في النهج الاقتصادي والتصنيعي وحدوث تحولات في السياسات التقليدية والمالية والتجارة الخارجيةوأسعار الصرف، ونتيجة ذلك تحقق تطور في التصنيع الموجه نحو الخارج والقائم على التصدير عوضاً عن التصنيع الموجه باتجاه السوق المحلية والتصنيع القائم على احلال الاستيرادات (**الاقتصاد التركي** ، ٢٠٠١ ، ٤).

ويلاحظ انه خلال العقدين الماضيين واجه الاقتصاد التركي تباطؤ فترات النمو الاقتصادي العالمي فضلا" عن الازمات الاقتصادية الحادة والتضخم المستمر وانخفاض قيمة العملة المحلية. وهذه تحسب ضمن افرازات عملية الاصلاح الاقتصادي والتحرير المالي والتجاري والتي بدأت تركيا تبنيها بعد سنة ١٩٨٠ ، وقد اعتمدت تركيا استراتيجية التنمية والتطوير تستند على السياسات الاقتصادية الدولية والتوجه نحو اقتصاد السوق ، وتطبيق برنامج التصحييح الهيكلي الذي يتضمن مجموعة من الاجراءات منها تخفيض قيمة الليرة التركية وثبات اسعار الفائدة والاعانات المالية واصلاح النظام الضريبي وتشجيع تدفق الاستثمار الاجنبي . ان إستراتيجية التصحيح الهيكلي والاستقرار الاقتصادي التي تبنتها تركيا منذ بداية الثمانينيات يمكن ان تنقسم إلى مرحلتين، الأولى للمدة (١٩٨١– ١٩٨٨) وركزت على التصحيح الهيكلي والتوجه نحو تشجيع الصادرات والانفتاح على الاسواق العالمية وتحرير الاقتصاد ، وفي هذه المرحلة حدثت زيادات واضحة في الاجور ،وتحسنت مستويات المعيشة في القرى والارياف وتزايد الاهتمام بالزراعة موازنة بالصناعة، والمرحلة الثانية بدأت من سنة١٩٨٩ والى حد الان ، وحدثت فيها تغيرات في الانفاق الحكومي وارتفاع مستويات المعيشة وزيادة الدخول **(U.Crize,et al,1999, 3)**.

ولقد ساند صندوق النقد والبنك الدوليين السياسات المتبعة من قبل تركيا،وتزايدت القروض والمساعدات الدولية الممنوحة لها لدعم برامج التكييف الهيكلي، وظهرت تأثيرات

سياسة التحرر الاقتصادي للسنتين ١٩٩٣ و١٩٩٤ عندما حققت السندات أكثر من ٣٠% من الفائدة الحقيقية ،وتوجه القطاع الخاص للاستثمار في النشاطات التي تحقق ايجاد فرص العمل ، وتزايدت اسعار الفائدة على القروض في المصارف الحكومية، وبدأت الشركات تواجه المشاكل المالية واصبحت غير مستقرة نتيجة لتدهور الوضع المالي في تركيا **(Vildan Serin ,et al, 2003 , 7).**

وفي سنة١٩٩٥ واجه الاقتصاد التركي تنفيذ برنامج الاستقرار الجديد الموافق عليه من قبل صندوق النقد الدولي ، وكانت هناك محاولات لتخفيف حدة التضخم وتجاوز المشاكل المالية الاخرى، وفي سنة ١٩٩٨ اجريت بعض التحسينات على البرنامج و التي ادت الى الحد من التضخم ولكنها عجزت عن تخفيف الضغوط على اسعار الفائدة نتيجة حدوث ازمات على المستويين المحلي والدولي منها الازمة الروسية سنة ١٩٩٨ ، واجراء الانتخابات العامة سنة١٩٩٨ ، وسلسلة حوادث الزلازل التي اصابت تركيا نهاية سنة ١٩٩٩ ، وبدأت الحكومة بتطبيق اعادة هيكله الاقتصاد القومي بهدف التخفيف من حدة التضخم بنسبة ٦٠ . ٧٠% ابتداءاً من سنة ١٩٩٩وحتى نهاية سنة ٢٠٠٠ **(A.Ertuoru,et al,2000,3)**. الا وانه مع كل هذه الافرازات نتيجة تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية ، استطاعت تركيا انجاز تغيرات في هيكلة الاقتصاد لتحتل مكانة متميزة في الشرق الاوسط كونها قوة اقليمية اثبتت نفسها من خلال نجاح تجربة الاصلاح والانجازات التي حققتها قد تشابه النجاحات التي تحققت في كوريا الجنوبية**(Ziya Oni,2000, 2-3)**.

وكان هدف تركيا من الاصلاحات التغلب على الازمة في ميزان المدفوعات ، اذ حققت نموا" في الصادرات السلعية ، اذ بلغت ٢,٣بليون دولار سنة ١٩٧٩، ارتفعت الى ٨,٣ بليون دولار سنة١٩٨٥ والى ١٢,٩بليون دولار سنة١٩٩٠ والى ٢١,٦ بليون دولار سنة١٩٩٥ والى ٢٧,٨ بليون دولار سنة٢٠٠٠ واستمرت بالارتفاع حتى وصلت الى ٦٢,٨ بليون دولار سنة ٢٠٠٤. وتطورت الاستيرادات السلعية من ٤,٨ بليون دولار سنة ١٩٧٩ الى ١١,٢ بليون دولار سنة ١٩٨٥ واستمرت بالارتفاع خلال عقد التسعينيات حتى اصبحت ٤٠,٦ بليون دولار سنة٢٠٠٤. وتحقق تطوراً واضحاً في قطاع السياحة، وادامة انابيب النفط مع العراق التي كانت ممولا رئيساً لها وللاسيترادات التركية ، وحدث استقرار في الحساب الجاري نتيجة الاعتماد على اسواق راس المال العالمية ، وكان هناك جذب لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر خلال سنوات عقد التسعينيات ومطلع القرن الحادي والعشرين **Country studies, 2003, 5)**.

اما الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغ ٧٥ بليون دولار كمتوسط لعقد الثمانينيات ارتفع الى ١٦٩,٢ بليون دولار كمتوسط لعقد التسعينيات ، مما ادى الى تحسن الوزن النسبي لتركيا

في الاقتصاد العالمي ، ونتيجة لحدوث الاضطرابات السياسية المحلية بعد سنة ١٩٩٨، وتاثيرات الازمة المالية الروسية سنة ٢٠٠٠ كل هذه الاسباب ادت الى تخفيض قيمة الناتج المحلي الى ١٤٧,٦ بليون دولار سنة٢٠٠١. مما دفع بصندوق النقد الدولي للتدخل لمعالجة هذة المشاكل ونتيجة للازمات التركية المتعاقبة ظهرت الحاجة الى استلام القروض من الولايات المتحدة الامريكية والبالغة ١٩ بليون دولار سنة ٢٠٠١ ، للتخفيف من التضخم وتنفيذ اجراءات الاصلاح المصرفي ودعم الاصلاحات الاخرى لتحقيق الاداء الافضل للاقتصاد التركي .ويعد التضخم احد المشاكل التي واجهت تركيا طوال اكثر من عقدين ،ودخلت في اجندة برامج التصحيح الهيكلي منذ سنة١٩٨٠ ويمكن توضيح مسببات هذا التضخم الهيكلي ، بالآتي: **(Huseyin Sen , 1998 , 7):**

اولاً : التغيرات الحادة في الاسعار النسبية والتي ادت الى حدوث الانكماش المالي والنقدي للسنوات (١٩٨٠ . ١٩٨٢).

ثانياً : تفاقم ازمة الدين الخارجي لتركيا خاصة بعد سنة ١٩٨٢ .

وقد اتبعت تركيا سياسة ثابتة في بداية عقد الثمانينيات للتخفيف من حدة التضخم عن طريق تخفيض الاعانات المالية الموجهة الى المشروعات الاقتصادية، ومحاولة السيطرة على الاحتياطي النقدي وتحسين معدلات اسعار الفائدة المدفوعة من قبل البنوك التجارية (**خوشناو** ، ١٩٩٨ ، ٣٠).

وقد انخفضت نسبة التضخم الى ٣١,٢% سنة ١٩٨٣ ، ولكنها ارتفعت الى ٤٨,٤% سنة ١٩٨٤ نتيجة مجموعة من العوامل المالية والنقدية منها،استمرار حدوث زيادة العجز في موازنة الدولة وتاثيرات الانفتاح التجاري على العالم ، والتقلبات في سعر الصرف، وبالتالي انخفاض قيمة العملة التركية ،وحدث هبوط نسبي في التضخم الى ٤٥% سنة ١٩٨٥ ثم ارتفع الى ٦٣,٣ % سنة١٩٩٠ وبلغ ذروته سنة ١٩٩٤ اذ بلغ ١٠٦,٣%، ونتيجة لذلك تبنت تركيا سياسة اكثر تنافسية بحلول نهاية سنة ١٩٩٤ ، لتنفيذ برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي ، ومحاولة تخصيص الموارد الاقتصادية واستخدامها بكفاءة وتهيأه المناخ الملائم لتحقيق التقدم الفني ، وتزايد الابتكارات مسترشدة بذلك بتجربة اقطار الاتحاد الاوربي .ونتيجة للجهود المبذولة من قبل الحكومة باشراف صندوق النقد الدولي فقد حدث انخفاضاً نسبياً في معدلات التضخم بعد منتصف عقد التسعينيات،ولكنها لم تحسن من مستويات المعيشة بسبب تزايد التدهور في قيمة العملة التركية وعدم الاستقرار الاقتصادي نتيجة التزايد الواضح في معدلات التضخم وفقدان الثقة بالعملة الوطنية، ونتيجة الانفتاح على الاسواق العالمية ولمواكبة التطورات الحديثة ،مما ادى الى تزايد تدفقات رووس الاموال الى خارج تركيا **(Vildan Serin ., 2003 , 6)**

ويوضح الجدول (٩) معدلات التضخم للمدة (١٩٩٥ – ٢٠٠٤) حسب القطاعات الاقتصادية للاقتصاد القومي ، اذ يلاحظ ان متوسط المعدل السنوي للتضخم في القطاع الصناعي قد بلغ ٨١% سنة ١٩٩٥ انخفض الى ٥٧,٢ % سنة١٩٩٩ ، واصبح ٥٦,١% سنة ٢٠٠٤ ، وفي القطاع الزراعي بلغ ١٩٧,٨% سنة١٩٩٥ انخفض الى ٤١,٨% سنة ١٩٩٩ ، ثم الى ٤٠% سنة ٢٠٠٤ ، وفي قطاع التعدين ٨٥,٦% سنة ١٩٩٥ انخفض الى ٦٢,٤% سنة ١٩٩٩ والى ٦٢,١% سنة ٢٠٠٤ وكذلك بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الاخرى ،ويرجع السبب في هذا الانخفاض في معدلات التضخم الى تفعيل برامج التصحيح والاستقرار الاقتصادي وتنفيذ شروط صندوق النقد الدولي، اذ كانت تكاليف تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي منذ سنة١٩٩٩ ما يقارب ١١,٥ مليار دولار ، وكان من المفروض ان تخفض معدلات التغير السنوي للتضخم في تركيا الى ١٠%، ولكن ذلك لم يحدث اذ بلغ معدل التغير في التضخم ١٩,٠% سنة ٢٠٠٣ وقد كان معدل التضخم ٧٣% في تلك السنة مما دفع الحكومة التركية الى محاولة تخفيض التضخم في اسعار المستهلك الى اكثر من ٢٠% (**الاقتصاد التركي** ، ٢٠٠١، ٤).

واستطاعت ان تخفض معدل التضخم الى ١٢% سنة ٢٠٠٤ بعد الجهود المبذولة لتلبية الشروط التي وضعها الصندوق(**Republic of Turkey , 2004 , 5).** اما تأثيرات برامج التصحييح والاستقرار الاقتصادي على التجارة الخارجية ،فيلاحظ انتقال الاستراتيجية التركية من سياسة الحماية الى حرية التجارة، والتوجه لتطوير القطاع الصناعي باتجاه التصدير، اذ بلغت الاهمية النسبية للصادرات في الناتج المحلي الاجمالي ٥% سنة ١٩٨٠، ارتفعت الى ٨% سنة١٩٩٠ ، ثم اصبحت ١١,٤% سنة ٢٠٠٠ واستمرت بالارتفاع وبلغت ١٧,٧%سنة ٢٠٠٤ ، وكانت هناك تغييرات خلال عقد الثمانينيات تمثلت بالتخفيف من القيود الكمركية المفروضة على الصادرات والاستيرادات السلعية التركية. وقد ارتفعت نسبة مساهمة الصادرات الصناعية في هيكل اجمالي الصادرات من ٣٦% سنة١٩٨٠ الى ٧٩% سنة ١٩٩٠ واصبحت ٨٣% سنة ١٩٩٥ ولكنها انخفضت الى ٧٩% سنة ١٩٩٩ نتيجة الازمة المالية وحوادث الزلازل. وقد تحسنت نسبة الصادرات الصناعية سنة ٢٠٠٠ اذ يلغت ٨٢% ، ثم استمرت بالارتفاع في السنوات اللاحقة حتى وصلت الى ٨٥% سنة ٢٠٠٤، ويرجع السبب الى تركيز الحكومة على القطاع الصناعي من اجل التصدير واعطاءه الاولوية في الخطط التنموية .اما بالنسبة للصادرات الزراعية فقد تراجعت اهميتها النسبية في هيكل الصادرات الاجمالية وذلك بسبب تركيز تركيا على القطاع الصناعي، وتخفيض نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي تلبية لشروط والتزامات الانضمام الى الاتحاد الاوربي .. والخ.

وخلاصة القول ان برامج التصحييح الهيكلي تركت اثاراً ايجابية وسلبية على الاقتصاد

التركي محدثةً تغيرات واضحة في المتغيرات الاقتصادية الكلية، وارتباطا" بالزيادة السكانية التي شهدتها تركيا خلال مدة الدراسة ، اذ ارتفع عدد سكانها من ٤٤,٤ مليون نسمة سنة١٩٨٠ الى ٥٦,١ مليون نسمة سنة١٩٩٠ ، واصبح ٧١,٤مليون نسمة سنة ٢٠٠٤، ويرجع سبب هذه الزيادة الى تحسن المستوى الصحي والرفاهية الاقتصادية مما انعكس ايجابيا" على زيادة نسبة الولادات وتخفيض نسبة الوفيات **(IMF, 1996, 104).**

وازداد الناتج المحلي الاجمالي بشكل ملحوظ، اذ بلغ ٧٠ بليون دولار سنة١٩٨٠ ولكن بعد تنفيذ برامج التصحييح واتباع الدولة سياسات اقتصادية جديدة، ادى الى حدوث تغير نوعي في الناتج المحلي الاجمالي اذ بلغ ١٩٩,٣ بليون دولار سنة ٢٠٠٠ ، وارتفع الى ٢٩٤,٩ بليون دولار سنة ٢٠٠٤ مما يرجع السبب الى تزايد عوائد الصادرات من القطاعات السلعية المختلفة وبالاخص القطاع الصناعي. اما متوسط نصيب الفرد التركي من الناتج المحلي الاجمالي ، فقد تطور باتجاه الارتفاع خلال مدة الدراسة باستثناء بعض السنوات التي تفاقمت فيها الازمات الاقتصادية نتيجة فشل البرامج التي نفذتها الحكومة بالتعاون مع صندوق النقد الدولي ،مما ادى الى ارتفاع معدلات التضخم ، واستمرار الانخفاض في قيمة العملة التركية خاصة في السنوات ١٩٩٤ ، ١٩٩٩ ، ٢٠٠١ (لاحظ الجدول . ٤).

٣.١ : ملامح تطور اقتصاد الاتحاد الاوربي

يعد تكتل مجموعة الاقطار الاوربية ضمن الاتحاد الاوربي من اهم التكتلات الاقتصادية الدولية الموفقة ،اذ اجتمعت ست اقطار اوربية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لايجاد وسيلة تمنع تكرارها مرة أخرى ، وأقرت كل من فرنسا والمانيا وبلجيكا وهولندا وايطاليا ان افضل طريقة لمنع وقوع حرب مرة اخرى هي العمل معاً على انتاج الفحم والصلب، لانهما كانا المصدرين الاساسيين اللازمين للقتال في الحروب ،فكانت تلك احدى البوادر المتمثلة بظهور اتحاد الفحم والحديد الصلب سنة ١٩٤٨ ،وتدخل الاتفاقية بين كل من هولندا وبلجيكا ولوكسبمورغ حيز التنفيذ،ومعاهدة بروكسيل بين كل من فرنسا وهولندا وبلجيكا وبريطانيا ولوكسمبورغ،ومن ثم يدخل قانون مجلس اوروبا حيز التنفيذ بين الاقطار الموقعة سنة ١٩٤٩،ومن ثم الاتفاق على تشكيل المجموعة الاوربية للفحم والصلب بين ستة دول اوربية (بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا) في باريس سنة١٩٥١ (**European Union,2005,1**).

ومن ثم عقدت اتفاقية روما سنة ١٩٥٧ ، وبموجبها تم تاسيس السوق الاوربية المشتركة ، والتي ضمت ست دول اوروبية في البداية وبعد ذلك ازدادعدد اعضائها الى خمسة

عشرة قطراً *، وقد استفادت هذه الاقطار من مشروع مارشال ، اذ حققت معدلات نمو لم تتحقق من قبل ،واطلق على تلك الفترة بربع القرن المجيد ، وقد استعادت اوروبا قوتها خلال الخمس وعشرين سنة ما بعد الحرب لعالمية الثانية واتجهت نحو اعمار ما دمرته الحرب، اذ كانت معدلات النموما بين ٤% الى ٥% سنويا (**البيلاوي** ، ٢٠٠٠، ٧٦). وتم تكليف رئيس وزراء لوكسمبرك سنة ١٩٧٠ مع مجموعة من الخبراء بوضع خطة لتحقيق الوحدة النقدية الاوروبية بصورة تدريجية وتمت المصادقة عليها سنة ١٩٧١ ، الا انها فشلت بفعل عوامل داخلية تتعلق باقتصاداتها المحلية، ولكن تم احياء نفس الفكرة من خلال النظام النقدي الاوروبي سنة١٩٧٩ الذي كان هدفه وضع الية لسعر الصرف تساهم في اقامة منطقة للاستقرار النقدي في اوروبا ، وفي سنة ١٩٨٩ تم وضع مخطط ديلور* لتحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية الاوروبية ، وتمت المصادقة عليه واعتماده في نفس السنة ، وبموجبه تم الغاء القيود على حركة رؤوس الاموال سنة١٩٩٠ ،وتأسيس المعهد النقدي الاوروبي سنة١٩٩٤ ،وتم عقد القمة الاوروبية سنة١٩٩٧ في مدينة امستردام ،مركزة على الجوانب التنظيمية المتعلقة بقيام الاتحاد الاقتصادي والنقدي ، وفي بداية سنة١٩٩٩ تم الاعلان عن اصدار العملة الاوروبية الموحدة اليورو (**الدائم،٢٠٠٤ ،١**).

مما تقدم يتبين ان السوق الاوروبية المشتركة كانت تجربة رائدة ،اذ قامت بانهاء المنازعات التي مزقت اوروبا، وبالرغم من العقبات والمشاكل ، فقد تحققت الكثير من النجاحات ،ومنها ،تنسيق السياسات الوطنية للاقطار الاعضاء، ووضع القوانين والانظمة التجارية والمالية (**الرفاعي** ،١٩٩٠ ، ١٢). واخيرا تم استكمال الوحدة الاقتصادية بين الاقطار الاعضاء بوضع نظام موحد للتعريفات الكمركية والسياسات الزراعية ومعالجة الاختلال في هيكل موازين مدفوعاتها ، وبعد ذلك ازداد عدد الاقطار الاعضاء باضافة عشرة اقطار اوروبية اخرى ليصبح عددالاعضاء ٢٥ قطراً في ايار سنة ٢٠٠٤ ، وقد قبلت عضويتها بعد ان تمكنت من الوفاء بشروط العضوية ، ومنها، اتباع السياسة الزراعية المشتركة، والتي كانت المفوضية الاوروبية قد قدمت تصوراتها عنها في ديسمبر سنة١٩٩٥ الى القمة الاوروبية التي عقدت في مدريد باسبانيا،وتتلخص اهداف تلك السياسة بزيادة حدة المنافسة على المستويين الداخلي والخارجي لضمان استفادة المنتجين الزراعيين بالميزات الكاملة للتطورات

(*) الاقطار الخمسة عشرة تتضمن (المانيا ، ايطاليا ، فرنسا، النمسا، اسبانيا، البرتغال، اليونان، ايرلندا، بلجيكا، الدانمارك ، فنلندا ، السويد ، لوكسمبورك، هولندا، بريطانيا). وفي ايار ٢٠٠٤ اضيفت اليه عشرة اقطار اوروبية جديدة ليصبح عدد الاعضاء خمسة وعشرين قطراً أوروبياً.

*المخطط الذي وضعة (جاك ديلور) رئيس اللجنة التنفيذية الأوروبية والذي يحدد خطة بثلاث مراحل *من أجل تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية.

الايجابيـة للسـوق العالميـة ، وتحقيـق معـايير الجـودة والسـلامة الغذائيـة اللتـين تعتبـران مـن الالتزامـات الاساسـية تجـاه المسـتهلكين ، وضـمان مسـتوى معاشـي عـادل للمنتجـين الـزراعيين والاسـهام فـي استقرار عوائد المزارع الاوروبية ،وتعزيز النمو الزراعي المستدام، وخلق فرص عمل بديلة للمزارعين وأسرهم، وتبسيط الاجراءات القانونية على مستوى الاتحاد ككل(**الغالي ،٢٠٠٤ ، ٢**). وتؤكد تقارير المفوضية الاقتصادية الاوربية ان الاقطار المنظمة حديثاً الى الاتحاد الاوربي ستعزز من النمو الاقتصادي الاوربي خلال السنوات القادمة،اذ حققت نمواً اقتصادياًمقداره ٤,٥% سنة ٢٠٠٥ ، وان الأقطار وسط اوربا مثل جمهورية التشيك وسلوفينيا ستعدان حجر الزاوية في النمو الاقتصادي للقارة الاوربية ،بينما الاقطار الصغيرة فيها مثل قبرص وايرلندا ومالطا ستكون من أفضل الاقتصادات في القارة (**محمد محمود ابراهيم ،٢٠٠٥، ٢**) .

ويعد توحيد العملات الاوروبية وجعلها عملة واحدة من الاهداف الرئيسة التي حاول الاتحاد الاوروبي تحقيقها ،وهكذا انطلقت العملة الاوربية الموحدة (اليورو) سنة ١٩٩٨ في السوق كبداية للتعامل بها ، وفي سنة ٢٠٠٢ أكتملت العملية، وظهر الوزن النسبي لاقطار منطقة اليورو وخارج منطقة اليورو، اذ تم تداوله مع العملات الوطنية الاخرى التي تم انهاء العمل بها هذه السنة ، وحل اليورو محل هذه العملات في التداول،وقد تم انضمام اليونان الى ارض اليورو بعد ان استوفت شروط معاهدة ماستريخت ، اما بقية دول الاتحاد الاوروبي (السويد ، والدانمارك، بريطانيا) فلم تنظم لاسباب داخلية ومشاكل تتعلق بالوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي فيهاولم توضع لها الحلول المناسبة،وعلى مستوى اقطار ارض اليورو تم تنسيق السياسة النقدية من قبل البنك المركزي الاوربي وكانت قراراته ملزمة للاقطار الاعضاء ،فضلا عن الاراضي الزراعية الخصبة ، التي بلغت مساحاتها ١٣٩ مليون هكتارو ٧٦مليون هكتار منها صالحة للزراعة ومنها١٩,٦% تقع في اسبانيا و١٥,٥% في المانيا و١١,٩% في ايطاليا ،اذ تعد من الاقطار الزراعية المتقدمة ،ونجد ان قيمة الانتاج الزراعي للاتحاد بلغت ٢٩٠ بليون دولار سنة ١٩٩٥(**Mickel Reed , 2001 ,162**)

ان تحسن المؤشرات الاقتصادية لمنطقة اليورو انعكست على العلاقات التجارية لاقطار الاتحاد مع العالم الخارجي ، اذ ان صادراتها بلغت ٧٣١ بليون دولار سنة ١٩٩٨ وتحقق فائض في الميزان التجاري مقداره ١٩ بليون دولار موازنة بالولايات المتحدة التي بلغت ٦٠٠ بليون دولار لنفس السنة ،وتحقق عجز في الميزان التجاري بمقدار ٢٣٢ بليون دولار ، وكانت نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي العالمي ١٢,٣% للاولى مقابل ٨,٢% للثانية في نفس السنة ، وهذا يدلل على ظهور قوة تجارية ذات وزن نسبي على المستوى العالمي (**عقراوي ،٢٠٠١، ١٠٥**). ومن اجل ان تكون عملة اليورو قابلة للتداول

على المستوى العالمي لا بد ان تتوفر فيها بعض الشروط الرئيسة، منها: (**الغالي** ، ٢٠٠٤ ، ٣- ٤).

١- تأمين وظائف العملة الدولية نوعا وكلفة ويعني ذلك مدى قدرة العملة الاوروبية الموحدة على الاستجابة للتحدي المتمثل بتأمين الوظائف المطلوبة منها على المستوى العالمي ، ومن اجل ان تنتشر دولياً يجب ان تكون مستخدمة وبنسبة مرتفعة في التجارة الدولية ، وعلى المستوى التجاري فان العملة الاوروبية الموحدة يمكن ان تكون مستخدمة بوصفها وحدة حساب اساسية في المبادلات بين اقطارالاتحاد الاوروبي والعالم الخارجي، كما يمكنها ان تكون وسيلة دفع اساسية على المستوى الدولي لانها تمثل ٢٥ قطراً اوربياً ولكي تكون عملة قوية يجب ان تكون مستقرة.

٢- التفعيل الاقتصادي في منطقة اليورو ،ويتم ذلك ضمن المدى القصير والمتوسط لمعايير التفاوت المنصوص عليها في ميثاق الاستقرار والنمو وفقاً لمعاهدة ماستريخت، والتي احتوت على خمسة معايير للتقارب منها استقرار الصرف ، واستقرار الاسعار، وتقارب معدلات الفائدة المتوسطة وطويلة الاجل ،والعجز المالي الحكومي، ومعيار الدين الحكومي.

٣- تحريك النمو الاقتصادي في اقطار الاتحاد النقدي الاوروبي ،من خلال السياسات المتبعة التي تؤثر بشكل مباشر على وتيرة النمو في الاقتصادات المحلية لمختلف الاقطار داخل ارض اليورو.

٤- يتمثل بمدى استعداد البنك المركزي الاوروبي للقيام بمهامه من خلال استعداده لادارة السياسة النقدية الاوربية ،والالتزام بضوابط ميثاق الاستقرار والنمو لتكييف سياسته في مجال تحديد أسعار الفائدة وتضخم الاسعار لمواجهة الاثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية الناتجة عن تعرض اي قطر من اقطار الاتحاد الاوروبي الى ازمات محتملة.

٥ - ضرورة اقناع بريطانيا بالانضمام الى الاتحاد ، والى العملة الاوروبية الموحدة، اذ تعد عاملا اساسيا لنجاح تدويل هذه العملة .

٦ - وجود استعداد للولايات المتحدة للتعاون الاقتصادي والنقدي مع اقطار ارض اليورو، وخاصة في مجال استقرار أسعار الصرف بين الدولار والعملة الاوروبية الموحدة (اليورو).

٧ - المحافظة على مكانة اليورو مقابل العملات الاجنبية المنافسة خاصة الدولار الامريكي والين الياباني .

٨ - نجاح اليورو يتعلق بمعدل صرفه مقارنةً بسعر صرف الدولار الامريكي.

٩ - ضرورة النجاح في التعامل مع صندوق النقد الدولي.

ويعد السكان من المؤشرات الاساسية للاقطار المكونة للاتحاد الاوروبي ، ويلاحظ من الجدول(٢) ان عدد سكان الاتحاد الاوروبي الخمسة عشر قطراً بلغ ٢٨٥,٥مليون نسمة سنة١٩٨٠ ، ارتفع الى ٣٦٤,٣ مليون نسمة سنة ١٩٩٠ وأصبح ٣٧٧مليون نسمة سنة٢٠٠٠ ، واستمر بالارتفاع في السنوات اللاحقة الى ان وصل الى ٣٨٠,٨ مليون نسمة سنة٢٠٠٤ وتأتي المانيا بالمرتبة الاولى ضمن الاقطار ال (٢٥) بخصوص عدد سكانها وبنسبة ١٨% من اجمالي عدد السكان للاتحاد الاوربي ، وتليها فرنسا والمملكة المتحدة وايطاليا اذ بلغت نسبة كل منهم ما يقارب ١٣% من اجمالي عدد السكان للسنة نفسها وتشكل الاقطار الاربعة ما يقارب ٥٧% من عدد سكان الاتحاد الاوربي (**Euro yearbook, 2004, 3**). وفي دراسة للمفوضية الاوربية للشؤون الاجتماعية سنة٢٠٠٥ عن اوضاع سكان الاتحاد الاوربي يتوقع الخبراء انخفاض عدد السكان في ٢٠ قطر من اقطار الاتحاد الاوروبي ، اذ ان المانيا ستفقد ثمانية ملايين نسمة في منتصف القرن الحالي ،و ايطالبا ستفقد خمسة ملايين نسمة، وايرلندا ٤,٥ مليون نسمة، وهذا ياتي كانعكاس لانخفاض عدد الولادات الذي سيؤثر في التكوين الديموغرافي للقاره الاوربية،وتتوقع دراسات الاتحاد ان ينخفض عدد الاطفال تحت سن الرابعة عشرة بنسبة ٢٠% سنة٢٠٥٠ ،وسينخفض عدد الافراد بين ١٥ – ٣٩ سنة بنسبة ٢٥%، بالمقابل سيرتفع عدد المسنين بنسبة ٤٤% والعجزة بنسبة ١٨%.ويتوقع ان تؤثر هذه الانخفاضات في السكان على نسب النمو الاقتصادي للاتحاد الاوربي(**غاريث هاردينغ** ، ٢٠٠٥، ٤).

اما الناتج المحلي الاجمالي لاقطار الاتحاد الاوروبي مجتمعةً فقد بلغ ٥,٢ بليون دولار سنة ١٩٨٠ ، ارتفع الى ٥,٦ بليون دولار سنة ١٩٨٥ ، واستمر بالارتفاع في السنوات اللاحقة الى ان وصل الى ٨,٨ بليون دولار سنة ٢٠٠٤ ، وذلك بسبب تحقيق الانتعاش الاقتصادي الاوربي ،وكان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي قد بلغ ١٧,٣ الف دولار مقارنة للولايات المتحدة اذ بلغ ٢٥,٣ الف دولار و٢٠,٢ الف دولار بالنسبة لليابان. وتعد المانيا من اكبر الاقطار الاعضاء في الاتحاد الاوربي، اذ بلغ متوسط نصيب الفرد فيها ٢٠,٩ الف دولار تليها فرنسا ٢٠الف دولار ، ثم ايطاليا ١٩,٠ الف دولار ونيوزلندا ١٨,٩ الف دولار **(Michael R.Reed,2001, 160-161) .**

وكانت معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي ايضا في ارتفاع مستمر خلال مدة الدراسة، باستثناء بعض السنوات ومنها سنة ١٩٩٣ اذ كان بالاتجاه السلبي بسبب الركود الذي اصاب الاقتصاد العالمي خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية ، فضلا عن بقاء اثار حرب الخليج الثانية ، وكان هناك تدهور في معدلات النمو في سنة ٢٠٠٠، اذ انحفضت الى ٤%، وذلك بسبب الركود الذي حدث في الاقتصاد العالمي والتباطؤ في النمو

الصناعي خاصة في المانيا وايطاليا،والانخفاض الحاد في الصادرات الصناعية مما ادى الى انخفاض المبادلات التجارية وكساد الانتاج الصناعي ووضع القيود على التجارة داخل الاتحاد الاوربي سنة ٢٠٠٣ (**الدليمي** ، ٢٠٠٤ ،٣٧). واستمر هذا الانخفاض في السنتين ٢٠٠١ ، و٢٠٠٢ نتيجة انخفاض تدهور الاوضاع المالية لبعض الشركات الكبيرة في الاقطار الصناعية وخاصة الولايات المتحدة، واحداث ١١ سبتمبر التي ادت الى انخفاض معدلات نمو الاستثمار (**الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية** ، ٢٠٠٣ ، ٢) ، وفي سنة ٢٠٠٣ ، كان هناك نمو في الصادرات السلعية مما ادى الى انخفاض معدلات البطالة لمعظم اقطار الاتحاد الاوربي وحدوث الانتعاش الاقتصادي ، وبدأ التحسن في النشاط الاقتصادي لمنطقة اليورو في النصف الثاني من سنة ٢٠٠٣ واستمرت حتى سنة ٢٠٠٤ وذلك بسبب الانتعاش الذي حدث في الاقتصاد العالمي **(European central Bank , 2005,16).**

ويلاحظ من الجدول (٢)، ان اجمالي القوى العاملة الاوروبية استمر بالارتفاع تزامنا مع زيادة السكان ،اذ بلغ ١٢٣مليون عامل سنة ١٩٨٠ ارتفع الى ١٢٧,٢ مليون عامل سنة ١٩٨٥، وبنسبة تغير مقداره ٣,٤%، واستمر بالارتفاع حتى وصل الى ١٤٠,٨مليون عامل سنة٢٠٠٠، وارتفع الى ١٤٢,٩ مليون عامل سنة ٢٠٠٤، وكانت نسبة الزيادة ١٦% كمتوسط للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤) وسبب هذه الزيادة هو تشريع قوانين العمل داخل الاتحاد الاوروبي ، وتحديد اعمار القادرين على العمل والنشطين اقتصاديا وتوظيفهم كمحاولة لتخفيض البطالة في اقطار ارض اليورو **(Euro YearBook,2004,86).**

وبالرغم من ذلك ، فقد كانت نسبة البطالة ٧,٤ %سنة ٢٠٠١ ، ارتفعت الى ٨,١%سنة ٢٠٠٤ ، كما ان معدل البطالة في الاقطار المنتمية حديثا بلغ ١٤,٤%في السنوات التي مرت على انضمامها (**جون غراهل**، ٢٠٠٥، ١). ويلاحظ ان هناك اختلافات واضحة في تركيب هيكل العمالة بين الاقطار الاعضاء في الاتحاد، وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية ، ففي القطاع الزراعي بلغت اهميتها النسبية ١٦% من اجمالي القوى العاملة سنة٢٠٠٤ في اليونان ، و١٣% في النمسا والبرتغال، و٥%في المملكة المتحدة.في حين بلغت الاهمية النسبية للقوى العاملة في قطاع الخدمات ٨٠% في المملكة المتحدة و٧٨%في هولندا و٧٧% في لوكسمبورك و٧٦%في بلجيكا للسنة نفسها ، وعلى مستوى الجنس يلاحظ وجود فروقات بين الذكور والاناث في اقطار الاتحاد الاوربي ، اذ بلغت ٥٠% ذكور و٥٥% اناث سنة ٢٠٠٤ (**EuroYear book, 2004, 87**) .

وقد اتبعت اقطار الاتحاد الاوروبي سياسات ناجحة لتخفيض معدلات البطالة

منهامحاولة ايجاد فرص عمل لعمال الاقطار الاعضاء في الاتحاد الاوروبي وتفضيلهم على العمال الاجانب للاقطار الاخرى ، وزيادة الانفاق على برامج التدريب ومنح الحوافز، وهذه السياسات كان لها تأثير ايجابي على تخفيض معدلات البطالة داخل ارض اليورو، ولكن تبقى مشكلة الهجرة الى دول الاتحاد الاوروبي عائقاً امام سياسات تخفيض البطالة وترجح دراسة حديثة اجراها الاتحاد الأوربي أن يصل عدد المهاجرين الاجانب الى ٢٢٠ الف مهاجر سنوياً ينتشرون داخل الاقطار الاوربية **(www.bbcarabic.com).**

اما بالنسبة للاستثمار الاجنبي المباشر ، فيلاحظ من الجدول (٢) ايضاً ان اقطار الاتحاد الاوربي اصبحت لها حصة في جذب هذا الاستثمار ،نتيجة تمتعها بالاستقرار السياسي والاقتصادي ، فضلاً عن انها مصدرة للاستثمارات المباشرة الى الخارج ،اذ بلغت ١١ مليار دولار سنة ١٩٨٠ ارتفعت ال ١٢,٦مليار دولار سنة١٩٨٦ واستمرت بالارتفاع في السنوات اللاحقة حتى وصلت الى ٦٠,٥ مليار دولار سنة ١٩٩٠ ، نتيجة التوسع والاستقرار الذي شهدته الاقطار الاوربية طيلة هذه السنوات ، ويلاحظ زيادة التدفقات الاستثمارية الاوربية بصورة ملحوظة بعد سنة ١٩٩٥ ،بسبب تحسن المؤشرات الاقتصادية للاتحاد الاوربي ومرونة القوانين الاستثمارية المشجعة للمستثمرين الاجانب لتوجية اموالهم الى ارض اليورو ، اذ بلغت ٨,٦٢٠ مليار دولار سنة٢٠٠٠ ، وقد كان هناك انخفاض ملحوظ في التدفقات الاستثمارية الاوربية للسنتين ٢٠٠١ و٢٠٠٢ بسبب التباطؤ في النشاط الاقتصادي ، واحداث ١١ سبتمبر الخاصة بالهجمات على الولايات المتحدة وضرب برجي نيويورك اذ خفضت التدفقات الاستثمارية بمقدار ٥٠% وقد استقرت هذه التدفقات سنة٢٠٠٣ ، وتحسنت في سنة ٢٠٠٤ ، اذ بلغت ٢٩٥،٢مليار دولار**(Unted Nations , 2005,87) .**

اما الانفاق الاستهلاكي النهائي ،فيلاحظ من الجدول المذكور ، انه بلغ ٤,٠٤ بليون دولار سنة١٩٨٠ ارتفع الى ٤,٣٢ بليون دولار سنة ١٩٨٥ ، واصبح ٥,١٠ بليون دولار سنة ١٩٩٠ ، واستمر بالارتفاع في السنوات اللاحقة حتى وصل الى ٦,١٠ بليون دولار سنة٢٠٠٠ ، وارتفع الى ٨,٣٠ بليون دولار سنة ٢٠٠٤ ، وكان ذلك نتيجة تزايد الطلب المحلي خاصة الطلب الاستهلاكي الحكومي خلال عقد التسعينيات ،والسنوات الاولى من مطلع القرن الحادي والعشرين بسبب ارتفاع اسعار النفط الخام **(Ecb,2000,39).**

مما تقدم يتبين ان اقطار الاتحاد الاوربي ومنطقة ارض اليورو أصبحت من اكبر التكتلات الاقتصادية والتجارية في العالم التي حققت نجاحاً في مسيرتها لتوحيد اقتصاداتها والعمل بالعملة الاوربية الموحدة(اليورو) المنافسة للعملات الاجنبية العالمية خاصة الدولار

١. ٤ : الاطار النظري للهيكل السلعي للتجارة الخارجية

يمثل الهيكل السلعي **(The commodity Structure)** التوزيع النسبي للمتغير الذي يراد بحثه اي نسبة مكونات ذلك المتغير الى حجمه الكلي ، واستنادا إلى ذلك فان الهيكل السلعي للتجارة الخارجية يعني التوزيع النسبي للصادرات والاستيرادات الكلية ، أي الاهمية النسبية التي تحتلها كل سلعة مصدرة او مستوردة في التجارة الخارجية الكلية . وهوعبارة عن مكونات تتضمن مجموعات سلعية ضمن اطار محدد ، وتحتوي فئات اقتصادية يمكن من خلالها التعرف على حقيقة وواقع القطاعات السلعية وطبيعة الانتاج فيها. ولهيكل التجارة في الاقطار النامية ومن ضمنها تركيا طبيعته الخاصة المميزة له ، اذ ان اغلبية اقتصادات هذه الاقطار تتسم بعدم التنوع النسبي في نمط الانتاج السلعي ،في حين يتميز الطلب بالتنوع الشديد ، مؤديا الى التنوع والنمو المتزايد في مكونات هيكل التجارة الخارجية ، وطبيعة هذا الهيكل تتحدد في عاملين اساسيين ، اولهما:طبيعة الوضع الاقتصادي ، والثاني ، علاقات القطر الخارجية والسياسية ، فضلا عن عوامل اخرى ترتبط بمستوى الدخول والانتعاش الاقتصادي **(الكواز،١٩٩٥، ٢٧.٢٦)**.

وهناك تصنيفات عدة للهيكل السلعي للتجارة الخارجية على المستوى الدولى ،ولكن قبل التطرق اليها، سنتناول ماهية التصنيف التجاري وتاريخ ظهوره وانواعه ، اذ تصنف الصادرات والاستيرادات السلعية الى انواع حسب الاولوية وطبيعة السلع المعنية ، ويخدم عدة اغراض منها، التعريفات الكمركية، والتدخل في تصنيف السلع الخارجية وما يرتبط بها من الحصص والاسعار وعوائد الصادرات، فضلا عن سياسات التجارة الخارجية المرتبطة بالاستيراد والتصدير، وأنماط المواد المتداولة في التجارة الخارجية كالمواد الخام ،والسلع المصنعة، ونصف المصنعة..

وقد صدر اول تصنيف تجاري لسلع التجارة الخارجية عن منظمة الامم المتحدة سنة ١٩٣٨، وسمي بالجدول المصغر للتصنيف السلعي، وقامت الهيئة الاحصائية فيها باصدار التصنيف الدولي الموحد للتجارة الدولية سنة ١٩٥٠، وقد اجريت عدة تعديلات على التصنيف المذكور سنة ١٩٦٠، ومنها، التعديل رقم (١) المعتمد على التغيرات التي طرأت على تركيب الهيكل السلعي للتجارة الخارجية، وتم التأكيد على ضرورة الصلة الكاملة بين كل بند من بنود التصنيف الدولي الموحد للتجارة الدولية، وبين تصنيف مجلس التعاون الكمركي الذي تم في بروكسل. علما ان التصنيفين بنيا على اسس مختلفة ، فالتصنيف الموحد للتجارة الدولية بني على اسس اقتصادية تنسجم مع حركات التجارة العالمية وهو يتلاءم مع التحليل

الاقتصادي لتسهيل المقارنة الدولية،اما تصنيف مجلس التعاون الكمركي فقد وضع لتحقيق منافع لأقطار مختلفة ومنها أقطار غرب أوربا فضلا عن عدد من الدول العربية والاقطار النامية الفقيرة ومن أهم أنواع التصنيفات السلعية للتجارة الخارجية هي (المعهد العربي للتخطيط ، ٢٠٠٤ ، ٢) :

- التصنيف المعياري للتجارة الدولية الصادر عن الامم المتحدة ويرمز له بـ **(SITC)**.
- التصنيف الصناعي الدولي الموحد الصادر عن الامم المتحدة ، والذي يشمل جميع الانشطة الاقتصادية وحسب نوع النشاط (كالصناعة ، والزراعة وغيرها).
- تصنيف السلع حسب الاغراض الاقتصادية والصادر عن الامم المتحدة ويرمز له بـ **(BEC)**.
- تصنيف الوظائف الحكومية والصادر عن الامم المتحدة ويرمز له بـ **(COFOG)** .
- تصنيف الوظائف الحكومية الصادر عن الامم المتحدة ويرمز له ب **(HS)**.

ويتم اجراء تعديلات مستمرة على هذه التصنيفات وحسب تغير هيكل التجارة الخارجية العالمية وتطورها عبر الزمن ،بسبب دخول سلع جديدة الى الاسواق العالمية، او حدوث تحسينات على سلع اخرى. اما على المستوى الدولي، فان أهم انواع التصنيفات ، هو التصنيف المعياري التجاري الدولي الذي يهدف الى تجميع احصائيات عن التجارة الدولية لجميع السلع المتبادلة ، وتعزيز امكانية المقارنة الدولية بين مختلف اقطار العالم ويعكس عدد من المؤشرات منها ؛كمية المواد المستخدمة في الانتاج ،ومرحلة التصنيع التي يمر بها القطر للسلع المختلفة واهميتها في التجارة الدولية ،والتغيرات التكنولوجية ،حيث يتم تقسيم السلع الى ٩ مجموعات سلعية والتي تبدأ من الصفر الى (٩) ويشمل: الاغذية والحيوانات الحية ، المشروبات والتبغ، المواد الخام عدا النفط، والنفط الخام والمواد ذات الصلة به، الزيوت النباتية والحيوانية والدهون والشحوم، المواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة بها، السلع المصنعة مبوبة حسب المادة ، المعدات وادوات النقل ، سلع مصنعة مختلفة ، سلع اخرى غير مصنفة في أي من الاقسام الاخرى السابقة.

اما التصنيف الثاني فهو النظام المتناسق لتوصيف السلع، ويتضمن جدول دولي لتصنيف وتبويب السلع وفق اسس متفق عليها عالميا بموجب اتفاق النظام المنسق لوصف وترميز السلع ، وقد استخدم هذا النظام سنة ١٩٨٨ ، وعدل في السنوات ١٩٩٠ ، ١٩٩٦ ، ٢٠٠٢، ويعد هذا التصنيف مقبول عالميا ويتم استخدامه من قبل (١٩٠) قطر من اقطار العالم كأساس لتثبيت التعريفات الكمركية ولتجميع البيانات والاحصائيات حول التجارة الدولية ،ويشمل اكثر من ٩٨%من السلع التي يتم تبادلها دوليا، و ٥٠٠٠ مجموعة من السلع يتم ترتيبها وفقا لدرجة التصنيع التي لحقت بها ، وهي : المواد الخام ، منتجات نصف مصنعة،

ومنتجات جاهزة الصنع ، توزع ضمن المجموعات مثل المملكة الحيوانية ، المملكة النباتية ، والثروات الطبيعية، والمنتجات الصناعية.

١. ٤. ١: تصنيف الهيكل السلعي للاستيرادات

هناك العديد من الدراسات الاقتصادية التي اهتمت بالتصنيف السلعي لهيكل الاستيرادات ،منها دراسة الاقتصادي (دوتا) عن الهيكل السلعي للاستيرادات في الهند خلال المدة (١٩٠٠ . ١٩٤٦) وقد صنفت الاستيرادات الى ثلاث مجموعات رئيسة وهي : السلع الاستهلاكية،و الوسيطة ، والاستثمارية. في حين قام الاقتصاديان (بول ومارواه) بدراسة هيكل الاستيرادات السلعية للولايات المتحدة للمدة (١٩٤٨ – ١٩٥٨) وقاما بتصنيف الاستيرادات السلعية الي (٦) فئات سلعية رئيسة، هي : المواد الخام ، والمواد الغذائية الخام والمصنعة ، والمواد نصف المصنعة والمصنعة ، والخدمات. كما قام مجموعة من الاقتصاديين في جامعة هارفارد امثال دياك ودونليفي وأخرون بدراسة عن التصنيف الدولي لهيكل الاستيرادات السلعية، واجراء تقديرات للطلب على الاستيراد عن طريق تصنيف الهيكل الى خمس فئات اقتصادية وذلك باختيار كل دالة من دوال الطلب على الاستيراد ،وكانت النتائج متطابقة مع دراسات كل من بول وماراوه واخرون، والاستنتاج المهم الذي خرجت به الدراسة هو ان مكونات هيكل الاستيرادات من الفئات السلعية المذكورة اعلاه تصبح نسبيا اكثر استجابة للتغيرات في الدخل واقل استجابة للتغيرات في السعر (**الكواز،١٩٩٥، ٢٧ . ٢٩**).

كما اهتم عبدالله فاضل في دراسته بتصنيف هيكل الاستيرادات السلعية لمجموعة سلعية واحدة وهي السلع الرأسمالية وأثرها على تنمية القطاع الصناعي في العراق، واستنتج ان السلع الرأسمالية هي المحرك للتطور الاقتصادي في العراق (عبدالله فاضل عبد الله،١٩٨٣، ١٧). اذ ان استخدام السلع الرأسمالية يؤدي الى زيادة الانتاج وتنمية القطاعات الاقتصادية، وان التوجه نحو استيرادها يخدم القطاعات التصديرية ويؤدي الى زيادة كل من الانتاج المحلي والصادرات، وتقليل الاعتماد على العالم الخارجي (**الحرازي،٢٠٠٢، ٢٥**).

وهناك من ركز في دراسته على اهمية السلع الوسيطة، ضمن تصنيف هيكل الاستيرادات السلعية ، مبينا أثر الاستيرادات من السلع الوسيطة في نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في العراق باعتبارها المحرك لنمو وتطور هذا القطاع (**الطائي ،١٩٨٥، ١٧**). وفي سنة ١٩٩٢ حاولت الدكتورة زهرة حسن عباس تحليل تطور هيكل الاستيرادات العراقية وأثره في التكوين الرأسمالي للمدة (١٩٦٤ . ١٩٨٦) مصنفة الاستيرادات السلعية الى ثلاث مجاميع سلعية، وهي : الاستيرادات الاستهلاكية ، والوسيطة، والانتاجية (**الكواز،١٩٩٥، ١٠٧. ١٠٨**).

اما بالنسبة للهيكل السلعي للاستيرادات في الاقطار النامية ومنها تركيا، فأنه يتسم بتنوع السلع والتزايد المضطرد للاستيرادات بحكم تخلفها الاقتصادي وركود الانتاج وتزايد الطلب على السلع الاستهلاكية والانتاجية وذلك لمواكبة عملية التنمية الاقتصادية، وايضا تتأثر الاستيرادات بالتنمية الاقتصادية من حيث الحجم والهيكل ، فتزداد الاستيرادات نتيجة لعملية التنمية وخاصة في مراحلها الاولى (**المشهداني ،١٩٩٥، ١٣٩**).

ان التصنيف المعتمد في تركيا وفقا للدائرة الاحصائية التابعة لوزراة التجارة الخارجية التركية ، يقسم الاستيرادات الى اربع فئات رئيسة ، وحسب التصنيف المعتمد من قبل منظمة التجارة العالمية وهي ، السلع الزراعية ، وتشمل الاغذية ومواد زراعية اولية بفروعها المختلفة، والمنتجات المعدنية ، وتشمل المعادن ، والوقود المعدني وزيوت التشحيم ، والسلع المصنعة، يشمل ٧ ابواب رئيسة ، هي، الحديد والفولاذ والمواد الكيمياوية والسلع الاخرى نصف المصنعة واجهزة النقل والمكائن والالبسة وسلع معدنية غيرها، واخيراً السلع الاخرى ، وتشمل، كل السلع التي لم تذكر في الابواب السابقة.

ويلاحظ على التركيب السلعي لهيكل الاستيرادات التركية ، هو تزايد الاستيرادات من السلع المصنعة والمواد الخام بشكل اكبر من الفئات الاخرى من السلع ،وذلك لتوجه تركيا منذ بداية الثمانينيات وضمن برنامج التكييف الاقتصادي والهيكلي نحو تشجيع الصادرات وتخفيض القيود على الاستيرادات (**المشهداني ،١٩٩٥ ، ١٣٨**).

١. ٤. ٢: تصنيف الهيكل السلعي للصادرات

ان تصنيف هيكل الصادرات لا يختلف عن تصنيف هيكل الاستيرادات ، وحسب حاجة القطر وتسلسل الاولويات، اذ يعتمد على التصنيف الدولي للامم المتحدة . وبعد ان لاحظت الدائرة الاحصائية فيها الحاجة الى تحليل احصائيات التجارة الخارجية حسب الاصناف الاقتصادية تم اقرار التصنيف حسب الفئات الموسعة سنة١٩٧١، ويتألف من ١٦ فئة اقتصادية مبوبة ضمن اربع مجاميع سلعية، هي ؛ السلع الراسمالية والوسيطة والاستهلاكية والمواد الاولية من ضمنها المعدنية (**الكواز، ١٩٩٥، ٣٠-٣١**). وبما ان الهيكل السلعي للتجارة الخارجية وتطوره يشير الى مدى قدرة الاقطار على تنويع الصادرات السلعية وزيادة حجمها ، نجد ان تنوع الطلب الخارجي على السلع المحلية وتحرير الهيكل الانتاجي وتزايد العرض، يعكس في الوقت نفسه تزايد الصادرات السلعية التي تعد مصدرا اساسيا لتنويع الانتاج (**فركاجي ،١٩٩٩، ٨٠**).

وفي الجانب النظري وحسب النظرية النسبية للتجارة ،فان تزايد الطلب الخارجي يسهم في تشغيل الموارد العاطلة وتصريف الفائض من الانتاج السلعي ، كما ان تزايد عوائد الصادرات يؤدي الى تزايد الأستيرادات من السلع الراسمالية ونصف المصنعة التي لا تتمكن

الاقطار النامية من انتاجها محلياً (**الجومرد والدباغ،١٩٩٩ ، ١٦٤**).

وهنالك العديد من الدراسات الاقتصادية التي تطرقت الى تصنيف الهيكل السلعي للصادرات، منها دراسة (كوردن دى .براور) سنة ٢٠٠٠،التي اهتمت بتصنيف الهيكل السلعي لصادرات اقطار المحيط الهادي حسب الاغراض الاقتصادية للصادرات السلعية **(Brouwer,2000, 161-169)**، وهي ، المواد الخام التي تشكل ٣٥,٨% من اجمالي صادرات تلك الاقطار، الغذاء والحيوانات الحية التى تشكل ٢٠,١%، والمعادن التي تشكل ١٦,٢%، والمنتجات المصنعة الاساسية التي تشكل ١٣,٣% ، الحيوانات والزيوت النباتية التي تشكل ٥,٨%،.و السلع المصنعة المتنوعة بنسبة ٥,٨%، المكائن واجهزة النقل ١,٨%، والسلع غير المصنعة بنسبة ١٠,٧%، والمنتجات الكيماوية بنسبة (٠,٤%، والاشربة والتبغ بنسبة ٠,١%.

ويلاحظ ان التصنيف السلعي لهيكل التجارة الخارجية المعتمد في باكستان منذ سنة ١٩٧٢ ، يتضمن ثلاث مجموعات سلعية، وهي، المنتجات الاولية، السلع المصنعة، ونصف المصنعة. وقدصنفت الى (١٠) فئات سلعية حسب التصنيف الدولي **(PSTS)** وهي، الاطعمة والحيوانات الاليفة، الاشربة والتبغ ، المواد الخام، الوقود المعدني، الزيوت والدهون ، المواد الكيمياوية ، السلع المصنعة ، المكائن ، سلع مصنعة غيرها، والسلع الاخرى (**State Bank Of Pakistan,2004,1**) وفي الوقت الحاضر يعتمد على نظام التصنيف المتناسق لمنظمة الكمارك العالمية (**WCO**)، والذي يصنف المجموعات السلعية الى ٢١ فئة سلعية.

اما دراسة كل من الاقتصاديين كيفن جين ويوفينك دوان في سنة ١٩٩٩، فقد قاما بتصنيف الصادرات الكندية الى اربعة مجموعات سلعية ، وهي، السلع ذات الحجم الكبير (بولك) وتضمن الحبوب والالياف والمطاط الخام والتبغ غير المستتخدم ، والسلع الوسيطة وتشمل الطحين والغذاء والحيوانات الحية والدهون الحيوانية والنفط والصوف وغيرها، والسلع البستانية الاستهلاكية وتتضمن الفواكة الطازجة والخضار والزهور وغيرها ، والسلع الاستهلاكية وتشمل،اللحوم الطازجة والمجمدة والبيض ومنتجات الألبان، واللحوم المصنعة والتبغ المصنع والمشروبات وغيرها(**Kevin chan & et al,1999,2**).

اما بالنسبة للهيكل السلعي للصادرات التركية، فنجد ان المعهد الحكومي للاحصائيات في احدث البيانات للسنتين٢٠٠٣ و٢٠٠٤، يصنف الصادرات التركية الى خمسة مجموعات سلعية منها: المنتجات الزراعية والغابات ، والاسماك،التعدين والحفر، السلع المصنعة ، السلع الاخرى (**State institute of Statistics , 2004, 1**).

اما الدائرة الإحصائية للتجارة الخارجية التركية ، فتصنف الهيكل السلعي للصادرات في تقاريرها ودراساتها لسنة ٢٠٠٤ استنادا الى تصنيف منظمة التجارة العالمية ويتضمن اربع محاميع سلعية، هي؛ السلع الزراعية التي تشمل، كل من الاغذية ومواد اولية زراعية ، ثم

سلع التعدين ، وكذلك السلع المصنعة وتشمل الحديد والفولاذ والمواد الكيمياوية وسلع اخرى نصف مصنعة واجهزة النقل والمكائن والمنسوجات والسلع الاستهلاكية الاخرى، واخيرا السلع الاخرى كفقرة توازنية.

اما معهد الاحصائيات الحكومية التابع لمجلس الوزراء التركي ، فيصنف الهيكل السلعي للصادرات الى اربع مجاميع سلعية حسب الاغراض الاقتصادية منها وهي السلع الاستثمارية، والوسيطة، والاستهلاكية، والاخرى**(Ministry of Foreign trade,2004,11).**

١. ٣.٤ التصنيف المعتمد في الدراسة

بعد ان تطرقنا الى تصنيفات الهيكل السلعي للتجارة الخارجية بشقيه الاستيرادات والصادرات ، نجد ان التصنيف السلعي لهيكل التجارة الخارجية حسب تقسيمات منظمة التجارة العالمية والتصنيف الدولي الذي اعتمدت عليه وزارة التجارة الخارجية التركية يتماشى وطبيعة دراستنا التي تركز على تقدير أثر مكونات هيكل والاستيرادات والصادرات السلعية،وتبيان أي نوع من الاستيرادات والصادرات السلعية يؤثر على نحو واضح في النمو الاقتصادي لتركيا من اجل معرفة الوزن النسبي لهيكل التجارة الخارجية التركية مع الاتحاد الاوروبي .

الفصل الثاني
الهيكل السلعي للتجارة الخارجية
بين تركيا والاتحاد الاوربي

٢-١: اتجاهات تطور التجارة الخارجية التركية

٢-٢ : اتجاهات تطور الهيكل السلعي للتجارة الخارجية لتركيا

٢-٣ : التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية لتركيا

تمهيد

تعد تركيا من الاقطار النامية التي تعتمد اعتماداً واضحاً في تجارتها الخارجية على الاتحاد الاوربي، فضلا عن شركائها الآخرين كالولايات المتحدة واقطارالشرق الاوسط وروسيا وجمهوريات آسيا الوسطى واليابان وغيرها، وذلك لسد احتياجاتها من السلع الراسمالية والوسيطة وتطوير قطاعها التصديري .وقد تطورت مؤشرات التجارة الخارجية (الصادرات والاستيرادات) خلال مدة الدراسة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤)، اذ تميزت صادراتها بالتنوع ، وارتفع نصيب السلع المصنعة من اجمالي الصادرات مقابل انخفاض نصيب السلع الزراعية والتعدين ،مما يدلل على تبني تركيا استراتيجة التصنيع من أجل التصدير في ضوء برامج الاصلاح الهيكلي المتبعة ،فضلا عن التنوع في الاستيرادات وباتجاه تزايد الاستيرادات من السلع خاصة الراسمالية والوسيطة. وفي هذا الفصل سيوضح تركيب الهيكل السلعي للتجارة الخارجية التركية والتعرف على نوعية السلع المصدرة والمستوردة ، اذ يتضمن ثلاثة مباحث رئيسة ،يركز الاول على اتجاهات تطور التجارة الخارجية التركية للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤) ، اما الثاني فيتناول فقرتين، الاولى ، اتجاهات تطور الهيكل السلعي للصادرات التركية،والثانية، اتجاهات تطور الهيكل السلعي للاستيرادات التركية ، اما المبحث الثالث فيتضمن التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية التركية وعلاقاتها مع اقطار العالم المختلفة ،وتبيان الوزن النسبي للاتحاد الاوربي في التجارة الخارجية التركية .

٢. ١: اتجاهات تطور التجارة الخارجية التركية

يعد قطاع التجارة الخارجية من القطاعات المهمة في الاقتصاد التركي والممول الرئيس له من العملات الاجنبية عن طريق التصدير ولا سيما السلع الرأسمالية المصنعة والسلع الزراعية ، كما يعد مؤشراً متميزا لقدرة الدولة الانتاجية والتنافسية في السوق الدولية ،وذلك لارتباطه بالامكانيات الانتاجية المتاحة ومدى قدرة الدولة على التصدير والاستيراد وانعكاس ذلك على مدى توفر الارصدة من العملات الصعبة .

سيتم التركيز على اتجاهات تطور التجارة الخارجية خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات وذلك لأهميتها في الاقتصاد التركي، اذ اهتمت تركيا بالقطاعات السلعية خاصة القطاع الصناعي واتباع سياسة تشجيع التصنيع من اجل التصدير. فتركيا من الاقطار التي تعتمد على التصدير لتمويل نفقاتها والحصول على العملات الاجنبية التي تعد الوسيلة لجذب الاستثمارات نحو القطر. وخلال مدة الدراسة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤) شهدت الصادرات التركية

تطوراً ملحوظاً بسبب اعطاء الاولوية للقطاع الصناعي واتباع سياسة احلال الاستيرادات خاصة بعد سنة ١٩٨٠ ، اذ ارتفعت من ٢,٩ بليون دولار سنة١٩٨٠ الى ٧,٩ بليون دولار سنة١٩٨٥ ، وبعدها ازدادت الى ١٢,٩بليون دولار سنة١٩٩٠ ، واستمرت بالارتفاع حتى بلغت ٢٧,٨بليون دولار سنة٢٠٠٠ وارتفعت في السنوات اللاحقة حتى وصلت الى ٦٢,٨ بليون دولار سنة ٢٠٠٤ وذلك بفعل حدوث تحولات في السياسات الاقتصادية والمالية والتجارة الخارجية وتحسين الهيكل الصناعي ،وتزايد الانتاج في القطاعات السلعية خاصة الزراعية والصناعية (**State institute of Statistics(SIS),2005, 2**).

وقد بلغ متوسط النمو السنوي في الصادرات ١٣,٤% خلال المدة(١٩٩٠ . ١٩٩٥) انخفض الى ٥,٧% كمتوسط للمدة (١٩٩٥ . ٢٠٠٠)، وذلك لاسباب عدة منها: التأثيرات الناجمة عن اتفاقية الاتحاد الكمركي بعد سنة١٩٩٦ ، التي ادت الى الغاء القيود الكمركية على الاستيرادات من الاتحاد الاوربي ،فضلاً عن الازمات الاقتصادية والمالية الدولية في آسيا وروسيا ،والزلازل التي ضربت تركيا ، التي ادت الى حدوث زيادات في الاستيرادات وانخفاضات واضحة في الصادرات اتركية.الا انه استعادت الصادرات نموها ، اذ بلغت ٣١,٤٠٠بليون دولار سنة ٢٠٠١ ، وبنسبة نمو ١٢,٨%مقارنة بالسنة السابقة، ثم أصبحت ٣٦,١٠٠بليون دولار سنة٢٠٠٢ وبنسبة نمو ١٥,١% مقارنة بالسنة السابقة، وارتفعت الى ٤٧,٢٠٠ بليون دولار سنة٢٠٠٣، وبنسبة نمو ٣١%مقارنة بالسنة السابقة ، ومن ثم بلغت ٦٣,١٠٠بليون دولار سنة٢٠٠٤، وبنسبة نمو ٣٣,٦% مقارنة بالسنة السابقة، وذلك لمجموعة من الاسباب، منها؛ زيادة الطلب الخارجي على الصادرات التركية وخاصة من الاتحاد الاوربي ، فضلاً عن تطور الصناعات السلعية ونجاحها في المنافسة الدولية، وانخفاض اسعار الفائدة واستعادة العملة المحلية قدرتها الشرائية ، فضلاً عن استخدام التكنولوجيا المستوردة التي ادت الى حدوث التحسنات بمستوى الانتاجية في القطاعات الاقتصادية السلعية (**Ministry of foreigntrade,2004, 7-10**).

أما بخصوص اسيترادات تركيا ،فقد شهدت تطوراً ملحوظاً خلال مدة الدراسة ،اذ بلغت ٧,٩بليون دولار سنة١٩٨٠ ، ارتفعت الى ١١,٣ بليون دولار سنة١٩٨٥، واصبحت ٢٢,٣بليون دولار سنة ١٩٩٠، ووصلت الى ٥٤,٥بليون دولار سنة٢٠٠٠، واستمرت بالارتفاع في السنوات اللاحقة حتى وصلت الى ٩٧,٢بليون دولار سنة ٢٠٠٤ ، وذلك لمجموعة من الاسباب أهمها ، ان الاستيرادات من السلع الوسيطة والصناعية كانت لها حصة متميزة في اجمالي الاستيرادات ، فضلاً عن انخفاض قيمة الدولار مقابل اليورو الاوربي والليرة التركية ،مما شجع على الاستيراد من الخارج وباسعار مناسبة،اضافة الى انضمام تركيا كعضو

في منظمة التجارة العالمية سنة١٩٩٥ ،وحدوث نوع من التحسن في الاوضاع الاقتصادية خاصة بعد سنة ٢٠٠٠.

وقد شهد عقد الثمانينيات ،نمواً ملحوظا في الاستيرادات التركية ،اذ ارتفع متوسط معدل النمو السنوي من ٧,٨ % خلال المدة (١٩٨٠ . ١٩٨٥)، الى ١٥,٧% خلال المدة (١٩٨٥ . ١٩٩٠)،وذلك بسبب ارتفاع الطلب المحلي على السلع المختلفة خاصةً السلع الصناعية لتلبية حاجة الصناعة التركية الناشئة اليها ضمن خطط التنمية التي وضعتها الحكومة .الا انه وبسبب الظروف السياسية في المنطقة وحرب الخليج الثانية ، فضلاًعن حدوث الازمات الاقتصادية والمالية ،كل ذلك اثر سلباً في الاقتصاد التركي ،وادى الى حدوث انخفاض ملحوظ في استيرادات تركيا من الطاقة نتيجة الحصار الاقتصادي الدولي على العراق بحيث وصلت التجارة بين البلدين الى ادنى مستوى لها سنة ١٩٩٠،كل هذة الاسباب أدت الى حدوث انخفاض واضح في إجمالي الاستيرادات إلى ٢١,٠بليون دولارسنة ١٩٩١، واصبحت ٢٣,٣بليون دولار سنة١٩٩٤،فضلاً عن حدوث والركود الاقتصادي العالمي(**Turkish economy,2002, 6**).

وبعد توصل تركيا الى اتفاقية الاتحاد الكمركي مع الاتحاد الاوربي سنة ١٩٩٦، وازالة القيود الكمية على الاستيرادات وتحرير التجارة الخارجية ، حدثت زيادة في اجمالي الاستيرادات ، اذ بلغت ٤٣,٦ بليون دولار سنة١٩٩٦ وبنسبة زيادة قدرها ٢٢,١% مقارنة بالسنة السابقة، ثم بلغت ٤٨,٥بليون دولار سنة١٩٩٧وبنسبة ٣٥,٨% مقارنة بسنة ١٩٩٥ ، وسبب هذه الزيادة في الاستيرادات يعود الى ارتفاع معدل النمو في السلع الاستثمارية والصناعية بنسبة ١٩% والاستيرادات من السلع الاستهلاكية بنسبة ٥٠%،وان الجزء الاكبر من العجز التجاري كان بسبب زيادة الاستيرادات التي حصلت من خلال ارتفاع معدل التجارة بين تركيا والاتحاد الاوربي (**Turkish economy ,2003, 3**). وأصبحت الاستيرادات ٤٥,٩ بليون دولار سنة ١٩٩٨ .انخفضت إلى ٤٠,٧ بليون دولار سنة١٩٩٩ ،وبنسبة انخفاض ١١,٣% مقارنة بالسنة السابقة، ويرجع السبب الى تأثيرات الازمة الاقتصادية والمالية في جنوب شرق آسيا وروسيا الاتحادية، فضلا" عن الازمات الداخلية وحدوث الانخفاض في الطلب المحلي (**Utku Utkulu & et al , 2004, 7-8**).

وقد ارتفعت قيمة الاستيرادات فيما بعد ووصلت الى ٥٤,٥ بليون دولار سنة٢٠٠٠، بسبب حدوث نوع من الانتعاش الاقتصادي وتزايد الطلب المحلي ،الا ان حدوث الانكماش الاقتصادي بسبب الازمة المالية التي أثرت على تركيا،ادى الى انخفاض قيمة الاستيرادات الى ٤١,٤بليون دولار سنة٢٠٠١ ، وقد ادت الازمة المالية ايضاً الى انهيار برنامج التصحيح الاقتصادي السابق التي كانت تطبقه الحكومة بمساعدة صندوق النقد الدولي لتخفيف حدة

التضخم ،فضلاً عن تعويم الليرة التركية التي انخفضت قيمتها الى أكثر من ٥٠% ، وانكماش الناتج المحلي الاجمالي ،وتراجع حجم التجارة الخارجية ، وتفاقم أزمة الديون الخارجية ،اضافة الى انخفاض متوسط نصيب الفرد وزيادة نسبة الفقر والبطالة وغيرها(عبد الكريم حمودي ،٢٠٠٢، ٢). ومن اجل التخلص من الازمات التي لحقت بالاقتصاد التركي من سنة١٩٩٨ الى سنة ٢٠٠١ ، اعتمدت الحكومة مجموعة من السياسات التي تبناهاصندوق النقد الدولي والتي أحدثت تزايداً في نسبة الفوائد، والانفاق الحكومي ، والدين الخارجي،وتعويم سعر تحويل العملات والتحسن في قيمة العملة المحلية،وقد نتج أيضاعن هذه السياسات خصخصة الصناعات المملوكة للدولة (**إرنيك يلدان وآخرون** ، ٢٠٠٤ ، ٢).

ونتيجة لتزايد الاستثمار الخاص وارتفاع مستويات الاستهلاك من السلع المختلفةوتزايد الطلب المحلي، والذى أدىَ الى زيادة قيمة الاستيرادات الى ٥١,٥ بليون دولار وبنسبة ٢٤,٥% سنة ٢٠٠٢، ارتفعت إلى ٦٩,٤بليون دولار وبنسبة ٣٤,٥% سنة ٢٠٠٣ ، ومن ثم اصبحت ٩٧,٢ بليون دولار سنة٢٠٠٤ وبنسبة زيادة مقداره ٤٠,٤% موازنة بالسنة السابقة.

ومن خلال عرض اتجاهات تطور قيم الصادرات والاستيرادات،يتبين حدوث العجز المستمر في الميزان التجاري التركي، اذ ارتفعت قيمة العجز في عقد التسعينيات تزامناً مع ارتفاع قيمة الاسيترادات وتفاقم الازمات الاقتصادية والسياسية، اذ بلغ١٤,١بليون دولار سنة١٩٩٣،ارتفع الى ٢٢,٣ بليون دولار سنة١٩٩٧، واصبح ٢٦,٧بليون دولار سنة٢٠٠٠، واستمر بالارتفاع في السنوات اللاحقة حتى وصل إلى ٣٤,٦ بليون دولار سنة٢٠٠٤ (لاحظ الجدول .١١). وقد حاولت الدولة جاهدة لتخفيف هذا من العجز باتباع استراتيجية تشجيع الصادرات والاهتمام بتوسيع قطاع التصدير، فضلاً عن تخفيض الاستيرادات خاصة من السلع الاستهلاكية،وتقليص الانفاق العام، وتحديد عدد المشاريع الانتاجية الأساسية، ومحاولة تنفيذ المشاريع ذات الاولوية من الناحية الاجتماعية،مقابل توجية الانفاق على المشاريع ذات الصلة بالنمو الاقتصادي كالانفاق الاستثماري والبشري الذي يعد عاملاً مساعداً في القضاء على عجز الموازنة* وهي من الوسائل الضرورية لتخفيض العجز المستمر في الميزان التجاري. وكذلك يتضح ان لقطاع التجارة الخارجية في الاقطار النامية ومنها تركيا عددا من الخصائص

---

* للمزيد من الاطلاع على مشكلة العجز في الموازنة ،انظر:

1- **Michael Brauninger*(2002),* The Budget Deficit, Public Debt and Endogenous Growth, Hamburg, Germany,October**

2- **Brian W. Cashell(2005), The Economics of the Federal Budget Deficit, *The Library of Congress,* Mars.**

اهمها، ارتفاع قيمة الاستيرادات السلعية عن قيمة الصادرات السلعية ،مما يؤدي الى حدوث العجز المستمر في الميزان التجاري السلعي (عوض ،١٩٩٥ ،٤٣٣). ويلاحظ من الجدول (١١) أن متوسط العجز بلغ ١٠,١بليون دولار كمتوسط للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤) ، فضلا عن انخفاض نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي في تركيا ، مما يتطلب تطوير القطاعات السلعية المكونة للاقتصاد القومي خاصة قطاعي الزراعة ، والصناعة ،لتحقيق النمو والتطور في تركيا.

مما تقدم يتبين ان اتجاهات تطور الصادرات والاستيرادات التركية كانت في ارتفاع مستمر خلال مدة الدراسة ،وان الارتفاع في قيم الاسيترادات كان اكبر من الارتفاع في قيم الصادرات ، مما أدى الى حدوث العجز المستمر في الميزان التجاري خاصةً في السنوات الاخيرة من مدة الدراسة ،وان تركيا حاولت الاعتماد على الجهات الدولية كصندوق النقد الدولي لتجاوز هذا العجز ومعالجه ازماتها المالية والاقتصادية.

٢-٢ : اتجاهات تطور الهيكل السلعي للتجارة الخارجية لتركيا

سيتم التطرق في هذا المبحث الى اتجاهات تطور الهيكل السلعي للتجارة الخارجية لتركيا مع العالم للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤) ، فضلاً عن اتجاهات تطور الهيكل السلعي للتجارة الخارجية لتركيا مع الاتحاد الاوربي في المدة نفسها.

٢ـ ٢ـ ١: اتجاهات تطور الهيكل السلعي للتجارة الخارجية لتركيا مع العالم للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤)

سيتم تناول جانبين أساسيين، الأول، اتجاهات تطور الهيكل السلعي لصادرات تركيا مع العالم للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤)، والثاني يتناول الهيكل السلعي لاستيرادات تركيا مع العالم في المدة نفسها، كالآتي :

أولا" : اتجاهات تطور الهيكل السلعي لصادرات تركيا مع العالم

يعد التصدير مؤشرا على ما يمتلكه القطر من العملات الاجنبية ،مما يترك الاثر الايجابي في الميزان التجاري ، وان الصادرات هي جزء من الناتج المحلي الاجمالي التي لا يتم استهلاكها محليا ،اما كونها مادة خام أو منتجات فائضة عن حاجة الطلب المحلي .ويلاحظ من (الجدول – ١٢) ، إن الصادرات التركية تتركز في القطاعات الاساسية ، وهي؛ الصناعة والزراعة والتعدين ، وتشمل السلع الصناعية النسيج والحديد والكيمياويات ومشتقات البترول وغيرها ، كما تتضمن السلع الزراعية وهي ، الحبوب والقطن والتبغ والحيوانات والفواكة

والخضر وغيرها بأنواعها المختلفة، اما سلع التعدين ؛ فتشمل ؛كل من خامات المعادن لكل من الحديد والنحاس ومنتجات المقالع .

ان دراسة الهيكل السلعي للصادرات الاقطار النامية تظهر مميزات وسمات مشتركة في مجال التجارة الخارجية، والتي تتركز صادراتها في عدد محدود من السلع ولا سيما الاولية، مما يجعل القطر النامي بوضع غير متكافئ في سوق التبادل الخارجي نتيجة تعرض السلع المصدرة الاولية الى التقلبات في الايرادات المستحصلة منها،مؤديةً الى تدهور معدلات التبادل التجاري، على عكس الاقطار التي تنتج السلع المصنعة والتي تحقق تحسن في معدلات تبادلها التجاري، وبسبب تدهور معدلات التبادل التجاري في معظم الاقطار النامية نتيجة لارتفاع اسعار الاستيرادات أكثر من ارتفاع أسعار الصادرات ، التي تؤثر بصورة واضحة في النمو الاقتصادي، ويتطلب معالجتها باضافة متغيرات الاستقرار الاقتصادي ، والتركيز على الصناعة وتراكم راس المال البشري والمادي **(D.Leberman & et al,2002, 12)**. الا انه يمكن اعتبار تجربة تركيا فريدة من نوعها، التي استطاعت ان تنوع من صادراتها السلعية وتوجيهها الى عدد غير محدود من السلع،ولا سيما الصادرات الصناعية الذي احتلت المرتبة الأولى بعد سنة ١٩٨٠ ، من خلال سياساتها الاقتصادية الموجهة نحو دعم قطاع التصدير، التي طبقت نظام الدعم للمنتجين الصناعيين والزراعيين والاهتمام بالقطاع الخاص ،ودعم الصادرات ، وتخفيف الضرائب على روؤس الاموال المتوجهة نحو القطاعات المنتجة من اجل المنافسة في الاسواق العالمية (**موسى مطر وآخرون** ، ٢٠٠١ ، ٦٧ ـ ٦٨).

ان التحول السريع في الاقتصاد التركي خلال عقد الثمانينيات وبعد تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي يدلل على انه يمتلك ليس فقط المواد الاولية والزراعية للتصدير ،بل ايضاُ السلع الصناعية والراسمالية التي تحقق زيادة في القيمة المضافة للقطاع الصناعي والقطاعات الاخرى (**روبنس** ، ١٩٩٣ ، ١٢٤).

وعند دراسة اتجاهات تطور الهيكل السلعي لصادرات تركيا مع العالم خلال المدة (١٩٨٠ – ٢٠٠٤)، فانه يمكن تصنيفها الى اربعة مجاميع ،هي ،السلع الزراعية، والتعدين ، والصناعية ، والاخرى ، وحسب التصنيف الذي تعتمد عليه منظمة التجارة العالمية ، ويلاحظ أن مكونات هيكل الصادرات التركية بدأت بالتغير منذ سنة١٩٨٠ التي كانت تعتمد اعتماداً واضحاً على تصديرالسلع الزراعية والمعادن، اذ كانت تشكل أكثر من ٦٠% من اجمالي الصادرات السلعية، الا أنها انخفضت الى ١٧,٥% سنة ١٩٩٠، فيما شكلت السلع الصناعية ٨٠,٢% للسنة نفسها .ارتفعت الى ٨٣,٥% سنة١٩٩٢، مقابل انخفاض نسبة مساهمة الصادرات من السلع الزراعية الى ١٥% ،وذلك بسبب توجه تركيا نحو تصديرالسلع الصناعية

والاستفادة من التقدم التقني، الذي تمكنت من خلالها بتنويع تشكيلة منتجاتها من المطاط والمنتجات النفطية والزجاج والخزف والاسمنت .

واستمرت الصادرات الاجمالية بالارتفاع ،اذ بلغت ٢١,٧بليون دولار سنة ١٩٩٥ وبزيادة ٨,٨ بليون دولار مقارنه بسنة ١٩٩٤ ،ونتيجة توقيع اتفاقية التعريفة الكمركية مع الاتحاد الاوربي سنة١٩٩٦ ،تزايدت الصادرات في السنوات اللاحقة ، الا ان نسبة الزيادة في الاستيرادات كانت اعلى من نسبة الزيادة في الصادرات لعدم كفاية الانتاج المحلي لسد حاجة الطلب المتزايد على السلع المختلفة ، فضلاً عن تاثيرات هذه الاتفاقية على الاقتصاد التركي . كما وان الزيادة في قيمة الصادرات للمدة (١٩٩٠ . ١٩٩٥) والمدة (١٩٩٥ . ٢٠٠٠) كانت نتيجة استقرار المؤشرات الاقتصادية خاصة بعد ازمة سنة١٩٩٤، والتي كان لها تأثير واضح على عملية التنمية ، فضلا عن تعويم العملة المحلية، ونجاح المصدرين الاتراك في المنافسة مع المصدرين الاجانب. الا ان الازمة المالية التي واجهتها الاقطار آلاسيوية وروسيا الاتحادية كانت قد أثرت سلباً في اداء الصادرات التركية سنة ١٩٩٩ ، اذ بلغت ٢٦,٦٢١ بليون دولار مقابل ٢٦,٩٧٦ بليون دولار سنة ١٩٩٨، محققةً نسبة انخفاض ٢,٧% ،وبعد سنة٢٠٠٠ ، نمت الصادرات الاجمالية التركية بمعدل مرتفع ومتسارع سجلت أكبر أداء وبنسبة ١٢,٨% و ٣١% و ٣٣,٦% في السنوات ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ على التوالي ، وذلك بسبب كسب الصناعات التركية درجة عالية من المنافسة ونجاحها في السوق العالمية ،وخاصة سنة٢٠٠٤ مقارنة بالسنوات التي سبقتها،فضلا عن انخفاض كلفة الانتاج نتيجة ادخال التحسنات التكنولوجية الموجهة لرفع مستويات الانتاجية في القطاعات الحكومية للاقتصاد التركي **(Ministry Of foreign trade, 2004 , 2)**. ومن الجدول (١٢) ، يلاحظ ان نسبة مساهمة السلع الزراعية في اجمالي الصادرات انخفضت من ٥٧,٥% سنة ١٩٨٠ إلى ١٧,٣% سنة ١٩٩٠ والى ٧,١% سنة٢٠٠٠ ، واستمرت مساهمتها المتواضعة في السنوات اللاحقة ، وبلغت ١٠,٣% سنة٢٠٠٤ ، وقد حققت السلع الزراعية المصدرة أفضل اداء لها للسنتين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ ، اذ بلغت ٢٩,٧% و٢٣,٣% من اجمالي الصادرات التركية على التوالي ، ويرجع السبب في تراجع نسبة مساهمة الصادرات الزراعية في اجمالي الصادرات الى اهتمام الدولة بالقطاعات الاخرى ولا سيما الصناعة ومحاولة زيادة نسبة مساهمتها في اجمالي الصادرات ، وتنفيذ شروط الاتحاد الاوربي باتباع سياسة زراعية مشتركة للاقطار المرشحة في نيل العضوية فيها، فضلا عن فشل تركيا في استغلال طاقة البلد الزراعية والتي ساهمت في تفعيل الازمات الاقتصادية والتفاوت في الدخول بين سكان الحضر والريف ، والاوضاع المتردية في مناطق جنوب شرق تركيا والتي تعتبر مناطق زراعية خصبة **.(Turkish economy ,2002,2)**

اما قيمة الصادرات من سلع التعدين ،فارتفعت من ٠,١٩١ بليون دولار وبنسبة ٦,٦% من اجمالي الصادرات التركية سنة١٩٨٠ الى ٠,٣٢٦ بليون دولار وبنسبة ٢,٢% سنة ١٩٩٠ والى ٠,٤٠٠ بليون دولار وبنسبة ١,٢% سنة٢٠٠٠، وذلك بسبب تزايد الطلب المحلي على تلك السلع وخاصة ان البلد كان في مرحلة التصنيع وبحاجة ماسة الى الصناعات المعدنية لتطوير قدراته الصناعية ، الا ان قيمة الصادرات من سلع التعدين، شهدت ارتفاعاً متواضعاً اذ بلغت ٢,٩٠٠ بليون دولار وبنسبة ٤,٦% من إجمالي الصادرات التركية سنة ٢٠٠٤ ، مما يدلل على أهمية الصناعات المعدنية في الهيكل السلعي للصادرات لتركيا للسنوات الأخيرة من مدة الدراسة.

ويتبين من الجدول (١١) ان السلع الصناعية احتلت المرتبة الاولى في اجمالي الصادرات السلعية ، اذ بلغت ١,٠٢٣ بليون دولار، وشكلت نسبة ٣٥,٩%من اجمالي الصادرات التركية سنة ١٩٨٠، ارتفعت الى ١٠,٣٤٩ بليون دولار وبنسبة ٨٠,٣%من اجمالي الصادرات التركية سنة ١٩٩٠ ، وأصبحت ٢٥,٣٤٠ بليون دولار وبنسبة ٩١,١% سنة ٢٠٠٠ ، واستمرت بالارتفاع في السنوات اللاحقة حتى وصلت الى ٥٣,٤ بليون دولار لتشكل نسبة ٨٤,٦%من اجمالي الصادرات التركية سنة ٢٠٠٤ ، وقد ازدادت السلع الصناعية بنسبة ١٦,٦% سنوياً كمتوسط للسنوات ١٩٩٠ – ١٩٩٥، فيما انخفضت هذه النسبة الى ما يقارب ٨,٣% سنة ٢٠٠٠ مقارنة بسنة ١٩٩٥ ، الا ان نسبتها ازدادت فيما بعد لتصل ٣٠,٧% و ٣٤,٨% للسنتين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ على التوالي. وعلى مستوى الهيكل السلعي للصادرات ، فان تغيراً حدث خلال السنوات الاخيرة من مدة البحث ،اذ ارتفعت نسبة السلع المصدرة من المكائن والمعدات في اجمالي الصادرات الى ٦,٦% و ٢٩% للسنتين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ على التوالي ، في حين انخفضت نسبة مساهمة الصادرات من الالبسة والنسيج من ٢٨,٣% سنة ١٩٩٥ الى ١٧,٨% سنة ٢٠٠٤. وعند متابعة تركيب مكونات الهيكل السلعي لصادرات تركيا مع العالم خلال مدة الدراسة ،نجد أن مساهمة السلع الزراعية والتعدين في اجمالي الصادرات التركية الى جميع انحاء العالم كانت مرتفعة سنة ١٩٨٠ الا انه انخفضت سنة ٢٠٠٤ ، في حين ان مساهمة الصادرات المصنعة شهدت ارتفاعاً كبيراً خلال فترة الدراسة، وكان هناك ارتفاع في نسبة مساهمة السلع الراسمالية كالمكائن والمعدات في اجمالي الصادرات التركية ، اذ بلغت ١,٧٤% سنة ١٩٨٠، ارتفعت الى ١٠,٤٢% سنة ٢٠٠٣، بينما كانت نسبتها في إجمالي الصادرات التركية منخفضة سنة٢٠٠٤ اذ بلغت ٤,٢% **(Ministry Of Foreigntrade, 2004, 7-8)**. وقد استفادت تركيا من ظاهرة ارتفاع أسعار الصادرات ، خاصة بعد سنة ٢٠٠٠ ، وذلك نتيجة تغيرمكونات الهيكل السلعي للصادرات التركية باتجاه زيادة نسبة مساهمة المنسوجات والمكائن والمعدات والاجهزة الكهربائية ،

واستمرت بالاتجاه المتصاعد حتى بعد سنة ٢٠٠٤ اذ ارتفعت بنسبة ٣٢,٣% مقارنة بالسنة السابقة (**Repuplic of Turkey , 2004, 5**).

ثانيا": اتجاهات تطور الهيكل السلعي للاستيرادات تركيا من العالم للمدة (١٩٨٠- ٢٠٠٤):

يمثل الهيكل السلعي للاستيرادات التركيب النسبي للاستيرادات الكلية ، اي الاهمية النسبية التي تحتلها كل سلعة بالنسبة للاستيرادات الكلية ،وتركيا من الاقطار النامية التي بدأت بتنفيذ برامجها التنموية، مما أدى الى حاجتها الماسة للاستيرادات من السلع الراسمالية والاستثمارية للنهوض بقطاعاتها الانتاجية، ومع نهاية السبعينيات كان النظام الاستيرادي شديد التقييد، ويتسم بوجود حصص وتراخيص الاستيراد والتعريفات والرسوم الكمركية، ولكن هذه القيود خففت سنة ١٩٨٠، ومع نهاية سنة ١٩٨٥ تم الغاء القيود الكمية وتخفيض التعريفات الكمركية (كوبيتز، ١٩٨٧، ٩). ومن خلال هذه الاجراءات، حدثت تغيرات ملحوظة في تركيب الهيكل السلعي للاستيرادات التركية للمدة (١٩٧٠ . ١٩٨٧)، التي تميزت بالتزايد والتنوع في هيكلها السلعي ، وبحكم تأثر الاستيرادات بعملية التنمية الاقتصادية في معظم الاقطار التي بدأت بالتنمية ، سوف تزداد الاستيرادات نتيجة ذلك وخاصة في المراحل الأولى ،إذ يتزايد الطلب على السلع الراسمالية والوسيطة مقابل انخفاض الاستيرادات من السلع الغذائية والزراعية ، كما تمكنت تركيا من تطوير قطاعها الصناعي وانتاج السلع الراسمالية والمكائن وبالتعاون مع الشركات الاجنبية للاقطار المتقدمة صناعياً كالمانيا والولايات المتحدة (**Turkish economy ,2003, 4**).

كما ان استمرار عملية التنمية في اي قطر، تهدف الى تحقيق نمو مستمر،اذ يترتب عليه تغيرات اقتصادية واجتماعية تؤثر على تزايد الطلب المحلي على الاستيرادات خاصة من السلع الاستثمارية والوسيطة التي ركزت عليها تركيا في مختلف خططها التنموية ، التي تؤثر بدورها على تحسين مستويات المعيشة وتحقيق الرفاهية واحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد بالتركيز على القطاع الصناعي (**Republic Of Turkey,2001, 13-16**).

وقد شهد الاقتصاد التركي تطورا ملموسا في الاسيترادات السلعية الاجمالية خلال مدة الدراسة ، اذ يتبين من الجدول (١٣) ، ان قيمة الاستيرادات بلغت ٧,٥٧٣ بليون دولار سنة ١٩٨٠ ،ارتفعت الى ١١,٣٤٣ بليون دولار سنة ١٩٨٥واصبحت ٢٢,٣٠٠ بليون دولار سنة ١٩٩٠ مما يدلل على تزايد الطلب على الاستيرادات ولا سيما السلع الراسمالية المستخدمة في الصناعة التركية ، والسلع الاستهلاكية لسد حاجة الطلب المحلي المتزايد عليها، وقد نمت الاستيرادات بنسبة ١٢%كمتوسط للمدة (١٩٩٠ . ١٩٩٥)، اذ بلغت ٣٥,٧٠٧ بليون دولار

سنة ١٩٩٥، أما متوسط النمو السنوي للاستيرادات للمدة (١٩٩٥ – ٢٠٠٠) فقد بلغ ١٠,٥% . وان انضمام تركيا الي منظمة التجارة العالمية سنة ١٩٩٥، وتوقيع اتفاقية التعريفة الكمركية مع الاتحاد الاوربي سنة ١٩٩٦، كانت من اهم الاسباب لحدوث زيادات واضحة في معدل نمو الاستيرادات التركية خلال عقد التسعينيات ومطلع القرن الحادي والعشرين، فضلاً عن انخفاض أسعار الفائدة ، والتحسن في قيمة العملة المحلية ، وانخفاض قيمة اليورو مقابل الدولار ، والارتفاع المستمر في أسعار النفط الخام ، كل هذه الاسباب أدت الى ارتفاع قيم الاستيرادات الى ٥٤,٥ بليون دولار وبزيادة ٣٤% سنة ٢٠٠٠. ولكنها انخفضت الى ٤١,٣٩٩ بليون دولار سنة ٢٠٠١ وبنسبة انخفاض ٢٤% مقارنة بالسنة السابقة نتيجة الازمة الاقتصادية التي عانت منها تركيا، ولكن في السنوات اللاحقة حدث تطوراً ملموساً في الاستيرادات ، إذ بلغت ٥١,٥٥٤ بليون دولار وبنسبة زيادة قدرها ٢٤,٤%سنة ٢٠٠٢ واصبحت٦٩,٣٤٠ بليون دولار وبنسبة زيادة قدرها ٣٤,٥%سنة ٢٠٠٣، ثم ارتفعت بشكل ملحوظ الى ٩٧,٥٤٠بليون دولار وبنسبة زيادة ٤٠,٤% سنة٢٠٠٤، نتيجة نمو الناتج المحلي القومي بنسبة ١٠%، وزيادة الاستثمار الخاص، وارتفاع الاستهلاك الخاص .**(Ministry Of foreigntrade,2004, 8-13)**

اما ما يخص مكونات الهيكل السلعي للاستيرادات التركية من العالم ، فانه يمكن تصنيفها الى أربع مجاميع رئيسة، هي ؛ السلع المصنعة ،والزراعية ،والتعدين ،والسلع الاخرى ، وحسب التصنيف الدولي الذي تعتمد عليه من قبل منظمة التجارة العالمية ووزارة التجارة الخارجية لتركيا ،اذ يلاحظ من الجدول (١٣) ان السلع الصناعية احتلت المرتبة الاولى، اذ بلغت ٣,٤٦٤ بليون دولار سنة ١٩٨٠ ،ارتفعت الى ١٣,٦٢٥ بليون دولار سنة ١٩٩٠، واصبحت ٣٨,٤٨٢ بليون دولار سنة ٢٠٠٠، واستمرت بالارتفاع في السنوات اللاحقة حتى وصلت الى ٦٧,٢١٤ بليون دولار سنة ٢٠٠٤ ، وذلك لاهتمام الدولة بتطوير قطاعها الصناعي من خلال استيراد السلع الصناعية من اجل تطوير صناعاتها الناشئة وتنشيط قطاع التصدير. اما اسيترادات تركيا من سلع التعدين ، فقد احتلت المرتبة الثانية ،اذ بلغت ٣,٩١٥ بليون دولار سنة ١٩٨٠ ارتفعت الى ٥,٨٤٢ بليون دولار سنة ١٩٩٠ ،وأصبحت ١١,٦٨٢ بليون دولار سنة ٢٠٠٠ ، ثم ارتفعت الى ٢٠,٠٨٧ بليون دولار سنة ٢٠٠٤، وذلك لتمتعها بالاكتفاء الذاتي في امتلاك السلع المعدنية والمواد الاولية وبالتالي اشباع حاجتها من تلك السلع..

اما استيرادات تركيا من السلع الزراعية ،فقد احتلت المرتبة الثالثة في اجمالي الاستيرادات، اذ بلغت ٠,٣٨٦ بليون دولار سنة ١٩٨٠ ، ارتفعت الى ٢,٨٠٩ بليون دولار سنة ١٩٩٠ وأصبحت ٤,١٥٦ بليون دولار سنة ٢٠٠٠ ، واستمرت بالارتفاع في السنوات

اللاحقة حتى وصلت الى ٦,١٠٠ بليون دولار سنة ٢٠٠٤ ، وذلك لتمتع تركيا بتزايد الانتاج الزراعي المحلي من (الحبوب والرز والقطن والتبغ والحيوانات)، الذي يسد جزءاً كبيراً من الطلب المحلي المتزايد وتصدير الفائض منه، مما أدى الى انخفاض الاهمية النسبية للاستيرادات من السلع الزراعية.

مما تقدم يتبين ان استيرادات تركيا من السلع الصناعية كانت مرتفعة خلال مدة الدراسة ، بينما انخفضت الاستيرادات من سلع التعدين ، وجاءت الاستيرادات من السلع الزراعية في المرتبة الثالثة ، وهذا يتماشى مع اتجاهات تطور الهيكل السلعي للاستيرادات في الاقطار النامية ، اذ تتصدر الاستيرادات من السلع الصناعية المكانه الاولى في الهيكل السلعي للاستيرادات لعدم قدرة هذه الاقطار ومنها تركيا على انتاج هذه السلع محلياً وانما تستوردها جاهزة الصنع من الاقطار الصناعية ،كما ارتفعت نسبة الصادرات الصناعية في اجمالي الصادرات التركية مقابل انخفاض نسبة الصادرات من السلع الزراعية والاستهلاكية **(Selen Sarisoy,1998, 1- 5)**. فضلاً عن حدوث تطور ملحوظ في الاستيرادات التركية الاجمالية خلال مدة الدراسة بسبب حاجة القطاعات السلعية ومنها القطاع الصناعي الى السلع الراسمالية والوسيطة ،فضلاً عن تزايد الطلب على السلع الاستهلاكية ،باستثناء بعض السنوات، وهي ،١٩٩٣ ،١٩٩٧، ٢٠٠١ ،نتيجة انخفاض قيمة العملة المحلية واستمرار ارتفاع معدلات التضخم**(European Commisson,2004, 14)** .

٢-٢-٢: اتجاهات تطور الهيكل السلعي للتجارة الخارجية لتركيا مع الاتحاد الاوربي للمدة(١٩٨٠ . ٢٠٠٤)

سيتم تناول جانبين ،الاول اتجاهات تطور الهيكل السلعي لصادرات تركيا الى الاتحاد الاوربي للمدة(١٩٨٠ . ٢٠٠٤)،والثاني، يركز على اتجاهات تطور الهيكل السلعي لاستيرادات تركيا من الاتحاد الاوربي خلال المدة نفسها ، كالآتي :

أولا": اتجاهات تطور الهيكل السلعي لصادرات تركيا الى الاتحاد الاوربي للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤):

ان لتركيا اسواقاً بديلة ومتنوعة حاولت أن تستبدلها بسوق الاتحاد الاوربي خلال مدة الدراسة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤). وعلى وفق لاقيام الصادرات التركية المتوجهة الى الاتحاد الاوربي ، يتبين ان الجزء ألاكبر من هذه الصادرات يذهب الى اسواق الاتحاد ، وان تركيا يمكن ان تتكامل اقتصادياً مع الاتحاد الاوربي ، وذلك من خلال تحرير التجارة ، والغاء القيود على

الشركات وتجارة السلع الصناعية ، والغاء الاحتكارات الخاصة (**A.M.Lejour & et al, 2003, 5**).

أما بخصوص اتجاهات تطور الهيكل السلعي لصادرات تركيا مع الاتحاد الاوربي خلال مدة الدراسة ،يلاحظ ارتفاع حجم الصادرات الاجمالية التركية الى الاتحاد الاوربي، اذ بلغت ١,٣٨٠بليون دولار سنة ١٩٨٠، ارتفعت الى ٣,٤٠٠ بليون دولار سنة ١٩٨٥، ثم اصبحت ٧,٢٠٠ بليون دولار سنة ١٩٩٠، واستمرت بالارتفاع الى ١٢,٢٤٨ بليون دولار سنة ١٩٩٧ ، نتيجة توقيع اتفاقية الاتحاد الكمركي ، والتي احدثت بعض التغيرات في هيكل التجارة الخارجية التركية (**Utku Utkulu & et al, 2004, 5-6**). ويمكن اعتبار أقطار الاتحاد الأوربي من أهم الاسواق التي تستقبل الصادرات التركية ،وان اكثر من ٥٠% من اجمالي الصادرات التركية تتوجه الى اسواق الاقطار الاتحاد الاوربي، واستمرت قيمة الصادرات الى الاتحاد الاوربي بالارتفاع حتى وصلت الى ١٤,٥١٠ بليون دولار سنة ٢٠٠٠ ، وهي تشكل نسبة ٥٢,٢% من اجمالي الصادرات التركية ، وأصبحت ٣٤,٤١٧ بليون دولار وتشكل نسبة ٥١,٦%من اجمالي الصادرات سنة ٢٠٠٤ ، وقد انضمت ١٠ اقطار اوربية جديدة الى الاتحاد الاوربي في هذه السنة ليصبح عدد اعضائه ٢٥ قطراً ، وان الاقطار المنضمة حديثاً كانت استيراداتها تشكل ٣% من اجمالي الصادرات التركية.

اما ما يخص مكونات الهيكل السلعي للصادرات التركية الى الاتحاد الاوربي ، فقد انخفضت الصادرات من السلع الزراعية خلال مدة الدراسة ،كانت اهميتها النسبية تشكل ١٥,٧% من اجمالي الصادرات التركية سنة ١٩٨٠ انخفضت الى ١١,٦% سنة ٢٠٠٠، وشكلت نسبة ٨,٥% من اجمالي الصادرات التركية الى الاتحاد الاوربي سنة ٢٠٠٤ ، وذلك لتركيز تركيا على تصدير السلع المصنعة بعد ان طورت صناعاتها خلال مدة الدراسة ، فضلاً عن تنفيذ الشروط والالتزامات المتفق عليها مع الاتحاد الاوربي،والخاصة بتقليص الصادرات الزراعية الموجهة الى الاتحاد الاوربي. وقد بلغ متوسط الاهمية النسبية للسلع الزراعية في اجمالي الصادرات التركية الى الاتحاد الاوربي ١٧,٢% خلال مدة الدراسة . كما يلاحظ انخفاض الاهمية النسبية للصادرات من سلع التعدين ، اذ بلغت ٠,٥٧١ بليون دولار سنة ١٩٨٠ وبنسبة ٣٠,١% من اجمالي الصادرات التركية الى الاتحاد الاوربي، انخفضت الى ٠,٣١٠ بليون دولار سنة ١٩٩٠ وبنسبة ٤,٣% من اجمالي الصادرات ، واصبحت ١,٤٢١ بليون دولارسنة ٢٠٠٤ وبنسبة ٤,٢% من اجمالي الصادرات ، وذلك بسبب انخفاض الطلب العالمي والركود الاقتصادي الذي شهدته الاقطار الغربية في السنوات الاولى من القرن العشرين، فضلاً عن تمتع تركيا بالاكتفاء الذاتي ووصول صناعاتها المعدنية الى درجة من التطور وقدرتها على سد الطلب المحلي واحتياجاتها المتزايدة.

أما صادرات تركيا من السلع الصناعية الى الاتحاد الاوربي، فقد احتلت المرتبة الاولى في مكونات الهيكل السلعي لصادرات تركيا الى الاتحاد الاوربي، اذ بلغت ١,٠٢٣ بليون دولار سنة ١٩٨٠ وبنسبة ٥٤,٢% من اجمالي الصادرات التركية الى الاتحاد، ارتفعت الى ٥,٥٠٠ بليون دولار وبنسبة ٧٦,٤% ،واستمرت بالارتفاع في السنوات اللاحقة حتى اصبحت ١٢,٢٦٨ بليون دولار سنة ٢٠٠٠ وبنسبة ٨٤,٥% ، واستمرت بالارتفاع في السنوات اللاحقة الى ان وصلت الى ٢٨,٤٤٩ بليون دولار سنة ٢٠٠٤ ، وبنسبة ٨٢,٧% من اجمالي الصادرات التركية، ويرجع السبب في هذا الارتفاع الى الاهتمام بتطوير قطاع صناعاتها واعطائه الاولوية في جميع خططها التنموية من خلال تطبيق برامج التصحيح الهيكلي. ويلاحظ في مكونات هيكل السلع الصناعية، ان مساهمة النسيج والالبسة في الصاردات التركية الى الاتحاد الاوربي بلغت ٥٠,٤% سنة١٩٩٠ ، انخفضت الى ٣٩,٨% سنة ٢٠٠٤ ، بينما مساهمة الاجهزة والمكائن والمعدات الراسمالية بلغت ٥,١% سنة ١٩٩٠، ارتفعت الى ٣٠,٣% سنة٢٠٠٤ ، وهذا يعد تغيراً في تركيب هيكل الصادرات التركية من السلع الاستهلاكية الى السلع الصناعية ،فضلاً عن ان الصادرات التركية الى الاتحاد الاوربي شكلت نسبة ٤٥% من اجمالي الصادرات التركية الى العالم كمتوسط لمدة الدراسة **et (Utku Utkulu & al,2004, 7)**.

ثانيا": اتجاهات تطور الهيكل السلعي لاستيرادات تركيا من الاتحاد الاوربي للمدة(١٩٨٠ . ٢٠٠٤)

اتبعت تركيا بعد سنة ١٩٨٠ ضمن برنامج التصحيح الهيكلي، استراتيجية احلال الاستيرادات لتعزيز صناعاتها الناشئة ولغرض المنافسة مع القطاع الصناعي في الاقطار المتقدمة ، فضلاً عن تعزيز قطاع التصدير وهيكل الاستيرادات السلعية باتجاه السلع المصنعة والوسيطة والتي تعد من العناصر الاساسية، والتخفيف من القيود الكمركية على الاستيرادات ، ودعم لنمو وتطور الاقتصاد التركي،من خلال تقسيم الاستيرادات الى ثلاثة قوائم، وهي القائمة الممنوعة،وقائمة الاستيرادات الخاضعة للرخصة ، والقوائم المحررة **Sevinc (.Mihci,2001,5)**

ونتيجة للجهود المبذولة من قبل تركيا للدخول الى الاتحاد الاوربي ، قامت بتحسين علاقاتها مع الاقطارالاوربية الاعضاء في الاتحاد ، ويلاحظ من الجدول (١٧) ان استيرادات تركيا من الاتحاد الاوربي بلغت ٢,٥٩٠بليون دولار سنة ١٩٨٠ ، ارتفعت في السنوات اللاحقة حتى وصلت الى ٩,٩٣٠بليون دولار سنة ١٩٩٠ ووصلت الى ١٦,٨٦١بليون دولار سنة ١٩٩٥. وبعد عقد تركيا اتفاقية التعريفة الكمركية مع الاتحاد الاوربي، حاولت ان تطور نظامها التجاري لكي يتوافق مع شروط الانضمام الى عضوية الاتحاد الاوربي ، واتضحت

سياسة الاستيرادات من خلال تخفيض القيود والتعريفات الكمركية والاجراءات المعقدة التي تعرقل عملية الاستيرادات من الاتحاد الاوربي (**Ministry Of foreign trade,2004,10-12**) مما ادى الى تزايد الاستيرادات التركية من الاتحاد،اذ ارتفعت الى ٢٣,٣٧٥ بليون دولار سنة ١٩٩٦ بنسبة زيادة ٣٧,٢% مقارنة بالسنة السابقة ، الا ان الركود الاقتصادي والازمات المالية في جنوب شرق آسيا وروسيا اثرت بشكل سلبي على التجارة التركية ، ادت الى حدوث زيادات متواضعة في الاستيرادات التركية من الاتحاد الاوربي للسنوات ١٩٩٧ و١٩٩٨ و ١٩٩٩ (**U. Ulkulu & et al,2000, 7**). وقد ارتفعت الى ٢٦,٦١٠ بليون دولار سنة٢٠٠٠ ، ويلاحظ ان الزيادة في الاستيرادات اكبر من الزيادة في الصادرات، اذ بلغت قيمة الاستيرادات من الاتحاد الاوربي٣١,٦٩٥ بليون دولار سنة ٢٠٠٣ ، وارتفعت الى ٤٥,٤٣٤ بليون دولار سنة٢٠٠٤ ، بينما الصادرات الاجمالية التركية الى الاتحاد الاوربي بلغت ٣٤,٤١٧ بليون دولار سنة ٢٠٠٤ مما يدلل على ان معدل التبادل التجاري كان يعمل لصالح الاتحاد الاوربي خلال السنوات المذكورة.

اما بخصوص اتجاهات تطور مكونات الهيكل السلعي لاستيرادات تركيا من الاتحاد الاوربي خلال مدة الدراسة، يلاحظ من الجدولين(١٧) و(١٨) ،ان الاسيترادات من السلع الصناعية الرأسمالية احتلت المرتبة الاولى في مكونات الاستيرادات السلعية ، اذ بلغت ٢,٢٥٥بليون دولار سنة ١٩٨٠ ، وهي تشكل نسبة ٨٧,١% من اجمالي الاستيرادات التركية ، ارتفعت إلى ٨,٦٣٩ بليون دولار وبنسبة ٨٦,٩% سنة١٩٩٠ ، واصبحت ٢٤,١٨٨ بليون دولار وبنسبة ٩٠,١% سنة ٢٠٠٠ ، واستمرت بالارتفاع في السنوات اللاحقة حتى وصلت الى ٣٧,٩٩٧ بليون دولار سنة ٢٠٠٤ ، وذلك لاهتمام تركيا باستيراد هذه السلع لتطوير قدراتها الصناعية لتحقيق النمو الاقتصادي، اما الاستيرادات من السلع الزراعية، فقد تزايدت تزايداً متواضعاً، اذ بلغت ٠,١٨١ بليون دولار سنة١٩٨٠ وبنسبة ٧% من اجمالي الاستيرادات التركية من الاتحاد الاوربي ، ارتفعت الى ٠,٧٠٥ بليون دولار سنة ١٩٩٠ وبنسبة ٧,١% ، وانخفضت اهميتها النسبية الى ٤,٢% سنة ٢٠٠٠ ، واصبحت ٣,٧% سنة٢٠٠٤ ، ويرجع سبب ذلك الى تزايد اهتمام الدولة بالقطاع الصناعي والخدمات على حساب القطاع الزراعي ، فضلاً عن تزايد الانتاج الزراعي من السلع الزراعية التركية المحلية التي تسد حاجة الطلب المتزايد ، وتصدر الجزء الفائض منه الى الخارج . اما الاستيرادات من سلع التعدين ، فقد احتلت المرتبة الثالثة بعد السلع الصناعية والزراعية، اذ بلغت ٠,١٤٠ بليون دولار سنة ١٩٨٠ وبنسبة ٥,٤% من اجمالي الاستيرادات التركية الى الاتحاد الاوربي ، ارتفعت الى ٠,٥٥٦ بليون دولار وبنسبة ٥,٦% سنة ١٩٩٠ ، واصبحت ١,١٦٣ بليون دولار وبنسبة ٤,٤% سنة ٢٠٠٠ ، وبلغت ١,٣٦٥ بليون دولار سنة ٢٠٠٤ وبنسبة ٣,١% من

اجمالي الاستيرادات التركية الى الاتحاد الاوربي ، وذلك نتيجة تمتع تركيا بالاكتفاء الذاتي من المنتجات المعدنية وامتلاكها انواع مختلفة من المعادن ، ويلاحظ ان البترول الخام والغاز الطبيعي هما في صدارة استيرادات قطاع التعدين في تركيا **(دوغان ، بدون تاريخ ، ٢٩٩)**.

مما تقدم يتبين ان الاستيرادات من السلع الصناعية لتركيا من الاتحاد الاوربي ارتفعت بشكل ملحوظ خلال مدة الدراسة ، واحتلت المرتبة الاولى ،بينما جاءت الاستيرادات من السلع الزراعية بالمرتبة الثانية ، والاستيرادات من سلع التعدين بالمرتبة الثالثة ،والاستيرادات من السلع الاخرى بالمرتبة الرابعة بوصفها فقرة توازنية .مما يدلل على ان تركيا تحاول ان تطور صناعاتها المحلية وبادخال التكنولوجيا الحديثة اليها ، فضلاً عن تطوير قطاعاتها السلعية خاصة القطاع الصناعي لتحقيق النمو والتطور في الاقتصاد التركي ، وان آفاق التجارة الخارجية التركية مع الاتحاد الاوربي تشير الى التحسن في العلاقات التجارية بين الطرفين لتحقيق التكامل في السياسات الاقتصادية ، وضرورة استمرار المفاوضات مع الجماعة الاوربية من خلال تنفيذ شروط والتزامات الانضمام الى عضوية الاتحاد الاوربي.

٢-٣ : التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية لتركيا

يعد التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية من المسائل المهمة، اذ يعكس التركز الجغرافي لقطر ما مع العالم الخارجي من خلال الوقوف على نوع وطبيعة الاسواق الدولية، وحالة التحسن في العلاقات السياسية والاقتصادية التي تؤدي الى زيادة تبادل السلع والخدمات بين الاقطار المختلفة ، وذلك عن طريق الاتفاقيات التجارية ، ومحاولة تخفيف القيود الكمركية والوسائل الحمائية والمعوقات الاخرى.مما يؤدي الى تزايد التبادل التجاري للقطر مع العالم الخارجي.

وبالنسبة للاقطار النامية ، يحتل الوضع الجيوبولوتيكى دورا متميزاً في اختيار العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الاقطار وتعزيزها، ولا سيما في ظل توتر الاوضاع السياسية في مناطق العالم الاسلامي ،والتي جعلت منها مناطق غير آمنة من الناحية السياسية والاقتصادية ، وعلى العكس من ذلك في اقطار اوربا الغربية التي تتمتع بالاستقرار السياسي والاقتصادي **(M.R.zaman, 2005, 12)**.

وعند دراسة التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية التركية ، يلاحظ أن العلاقات التجارية لتركيا مع اقطار العالم المختلفة كانت انعكاسا لتحسن الظروف السياسية بين تركيا والاقطارالمتقدمة ومنها الاوروبية واقطار الشرق الاوسط وجمهوريات آسيا الوسطى وغيرها ، ويتضح ان للعامل السياسي تأثير في تحديد مسار هذه العلاقات بين هذه الاقطار، اذ ان الشراكة الاقتصادية لاي قطر من اقطار العالم تكون مرتبطة بالقضايا السياسية والمصالح المشتركة، ويمكن للتجارة الخارجية ان تكون مدخلا فعالا لتحقيق التكامل الاقتصادي وتحسين

المكانة النسبية لقطر ما في ظل اطار التخصص الدولي ،ويحصل العكس عندما تكون العلاقات التبادلية غير متكافئة لقطرما مع الاقطار الاخرى (**مجيد مسعود** ،٢٠٠٠، ٩٢) . ويعيش في الوقت الحاضر الكثير من الاقطار في ظل تأثير العولمة والتكتلات الاقتصادية الاقليمية ، التي من الممكن ان تستفيد منها الاقطار النامية ، فضلاً عن تأثيرتحرير التجارة عن طريق تحسين فرص وصولها الى الاسواق الدولية، وزيادة القدرة التنافسية عالميا ،وتعزيز قدرتها على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة والتكنولوجيا وتحسين موازين مدفوعاتها ، الا ان نصيب مجموعة الاقطار النامية من التجارة العالمية ظل ثابتا خلال العقود الثلاثة الماضية بما يقارب ١٨% بما في ذلك نصيب تركيا والاقطار المصدرة للنفط (**رمزي زكي** ،٢٠٠٠، ٩) .

كما ان اقامة المناطق التجارية الحرة بين الاقطار اوالمجموعات والتكتلات الاقليمية كان له تاثيراً مباشرا على التوزيع الجغرافي للتجارة الحرة من خلال ازالة العوائق الكمركية بين الاطراف المتفقة ، كما انه يؤدي الى اعادة توجية الموارد نحو الصناعات التي يتمتع القطر بميزات نسبية في انتاجها (**مركز العلوم الاقتصادية السورية** ، ٢٠٠٢، ٦)

لذلك فان التنوع في التوزيع الجغرافي سوف يحسن من معدل التبادل التجاري ، والدخول الى السوق العالمية ، وذلك يتم بتحقيق الاستقرار السياسي وتحسين العلاقات الاقتصادية لقطر ما مع اقطار العالم المختلفة، وهذا ما يلاحظ على تركيا، اذ بدأت بالتوجه نحو اقطار آسيا الوسطى وشمال افريقيا خلال عقد الثمانينيات ،ونتيجة انهيار الاتحاد السوفيتي توجهت الى اقامة علاقات تجارية مع اقطار آسيا الوسطى خاصة بعد سنة ١٩٩٠، وكانت هناك دراسات اقتصادية أجنبية وعربية تناولت التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية ، ومنها، دراسة كلو بيرمان (**S.Globerman**) ، سنة ٢٠٠٢ عن التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية للولايات المتحدة مع كندا واوربا والمكسيك ، اذ لاحظ ان اهم الشركاء التجاريين للصادرات الامريكية هم كندا واوربا والمكسيك .

اما التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الكندية ، فيلاحظ من الدراسة المذكورة ان الولايات المتحدة واقطار آسيا والمكسيك من أهم شركائها التجاريين التي بقيت تجارتها ثابتة مع هذه الاقطار خلال مدة الدراسة ، واستطاعت ان تحتفظ باسواق هذه الاقطار كممول لاستيراداتها، نتيجة استقرار العلاقات السياسية والاقتصادية بين كندا والاقطار المذكورة ووجود التعاون الدولي عن طريق عقد اتفاقيات تجارية بينهم (**S.Globerman , 2002, 31-32**).

اما الدراسة التي قامت بها منظمة التجارة العالمية عن اقتصاد كوريا الجنوبية سنة ٢٠٠٠ ، فأشارت الى التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الكورية مع اقطار العالم المختلفة، ونتيجة الازمة الاقتصادية والمالية التي حدثت للسنتين ١٩٩٧ ، ١٩٩٨ ، الحقت بالتجارة الكورية خسائر فادحة مؤدية الى انخفاض قيمة صادراتها بنسبة ٢,٨% ، كما ان الصادرات

الكورية لم تزداد بسبب الكساد الواسع الانتشار في الاسواق آلاسيوية والتي تعتبر سوقاً كبيراً لهذه الصادرات، وتبين هذه الدراسة ان تغيراً حصل في التوزيع الجغرافي للتجارة الكورية اثناء عقد التسعينيات ، وكانت الولايات التحدة واليابان والاتحاد الاوربي الشركاء التجاريين الرئيسين لها طوال مدة الدراسة ، مع بقاء اسواق الاقطار آلاسيوية سوقاً مفتوحاً أمام صادرات كوريا الجنوبية ، كما ارتفعت استيراداتها من آلاقطار الاسيوية طوال عقد التسعينيات (**WTO, 2000, 10-11**).

أما دراسة الاقتصاديان اوتكولو (**U.Utkulu**) وسيمون (**D.Seymen**)، عن الاقتصاد التركي والتوزيع الجغرافي لتجارتها الخارجية للمدة (١٩٩٥ . ٢٠٠١) فقد قسمت الشركاء الرئيسين لتركيا الى مجموعتين، الاولى، تشمل اقطار منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (**OECD**) ومن ضمنها اقطار الاتحاد الاوربي واقطار اليافتا والاقطار الاعضاء في الاوسيد. أما الثانية، فتشمل ؛ اقطاراً غير الاقطار الاعضاء في الاوسيد ، وهم من اقطار اوربا الشرقية ،وجمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق ، والاقطار الافريقية ، واقطار امريكا اللاتينية والشرق الاوسط واخرى، واوضحت الدراسة ان اقطار المجموعة الاولى ، يحتلون المرتبة الاولى بالنسبة للصادرات التركية ، اذ تبين ان ٦١,٤% من إجمالي الصادرات التركية تذهب الى تلك المجموعة سنة١٩٩٥ ، ثم ارتفعت الى ٦٢,٩% سنة١٩٩٨، واستمرت بالارتفاع في السنوات اللاحقة حتى وصلت الى ٦٤,٣% سنة ٢٠٠٢، وان نصيب الاتحاد الاوربي من اجمالي الصادرات التركية بلغ ٥٠,٧% كمتوسط للمدة ١٩٩٥ – ٢٠٠٢. اما المجموعة الثانية ، فقد كان نصيبها من الصادرات التركية ٣٣,٧% كمتوسط للمدة نفسها.اما بخصوص استيرادات تركيا من هاتين المجموعتين ، فقد احتلت المجموعة الاولى ايضاً المرتبة الاولى بالنسبة لتركيا، اذ كانت حصتها من استيرادات هذة المجموعة ٦٧,٩% من اجمالي الاستيرادات ، وكانت حصة الاتحاد الاوربي ٤٩,٣% كمتوسط للمدة المذكورة. اما المجموعة الثانية ، فقد كان نصيبها ٣١,٣% من الاستيرادات التركية كمتوسط للمدة نفسها (**U.utkulu & et al , 2004, 16**). اما دراسة الاقتصادي زامان (**M.R.Zaman**) ،حول تأثيرات انضمام تركيا الى الاتحاد الاوربي ، فقد اخذت التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية التركية للمدة (١٩٩٩ – ٢٠٠٣)، وقسمت الشركاء التجاريين لتركيا الى مجموعتين، هما، الاقطار الصناعية ، والاقطار غير الصناعية أو النامية ، اذ كانت حصة المجموعة الاولى ٦٤,١% من الصادرات التركية ، و ٦١,٥% من الاستيرادات التركية كمتوسط للمدة (١٩٩٩ – ٢٠٠٣) ، اما مجموعة الاقطار غير الصناعية ، فقد بلغ نصيبها ٩,٣% من اجمالي الصادرات التركية و ٣٥,٦% من اجمالي الاستيرادات التركية كمتوسط للمدة المذكورة ، وان توجه تركيا نحو الاقطار الصناعية كان بسبب تمتعها بالاستقرار الاقتصادي والسياسي ،

فضلاً عن اتباعها سياسات صناعية وزراعية ملائمة للتطور الاقتصادي ، وامتلاكها الموارد المائية وراس المال البشري ، وتوفير الخزين من الوقود وخدمات التصنيع (**M.R.Zaman, 2005 , 11**).

أما الدراسات العربية ،فهناك دراسات اقتصادية تناولت التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية ، منها دراسة صلاح الدين مهدي موسى عن أثر تقلبات سعر الصرف في تجارة الاقطار النامية والتوزيع الجغرافي ، واوضحت ان ٦١,٥% من اجمالي الصادرات العربية تذهب الى الاقطار الصناعية ، و ٧٢,٥% من اجمالي الاستيرادات العربية تأتي من الاقطار الصناعية سنة ١٩٨٤ ، مما يدلل على مدى اعتماد الاقطار العربية على الاقطار الصناعية للحصول على احتياجاتها من السلع المختلفة ، فضلاًعن اتباع سياسة المقايضة من قبل تلك الاقطار في المعدات الصناعية مقابل النفط الخام ، مما يدلل على ان الاقطار الصناعية لها حصة متميزة في التجارة الخارجية العربية (**صلاح الدين مهدي موسى ،١٩٨٩، ٦٠**) .

اما قيس ناظم غزال في دراسته عن محددات نمو الصادرات العراقية المصنعة والتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية ، فقد أشار الى عدم استقرار علاقات التبادل التجاري بين العراق والمجموعات الدولية المستوردة للسلع العراقية، وذلك لان تجارة الصادرات للمنتجات غير النفطية اقتصرت على تصدير الفوائض، اذ تتحكم فيها اتجاهات الانتاج والطلب المحليين. وعدم وجود اسواق ثابتة من السلع الداخلة فيها ، ومن جانب آخر يخضع التوزيع الجغرافي للسلع المصدرة لطبيعة التركيب السلعي للصادرات (**الطائي ، ١٩٩٢ ، ١٤٠**). اما الدراسة التي قام بها مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية بغرفة التجارة والصناعة في البحرين ، حول التوزيع الجغرافي لتجارة اقطار مجلس التعاون الخليجي سنة ٢٠٠٢ ، فقد اوضحت ان هناك تركزاً جغرافياً للصادرات السلعية لاقطار المجلس نتيجة لتركزها السلعي الكبير ، اذ أن٤١% من اجمالي صادرات المجلس تذهب الى اليابان واقطار الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة ، باعتبارها من أكثر المناطق في العالم استهلاكا للنفط والغاز والتي تستخدمها لاغراض الصناعة ، وان اكثر من ٩٥%من الصادرات الموجهة الى الاقطار الصناعية هي من صادرات النفط الخام او المنتجات نفطية (**غرفة التجارة والصناعة البحريني ، ٢٠٠٢ ، ٣**).

اما دراسة مأمون صيدم عن مؤشرات التجارة الخارجية الاردنية لسنة ٢٠٠٣، فيشير الى التوزيع الجغرافي للتجارة الاردنية، اذ تعد الاقطار العربية وآلاسيوية والولايات المتحدة من أهم الشركاء التجاريين للاردن. ويلاحظ انه بالرغم من انخفاض قيمة الصادرات الاردنية الى اسواق الاتحاد الاوربي الا انها تعتمد بشكل كبير عليها في استيراداتها ،اذ اصبحت الاردن سوقا لتصريف منتجات الاتحاد الاوربي ، ويرجع السبب في هذه العلاقة غير المتكافئة الى

عدم توفر المعلومات الكافية لدى المصدر الاردني باحتياجات السوق الاوربي ، وعدم امتلاكه الخبرة في التعامل مع اسواق الاقطار الاوربية فضلاً عن عدم القدرة على المنافسة في السوق العالمية (**مأمون صيدم** ، ٢٠٠٤ ،٧ . ٩).

وبخصوص التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية التركية ، سيتم تناول التوزيع الجغرافي للصادرات والاستيرادات للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤) ، كآلاتي :

٢ – ٣ – ١: التوزيع الجغرافي للصادرات التركية

تميزت علاقات التبادل التجاري الخارجي بين تركيا والمجموعات الدولية والاقليمية التي تقوم بتصدير السلع اليها، بعدم الاستقرار خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات ، بسبب الظروف السياسية والتباطؤ في الطلب العالمي . ففي عقد السبعينيات كانت الصادرات التركية تتوجه الى الاقطار الاوربية الرأسمالية خاصة الاقطار الاعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (**OECD**) ، اذ بلغت ٦٤% من اجمالي الصادرات التركية،بينما الصادرات الى الاقطار النامية بلغت ٢١% والاقطار الاشتراكية ١٥% كمتوسط لعقد السبعينيات ، الا ان التوزيع الجغرافي في بداية الثمانينيات تغير لصالح الاقطار النامية ، وذلك بسبب الاداء الضعيف للاقتصاد التركي وتحقيق معدلات منخفضة من النمو الاقتصادي (**Selen Sarisoy, 1996, 1-4**). مما دفع تركيا الى فتح ابوابها باتجاه اسواق جديدة في الاقطار النامية والشرق الاوسط. اذ ارتفع نصيبها من الصادرات التركية حتى منتصف الثمانينيات، ثم تراجع نتيجة الظروف السياسية والركود الاقتصادي في المنطقة وكذلك الانخفاض الذي حدث في اسعار النفط سنة ١٩٨٦.

ويتبين من الجدول (٢٠)، ان الاتحاد الاوربي يعد من الشركاء التجاريين لتركيا الذي يحتفظ بعلاقات تجارية واسعة معها، اذ بلغت قيمة الصادرات التركية اليه ١,٣٨ بليون دولار وبنسبة ٤٧,٤% من صادراتها الاجمالية سنة ١٩٨٠، ارتفعت الى ٧,٢٠ بليون دولار وبنسبة ٥٥,٦% من اجمالي صادراتها الاجمالية سنة ١٩٩٠ ، واستمرت بالارتفاع في السنوات اللاحقة حتى وصلت الى ٣٤,٤ بليون دولار وبنسبة ٥٤,٥% من صادراتها الاجمالية سنة ٢٠٠٤ ، وكانت حصة الاتحاد الاوربي تشكل نسبة ٤٨% من اجمالي الصادرات التركية كمتوسط لمدة الدراسة ، ويرجع سبب ذلك الى قرب المسافة بينهما، واستمرار عقد الاتفاقيات التجارية بينهما ، ومنها اتفاقية التعريفة الكمركية الموقعة سنة ١٩٩٦ فضلاً عن محاولة تركيا الجادة للانضمام الى عضوية الاتحاد الاوربي لدعم موقعها السياسي والاقتصادي في المنطقة ، مما يدلل على أهمية الاتحاد الاوربي ككتلة اقتصادية مميزة لتركيا.

ويلاحظ أن اقطار منطقة الشرق الاوسط احتلت المرتبة الثانية في الاهمية النسبية للصادرات التركية من بين المجموعات الدولية التي تصدر اليها السلع ، وذلك لتطور العلاقات

الاقتصادية التركية مع هذه الاقطار ومنها الاقطار العربية، وتزايد التبادل التجاري معها ، مما يدلل على توجه تركيا لبناء علاقات اقتصادية مع اقطار اخرى خارج منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، بما يؤدي الى التنوع والتوسع في تجارتها الخارجية **(ابراهيم خليل وآخرون ،١٩٨٧، ١٩٣، ١٤٠٠)**. اذ كانت الصادرات التركية الى اسواق الشرق الاوسط ٠,١٨٥ بليون دولار وهو ما يعادل نسبة ٦,٣% من اجمالي صادراتها سنة ١٩٨٠ ارتفعت الى ٢,٤٢٥ بليون دولار لتشكل نسبة ٤٢,١% سنة ١٩٨٣، واصبحت ٣,١٠ بليون دولار لتشكل نسبة ٤١,٦% سنة ١٩٨٦، وكان هناك انخفاض في هذه النسب للسنوات اللاحقة ، واستمرت بالانخفاض خلال عقد التسعينيات ولم تكن الصادرات التركية الى الشرق الاوسط بالمستوى المرغوب فيه ،اذ بلغت ١,٨ بليون دولار وبنسبة ١١,٨% سنة ١٩٩٠، واصبحت ٢,٢ بليون دولار وبنسبة ٨% سنة ٢٠٠٠ ، وذلك بسبب الظروف السياسية التى حدثت في المنطقة نتيجة حرب الخليج الثانية والحصار الدولي على العراق الذي كان بمثابة البوابة التجارية لتركيا مع الخليج العربي، فضلا" عن ظهور اسواق جديدة للصادرات التركية بعد انهيار الاتحاد السوفيتى والمتمثلة بجمهوريات آسيا الوسطى ،وظهور الاتجاهات التنموية في هذه الأقطار، مما أدى الى تزايد احتياجاتهم من السلع والمنتجات وكان السوق التركي بمثابة احدى المنافذ المهمة لهم.

ويتضح من الجدول (٢٠) ان اقطار شمال امريكا خاصة الولايات المتحدة الامريكية،احتلت المرتبة الثالثة من حيث نصيبها من الصادرات التركية . اذ كانت قيمتها ١١٤,٦ بليون دولار وبنسبة ٣,٩% من الصادرات الاجمالية التركية سنة ١٩٨٠ واصبحت ٠,٥٠٦بليون دولار وبنسبة ٦,٤% سنة ١٩٨٥ ، وارتفعت الى ٠,٩٧١ بليون دولار وبنسبة ٧,٥% سنة ١٩٩٠ ، ثم استمرت بالارتفاع حتى وصلت الى ٣,١٣٥ بليون دولار وبنسبة ١١,٣% سنة ٢٠٠٠، واستمرت بالارتفاع في السنوات اللاحقة حتى وصلت الى ٤,٨٣٢ بليون دولار وبنسبة ٧,٧% سنة ٢٠٠٤.

كما يتضح من الجدول (٢٠) ان الاقطار الافريقية كانت الشريك التجاري آلاخر لتركيا، اذ احتلت المرتبة الرابعة من حيث الاهمية النسبية، اذ بلغت ٥,٢% كمتوسط لمدة الدراسة، وان الصادرات التركية الى الاقطار الافريقية ومنطقة شمال افريقيا بلغت ١٦,٤ بليون دولار وبنسبة ٥,٥% من اجمالي الصادرات التركية سنة ١٩٨٠، ارتفعت الى ٠,٧٤٧ بليون دولار وبنسبة ٥,٨% سنة ١٩٩٠، ثم استمرت بالارتفاع للسنوات اللاحقة حتى وصلت الى ٢,٧١٤ بليون دولار وبنسبة ٩,٨% سنة ٢٠٠٠، واصبحت ٤,٨٢٠ بليون دولار وبنسبة ٧,٦% سنة ٢٠٠٤، مما يدلل على ان اتجاهات التجارة الخارجية لتركيا مع هذه الاقطار في تحسن مستمر وستبقى الاسواق الافريقية أكثر انفتاحاً واستقبالا للصادرات التركية ، وان تركيا

تحرص على تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع هذه الاقطار من خلال الاستمرار في عقد الاتفاقيات التجارية وتوسيع التبادل السلعي معها.

ومع انهيار الاتحاد السوفيتي في بداية عقد التسعينيات، لقيت تركيا ترحيباً وتشجيعاً من الاقطار المتقدمة، ومنها الولايات المتحدة للوصول الى اسواق منطقة آسيا الوسطى والسيطرة على مصادر الطاقة في بحر قزوين، واتبعت تركيا كافة الوسائل من اجل زيادة التبادل التجاري معهم. وقد استفادت هذه الاقطار من السوق التركي لسد احتياجاتهم من السلع الاستهلاكية بحكم الروابط القومية والسياسية التي تربط تركيا بتلك الاقطار ولا سيما الناطقة باللغة التركية ،وقد احتلت هذه الاقطار المرتبة الخامسة بالنسبة للصادرات التركية ، اذ بلغت صادراتها الى تلك الاقطار ٠,٥٣١بليون دولار وبنسبة ٤,٥% سنة ١٩٩٠ ارتفعت الى ٠,٨٣٩ بليون دولار وبنسبة ٥,٧ % سنة ١٩٩٢ واصبحت ٢,٠٦٦ بليون دولاروبنسبة ٩,٢% من اجمالي الصادرات التركية سنة ١٩٩٥ ثم استمرت بالارتفاع في السنوات اللاحقة حتى وصلت الى ٣,٩٥٦ بليون دولار وبنسبة ٦,٣ % من اجمالي الصادرات التركية سنة ٢٠٠٤ .الا انه ونتيجة الازمة المالية التي واجهتها روسيا الاتحادية سنة ١٩٩٨ التي اثرت تأثيراً سلبياً في الطلب الكلي لتلك الاقطار على الصادرات التركية ، مما ادى الى انخفاض الصادرات التركية الى ١,٦٤٩ بليون دولار و ١,٩٨ بليون دولار للسنتين ٢٠٠٠ و٢٠٠١ على التوالي ، انها ارتفعت الى ٢,٢٧٩بليون دولار سنة ٢٠٠٢، واصبحت ٢,٩٦٣ بليون دولار سنة٢٠٠٣ ، واستمرت بالارتفاع حتى وصلت الى ٣,٩٥٦ بليون دولار سنة٢٠٠٤، وذلك بسبب ارتفاع طلب هذه الاقطار على السلع التركية.

تشكل روسيا الاتحادية المرتبة السادسة بالنسبة للشركاء الرئيسين لتركيا ، اذ ان الاخيرة لم تستطِعْ الاستغناء عن السوق الروسي لتصريف منتجاتها واستيراد السلع المصنعة والنفط الخام والغاز الطبيعي منها ،وذلك بحكم الموقع الجغرافي التي تتمتع به روسيا ووجود علاقات تجارية قوية بين القطرين ،اذ كانت قيمة الصادرات التركية المتوجهة الى روسيا ٠,٥٠٦ بليون دولار وبنسبة ٣,٣% من اجمالي الصادرات التركية سنة ١٩٩٣، ارتفعت الى ١,٢٣١بليون دولار وبنسبة ٧,٠% من اجمالي الصادرات التركية سنة ١٩٩٥، واصبحت ٢,٠٤٧بليون دولار وبنسبة ٧,٨% من اجمالي الصادرات التركية سنة ١٩٩٧، الا انه ونتيجة للاثار السلبية للازمة المالية الروسية والعالمية سنة ١٩٩٨، وما خلفتها من نتائج غير مرضية على الاداء الاقتصادي في المنطقة مما ادى الى انخفاض حجم التبادل التجاري بين تركيا وروسيا الاتحادية ،واصبحت الصادرات التركية اليها ٠,٦٤٤ بليون دولار وبنسبة ٢,٣% من اجمالي الصادرات التركية سنة٢٠٠٠، ولكنها بدأت بالتحسن بعد سنة ٢٠٠٢ نتيجة التحسن النسبي في اداء الاقتصاد العالمي الذي أثر بدورة في اداء التجارة العالمية من السلع والخدمات

في المجموعات الدولية المختلفة ومنها منطقة آسيا وروسيا والشرق الاوسط ، فضلاً عن ارتفاع معدل النمو في تركيا ، اذ بلغ ٦,٧% خلال سنة ٢٠٠٢ (**التقرير الاقتصادي العربي الموحد** ،٢٠٠٢ ، ٤) .اما بقية الاقطار ،وهي الاقطار الاخرى، مجموعة اقطار النافتا الصناعية وكندا واليابان واستراليا واقطار اوربا الشرقية وامريكا اللاتينية والباسفيك ،فكانت لهم حصة في الصادرات التركية، اذ تبين من (الجدول-٢٠)، ان قيمة الصادرات التركية اليها ، بلغت ١,٠٧بليون دولار وبنسبة ٣٦,٩% من اجمالي الصادرات التركية سنة١٩٨٠ ، انخفضت الى ٠,٧٢٠بليون دولار وبنسبة ٩% من اجمالي الصادرات التركية سنة١٩٨٥ ، وسجلت اعلى قيمة لها سنة١٩٨٨ ، اذ بلغت ٥,٨٠٠بليون دولار وبنسبة ٤٩,٧% من اجمالي الصادرات التركية ، ويرجع السبب الى تزايد طلب هذه الاقطار على السلع التركية المصدرة، الا ان الاهمية النسبية لهذه المجموعة انخفضت الى ١٠,٥% سنة٢٠٠٠ ، واصبحت ٩,٥% سنة٢٠٠٤ ، وذلك نتيجة تحول العلاقات التجارية التركية باتجاه شركائها التجاريين الاخرين كالاتحاد الاوربي والشرق الاوسط وجمهوريات آسيا الوسطى والولايات المتحدة وزيادة نسبة مساهمتهم في السوق التركي.

٢-٣-٢ : التوزيع الجغرافي للاستيرادات التركية

يتميز التوزيع الجغرافي للاستيرادات التركية بانتشاره الواسع ، وذلك لاعتماد تركيا على السلع والمنتجات المتنوعة من اسواق العالم المختلفة لسد احتياجاتها منها نتيجة تزايد الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية ، وحاجة القطاعات السلعية ومنها القطاع الصناعي الى الاستيرادات من السلع الراسمالية والوسيطة، وقد حاولت تركيا منذ بداية الثمانينيات بتنويع مصادر استيراداتها بالتوجه الى الاسواق الجديدة ، ومنها ، جمهوريات آسيا الوسطى والشرق الاوسط وشرق آسيا وروسيا الاتحادية وغيرها ، وذلك لتقليل اعتمادها على الاقطار الصناعية والمتقدمة واقطار منظمة التعاون والتنمية .وقد بقي الاتحاد الاوربي الشريك التجاري الرئيسي مع تركيا ، اذ بلغت حصته من الاستيرادات التركية ٥٠% كمتوسط لمدة الدراسة. ويبين الجدول (٢٢) التوزيع الجغرافي للاستيرادات التركية من المجموعات الدولية المختلفة للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤) ، اذ يلاحظ ان مجموعة الاتحاد الاوربي قد احتلت مكان الصدارة بين المجاميع الدولية التي تستورد منها تركيا ، اذ بلغت حصتها ٥٠,١% من اجمالي الاستيرادات كمتوسط لمدة الدراسة. ويتضح من الجدول المذكور ان استيرادات الاتحاد الاوربي من تركيا بلغت ٢,٥٩بليون دولار وبنسبة ٣٢,٧% من اجمالي الاستيرادات التركية سنة١٩٨٠، ارتفعت الى ٤,١٨٠ بليون دولار وبنسبة ٣٩,٩% من اجمالي الاستيرادات سنة ١٩٨٥، واصبحت ٩,٩٣٠ بليون دولار وبنسبة ٤٥% من اجمالي الاستيرادات سنة١٩٩٠، واستمرت بالارتفاع حتى وصلت الى ٢٦,٦١٠بليون دولار وبنسبة ٤٨,٨% من اجمالي الاستيرادات التركية

سنة٢٠٠٠ واصبحت ٤٢,٣٤٧ بليون دولار وبنسبة ٤٣,٤% من اجمالي الاستيرادات التركية سنة٢٠٠٤، وذلك لتوجه تركيا نحو الاتحاد الاوربي نتيجة الاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي يتمتع به ، فضلاً عن تغير ذوق المستهلك التركي باتجاه المنتجات الاوربية.ويلاحظ حدوث الزيادات في قيمة الاستيرادات خلال سنوات الدراسة ، باستثناء بعض السنوات، وهي ، ١٩٩٣ و١٩٩٧ و ٢٠٠١ وذلك نتيجة حدوث الازمة الاقتصادية لتركيا والتدهور في قيمة العملة المحلية مما ادى الى انخفاض قدرتها الشرائية في السوق **(European Commission,2003, 14)**.

كما ان الزيادات التي حصلت في الاستيرادات كانت نتيجة تزايد الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية وعدم القدرة على انتاج السلع الرأسمالية والصناعية التي تحتاجها تركيا لتنمية القطاعات السلعية (كالقطاع الصناعي والزراعي ، والقطاعات الاخرى) مما ادى الى استيراد السلع الراسمالية والوسيطة وحتى الاستهلاكية لتحقيق النمو والتطور الاقتصادي في تركيا **(Repuplic of Turkey, 2004, 14)**.

ويلاحظ من الجدول (٢١) ان اقطار الشرق الاوسط جاءت بالمرتبة الثانية بين المجاميع الدولية خلال عقد الثمانينيات بالنسبة لنصيبها من الاستيرادات التركية ،وذلك لوجود علاقات تجارية مع الاقطار العربية من اجل توثيق العلاقات العربية والاسلامية على الصعيد الدولي ، مما ادى الى انفتاح تركيا على جميع هذه الاقطار ،معززة العلاقات التجارية مع تركيا (الطويل ،٢٠٠٤، ٥٠) اذ كان نصيبها من الاستيرادات التركية ٠,٥٩٠ بليون دولار وبنسبة ١١,١% سنة ١٩٨٠، ارتفع الى ٣,٤٥٧بليون دولار وبنسبة ٣٢,٣% من اجمالي الاستيرادات التركية سنة١٩٨٥، ولكن تدهور الظروف السياسية في المنطقة وحدوث حرب الخليج الثانية سنة ١٩٩٠ والسنوات التي اعقبت هذه الحرب ، ادت الى التأثير السلبي على الاستيرادات التركية من الشرق الاوسط والاقطار العربية ولا سيما العراق الذي يعد البوابة الرئيسة لتركيا نحو اسواق الخليج العربي ، وخاصة ان القسم الاكبر من الاستيرادات التركية هي من النفط الخام ومشتقات الطاقة ، مما ادى الى تراجع قيمة استيراداتها من هذه الاقطار الى ٢,٧٢٠بليون دولار وبنسبة ١٢,٣% من اجمالي الاستيرادات التركية سنة ١٩٩٠ ، واصبحت ٢,٧١٣بليون دولار وبنسبة ٧,٦% من اجمالي الاستيرادات التركية سنة١٩٩٥ ، وارتفعت الى ٤,١٦ بليون دولار وبنسبة ٧,٧% من اجمالي الاستيرادات التركية سنة ٢٠٠٠ ، ومن ثم اصبحت ٥,١١٤ بليون دولار وبنسبة ٥,٣% من اجمالي الاستيرادات التركية سنة٢٠٠٤ .ويرجع السبب الى ازدياد توجه تركيا نحو آسيا الوسطى والجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفيتي وروسيا الاتحادية واستمرار تكثيف جهودها للانضمام الى الاتحاد الاوربي ، فضلاً عن عدم وجود الاستقرارالسياسي في المنطقة مما يعرض العلاقات التجارية

الى تقلبات مستمرة . وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٩٠ ، بدأ اتجاه التوزيع الجغرافي للاستيرادات التركية بالتغيير ، اذ وجدت تركيا من جمهوريات آسيا الوسطى سوقا" لتصريف منتجاتها الاستهلاكية ،اصبحت الشريك الرئيس لها. اذ كانت الاستيرادات التركية من اسواق هذه الجمهوريات بلغت ١,٢٤٧بليون دولار بنسبة ٥,٦% من اجمالي الاستيرادات التركية سنة١٩٩٠ ،ارتفعت الى ٣,٣١٥ بليون دولار بنسبة ٩,٣% من اجمالي الاستيرادات التركية ١٩٩٥واستمرت بالارتفاع الى ان وصلت الى ٥,٦٩٣ بليون دولار وبنسبة ١٣,٢% سنة٢٠٠٤. وقد بلغت الاهمية النسبية للاستيرادات التركية من هذه الجمهوريات ٧,٧% كمتوسط لمدة الدراسة ،وعلى الرغم من النكسات التي حدثت في آذربيجان وجميع اقطار آسيا الوسطى ، الا ان تركيا قامت بتوسيع العلاقات التجارية وعقد الاتفاقيات الثنائية مع هذه الاقطار (**الجاسر** ، ٢٠٠٢، ٣٢١). وقد جاءت الولايات المتحدة بالمرتبة الثالثة خلال المدة (١٩٨٠– ٢٠٠٤) ، اذ تعد تركيا من الاسواق الرئيسة لتصريف المنتجات الامريكية ، وقد كانت الاستيرادات التركية منها، قد بلغت ٥٤,٥١٥ بليون دولار وبنسبة ٦,٦% من اجمالي الاستيرادات التركية كمتوسط خلال تلك المدة. وان التراجع في الاهمية النسبية للاستيرادات التركية من الولايات المتحدة بدأ منذ سنة١٩٩٥، اذ انخفض اعتماد تركيا على السلع الامريكية ،متوجهة نحو الاتحاد الاوربي واسواق آسيا الوسطى ،وجاءت روسيا الاتحادية بالمرتبة الرابعة من حيث استيرادات تركيا ،اذ بلغ قيمة ما استوردته منها،٠,١٣١ بليون دولار وبنسبة ٢,٥% من اجمالي الاستيرادات التركية سنة١٩٨٠ ، ارتفعت الى ٢,٠٨٢ بليون دولار وبنسبة ٥,٨% سنة١٩٩٥ ، واصبحت ٠,٨٨٧ بليون دولار وبنسبة ٧,٢% من اجمالي الاستيرادات التركية سنة ٢٠٠٠ واستمرت بالارتفاع حتى وصلت الى ٩,٠٢٧ بليون دولار وبنسبة ٩,٣% من اجمالي الاستيرادات التركية سنة ٢٠٠٤ ، والسبب يعود الى ان الجزء الاكبر من الاستيرادات التركية من روسيا كان يتركز في الطاقة والغاز الطبيعي.

وجاءت الاقطار الافريقية بما فيها اقطار شمال افريقيا بالمرتبة الخامسة من حيث نصيبها من الاستيرادات التركية ، اذ ان مجموع ما استورد منها بلغ ١٩٨,٤٦بليون دولار بنسبة ٤,٣٤% خلال طيلة مدة الدراسة

الفصل الثالث

تحليل نتائج التقدير لأثر الهيكل السلعي للتجارة الخارجية التركية مع العالم والاتحاد الاوربي في النمو الاقتصادي

٣ . ١: الاستعراض المرجعي للنماذج القياسية المستخدمة في الدراسات السابقة.

٣ . ٢: تقدير اثر مكونات الهيكل السلعي للتجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لتركيا مع العالم والاتحاد الاوربي للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤).

تمهيد:

سيتم التعرف على تأثيرالهيكل السلعي للتجارة الخارجية التركية بجانبيه الصادرات والاستيرادات مع العالم والاتحاد الاوربي على النمو الاقتصادي ،وهناك اقتصاديون اخذوا بفكرة تاثير بعض المتغيرات الاقتصادية ومن ضمنها الصادرات والاستيرادات في الناتج المحلي الاجمالي ، وهذا ما سيعرض في المبحث الاول ، اما المبحث الثاني ، فيتناول وصف النماذج المستخدمة في التقدير ، ويركز على تقدير وتحليل اثرمكونات الهيكل السلعي للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي لتركيا مع العالم والاتحاد الاوربي للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤).

٣ . ١:الاستعراض المرجعي للنماذج القياسية المستخدمة في الدراسات السابقة

تضمنت الدراسات الاقتصادية التي اهتمت بدورالصادرات والاستيرادات في النمو الاقتصادي اتجاهاً واضحاً وهوتحليل أثر الصادرات والاستيرادات السلعية التجميعية أو التفصيلية بوصفها متغيرات مستقلة من ضمن المتغيرات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي بوصفه متغيراً تابعاً، ومنها؛ دراسة الاقتصادي وول **(D.Wall)** سنة ١٩٦٨ عن عينة شملت (١٢) قطراً نامياً ، خلال المدة (١٩٥٥ . ١٩٦٢) ، اذ أوضحت العلاقة بين الاستيرادات التجميعية والتفصيلية والناتج المحلي الاجمالي ، وباستخدام نموذجي الانحدار الخطي (البسيط والمتعدد) في التقدير ، على وفق النماذج التقديرية الآتية:

$$GDP=a_0 +a_1M_t$$
$$GDP=B_0+B_1M_{t-1}$$
$$GDP= \theta+\theta M_1+\theta 2(M2)_{t-1}$$
$$Log\ GDP =\lambda 0+\lambda 2LogM$$

إذ ان :

GDP= الناتج المحلي الاجمالي.

Mt= الاستيرادات في الفترة **(t)**.

Mt-1= الاستيرادات في الفترة السابقة.

a_0, a_1, B_0, B_1= معلمات النموذج التقديري.

وقد أثبتت نتائج التقدير للنماذج في اعلاه، وجود العلاقة الايجابية والمعنوية بين الاستيرادات والناتج المحلي الاجمالي لاربعة من الاقطار المشمولة في الدراسة ، وذلك من خلال التغيرات التي تطرأ على الناتج المحلي الاجمالي نتيجة التغيرات في نمو الاستيرادات **(الكواز ، ١٩٩٥ ، ١٠٣ . ١٠٤)**.

وفي دراسة حسين عجلان حسن ،سنة١٩٨١، لتقديروتحليل العلاقة بين الاسيترادات السلعية التفصيلية والناتج المحلي الاجمالي، للمدة (١٩٦٤ . ١٩٧٨)، وذلك باختبار العلاقة

بين الاستيرادات الراسمالية والوسيطة والاستهلاكية بوصفها متغيرات مستقلة تؤثر على قيمة الناتج المحلي الاجمالي بوصفها متغيراً تابعاً، وباستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، إذ اتخذ النموذج التقديري الشكل الآتي :

$$\mathbf{Log\ GDP=B_0+B_1LogMK+B_2LogMI+B_3LogMC}$$

إذ ان:

GDP = الناتج المحلي الاجمالي .

MK = الاستيرادات من السلع الراسمالية

MI = الاستيرادات من السلع الوسيطة.

MC = الاسيترادات من السلع الاستهلاكية.

$\mathbf{B_0, B_1, B_2, B_3}$= معلمات النموذج التقديري.

واثبتت نتائج التقدير ، ان هناك علاقة قوية بين الاستيرادات السلعية من الاصناف الثلاث المذكورة والناتج المحلي الاجمالي ، اذ يشير معامل الارتباط**(R)** البالغ ٩٨% الى ان ٩٨% من التغيرات التي حدثت في المتغير التابع كانت بسبب التغير الحاصل في المتغيرات المستقلة الثلاث. كما ان تأثير الاستيرادات من السلع الراسمالية كان أكبر من تأثير كل من السلع الاستهلاكية والوسيطة (**عجلان** ،١٩٨١ ، ٢٧٠ . ٢٧١).

اما دراسة طه يونس حمادي ، سنة١٩٨٥ عن تاثر الاستيرادات من السلع الوسيطة على نمو قطاع الصناعة التحويلية في العراق وتطوره في المدة (١٩٥٩– ١٩٨٠)، مستخدمةً اسلوب الانحدار الخطي المتعدد ، على وفق الصيغ الاربعة : الخطية ، واللوغارتيمية المزدوجة ، وشبه اللوغارتيمية ، بحسب الحالتين السكونية والحركية، وقد اتخذ النموذج التقديري الصيغة الآتية :

$$\mathbf{Y=B_0+B_1MK+B_2MI+B_3MC+\ B_4MR+B_5T+U}$$

إذ ان:

Y= الانتاج

MK= الاستيرادات من السلع الراسمالية.

MI= الاستيرادات من السلع الوسيطة.

MC= الاستيرادات من السلع الاستهلاكية.

MR= الاستيرادات من المواد الاولية.

T = الزمن.

U = المتغير العشوائي.

$\mathbf{B_0, B_1, B_2, B_3, B_4, B_5}$ = معلمات النموذج التقديري.

وتوصلت الدراسة الى أن الاسيترادات من السلع الوسيطة ذات تأثير واضح في كمية الانتاج سواء بأخذ متغير الزمن مع التخلف الزمني او بدونه (حمادي ،١٩٨٥ ، ٢١٨ – ٢٢٢).

وفي دراسة رشاد مهدي هاشم سنة ١٩٩١ ، عن اثر الصادرات الصناعية على النمو الاقتصادي في تركيا للمدة (١٩٦٨ . ١٩٨٨) ، فقد استخدمت اسلوب الانحدار الخطي البسيط والمتعدد،واعتمدت على النموذج الاقتصادي لجنري الاتي :

$$Y= Du+Eu+Zt+Idt$$

إذ ان :

Y= قيمة الانتاج الصناعي.

E= الصادرات الصناعية.

D= الاستهلاك (الطلب المحلي على السلع الصناعية).

Zt=العرض الكلي في الفترة **t**.

I = نسبة الانتاج المحلي الى العرض الكلي.

واستنتجت ان هناك علاقة قوية بين النمو الصناعي وحجم الصادرات الصناعية، فضلاً عن ان النمو الصناعي في تركيا قد تاثر ببعض المصادر الاساسية للنمو،على الرغم من التباين في تأثير كل مصدر من هذه المصادر (**رشاد مهدي هاشم** ، ١٩٩١ ، ٢٦٨ . ٢٧٤).

اما دراسة سعد محمود الكواز ، سنة١٩٩٥ ، عن تحليل هيكل الاستيرادات السلعية التجميعية والتفصيلية في العراق ،وبالاعتماد على البيانات للمدة (١٩٥٨ . ١٩٩٠)، فقد بينت ان للاستيرادات التجميعية والتفصيلية الاثر الايجابي والمعنوي على الناتج المحلي الاجمالي ، والقطاع السلعي الزراعي والصناعي في العراق ،مستخدماً نموذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، وفق الصيغ الاربع، الخطية، واللوغارتيمة المزدوجة، ونصف – اللوغارتيمة للطرفين، وقد اتخذ النموذج التقديري على المستوى التجميعي الشكل الآتي :

$$GDP= B_0+B_1L+B2C_{t-3}+B_3M+B_4D+U$$

إذ ان:

GDP= الناتج المحلي الاجمالي

L= اجمالي القوى العاملة

Ct-3= راس المال الثابت على مستوى القطر بتخلف زمني

M= اجمالي الاستيرادات

D= المتغير الوهمي

B_0,B_1,B_2,B_3,B_4= معلمات النموذج التقديري

اما النموذج على المستوى التفصيلي ، فقد اتخذ الصيغة التقديرية الاتية :

$$GDP= B0+B_1MK+ B_2MI+ B_3MC+ B_4MR+ B_5D+U$$

إذ أن:

GDP= الناتج المحلي الاجمالي

MK= الاستيرادات الراسمالية

MI= الاستيرادات الوسيطة

MC= الاستيرادات الاستهلاكية

MR= استيرادات المواد الاولية

D= المتغير الوهمي

اذ تشير النتائج التقديرية للنموذج الى وجود العلاقة القوية والمعنوية بين الاستيرادات التجميعية والناتج المحلي الاجمالي (مع النفط) ، مما يؤكد وجود تأثير قوي للاستيرادات على النمو الاقتصادي ، خاصة وان مدة الدراسة المذكورة كانت تمثل بداية مرحلة التطور الاقتصادي في العراق ، والتي تتطلب زيادة الانفاق على المشاريع التنموية والاستثمارية لتلبية احتياجات الخطط التنموية في القطر.كما توصلت الدراسة الى ان الاستيرادات تؤثر بشكل واضح ومعنوي على الناتج المحلي الاجمالي مع النفط ، ويحدث العكس اذا تم استبعاد القطاع النفطي ،حيث سيكون للاستيرادات تاثير غير معنوي على الناتج المحلي الاجمالي (**الكواز ، ١٩٩٥ ، ١٠٨. ١٣٦**).

اما دراسة الدكتور أثيل عبد الجبار الجومرد ومثنى عبد الرزاق الدباغ ،سنة ١٩٩٥ عن اثر نمو الصادرات في النمو الاقتصادي في الاقطار النامية وبالأشارة لتركيا للمدة(١٩٦٣ ـ ١٩٩٤)، فقد استخدمت طريقتي ، المربعات الصغرى الاعتيادية (**OLS**)، والمربعات الصغرى ذات مرحلتين (**2SLS**) ، وذلك باخذ النموذج التقديري الآتي :

$$G_t = a_0+a_1X_t+a_2\ G_{t-1}+U_1$$

إذ ان :

Gt = معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للسنة ذاتها.

X_t= الصادرات في الفترة **t**.

G_{t-1} = معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للسنة السابقة.

a_0, a_1, a_2 = معلمات النموذج التقديري.

U = المتغير العشوائي.

وقد اظهرت النتائج عدم وجود تاثير معنوي لمعدل نمو الصادرات في الناتج المحلي الاجمالي في تركيا ،اذ تبين ان معدل النمو الاقتصادي فيها يتأثر بجانب العرض وليس بجانب الطلب ،فضلاً عن وجود اختلاف في السياسات الاقتصادية المتبعة في التجارة الخارجية خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات ،والتي بينت عدم وجود تأثيرواضح لتلك السياسات على النمو الاقتصادي (**الجومرد والدباغ ، ١٩٩٥ ، ١٦٣ . ١٧٦**).

وفي دراسة عبد الحميد سليمان ظاهر، سنة ١٩٩٦، عن اثر الصادرات المصنعة في النمو الاقتصادي لعينة من الاقطار النامية والتي بلغت ١٥ قطراً للمدة (١٩٥٢– ١٩٩٠)، مستخدماً اسلوب السلاسل الزمنية في الدراسة ، واسلوب دالة الانتاج في التقدير، وقد اتخذ النموذج التقديري الشكل الآتي :

$$\mathbf{Log\ Y= Log\ A+aLogL+bLogK+cLogE}$$

إذ ان :

Y= الناتج المحلي الاجمالي .

Kو **L** = راس المال والعمل .

aو **b** و**c**=معلمات النموذج التقديري.

E= المتغير العشوائي .

واستنتجت ان اجمالي الصادرات ذات تأثير واضح في النمو الاقتصادي للاقطار النامية، وقد قسم مدة الدراسة الى مدتين :الاولى (١٩٥٢ – ١٩٧٢)، والثانية (١٩٧٣– ١٩٩٠)، اذ تبين ان أثر هذه الصادرات يزداد مع تطور عملية التنمية بالنسبة لعينة الاقطار المشمولة بالدراسة، واتضح ان أثر الصادرات كان ضعيفاً في المدة الاولى وقوياً في المدة الثانية (**عبد الحميد سليمان ظاهر ، ١٩٩٦ ، ١٦٢ – ٢١٤**).

واوضحت دراسة سوعيد محمد علي فركاجي سنة ١٩٩٩، اثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي للجزائر للمدة (١٩٧٠ – ١٩٩٤)، مستخدماً اسلوب الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لتقدير اثر الصادرات والاستيرادات التجميعية والتفصيلية على الناتج المحلي الاجمالي ، واتخذت النماذج التقديرية الصيغ الآتية:

– النموذج التقديري لاثر الصادرات على الناتج المحلي الاجمالي :

$$\mathbf{GDP_t=B_0+ B_1X_{t-1}+B_2D+B_3T+U}$$

إذ أن:

GDP=الناتج المحلي الاجمالي

Xt-1= الصادرات في الفترة السابقة.

D= المتغير الوهمي

T= الزمن.

U= المتغير العشوائي.

B_0,B_1,B_2,B_3= معلمات النموذج التقديري.

– النموذج التقديري لأثر الاستيرادات على الناتج المحلي الاجمالي:

$$LogGDPt=B0+B1LogMt-1+B2D+U$$

إذ ان :

GDP = الناتج المحلي الاجمالي..

Mt-1= اجمالي الاستيرادات من السلع والخدمات في الفترة السابقة.

D= المتغير الوهمي.

T= الزمن .

U= المتغير العشوائي.

B_0,B_1,B_2= معلمات النموذج المقدر.

اذ اشارت النتائج التقديرية للنموذج ان التغيرات الحاصلة في الصادرات التجميعية لها اثرايجابي على معدل النمو الاقتصادي ،كما تبين ان للاستيرادات من السلع الوسيطة والراسمالية ذات تاثير في النمو الاقتصادي خلال مدة الدراسة (**فركاجي** ، ١٩٩٩ ، ١٠١– ١١٠).

اما دراسة مراد دوكانلار (**M.DoGanlar**) سنة ١٩٩٩ عن تحليل هيكل التجارة الخارجية التركية وتاثيرات برنامج التصحيح الهيكلي ، فقد استندت على البيانات للمدة (١٩٧٥ . ١٩٩٤)، مستخدمةً اسلوب الانحدار الخطي البسيط ، اذ اتخذ النموذج التقديري الصيغة الاتية :

$$Y= B_t+aY_{t-1} +U$$

إذ ان :

Y= الانتاج المحلي.

Y_{t-1}= الانتاج في الفترة السابقة.

U= المتغير العشوائي.

T= الزمن.

B,a= معلمات النموذج التقديري.

وتبين انه هناك عدة متغيرات تؤثر على النمو الاقتصادي منها الصادرات والاستيرادات ومعدل التبادل التجاري ، واستنتج بان برنامج التصحيح الهيكلي أدى الى تغيير مسار نمو الصادرات التركية والتأثير على النمو الاقتصادي. (**M.DoGanlar , 1999, 2-8**).

يتبين من عرض الدراسات التجريبية القياسية انها اهتمت بتحليل تأثير هيكل التجارة من ضمنها الصادرات والاستيرادات بوصفها متغيرات تؤثر في النمو الاقتصادي لأقطار مختلفة ، ولكن لم تشتمل على دراسة أثر متغيرات الصادرات والاستيرادات التفصيلية على الناتج المحلي الاجمالي لتركيا في تجارتها مع العالم والاتحاد الاوربي للمدة (١٩٨٠– ٢٠٠٤)، وهذا ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة. وسيتم تحليل نتائج التقدير لأثر مكونات الصادرات والاسيترادات على الناتج المحلي الاجمالي في المبحث الثاني.

٣ . ٢: تقدير اثر مكونات الهيكل السلعي للتجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لتركيا مع العالم والاتحاد الاوربي للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤):

ان دراستنا تقوم بتقدير أثر الصادرات والاستيرادات حسب التصنيف الدولي في النمو الاقتصادي لتركيا مع الاتحاد الاوربي للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤) وسيكون النموذج على المستوى التفصيلي ضمن دالة الانتاج المتمثلة بالناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة،معتبرين الصادرات والاستيرادات لهما التصنيف السلعي نفسه، كما سيتم تناول تحليل نتائج التقدير لاثرمكونات الهيكل السلعي للتجارة الخارجية التركية واثره على النمو الاقتصادي مع العالم والاتحاد الاوربي ،وكالآتي:

٣ . ٢ . ١: تقدير أثر الصادرات والاستيرادات حسب التصنيف الدولي في النمو الاقتصادي لتركيا مع الاتحاد الاوربي للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤)،وكالآتي :

١ – اثر الهيكل السلعي للصادرات التفصيلية لتركيا مع العالم على الناتج المحلي الاجمالي للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤) :

سيتم تقسيم الصادرات التفصيلية لتركيا مع العالم على وفق التصنيف الدولي لمنظمة التجارة العالمية، والمتضمنة (السلع الزراعية، والصناعية، والتعدين، والاخرى) وبيان تأثيراتها على الناتج المحلي الاجمالي لتركيا وتستبعد السلع الاخرى كونها فقرة توازنية، وان النموذج التقديري سيكون كالآتي :

$$GDP= B_0+B_1 XA+ B_2XI + B_3XN+U \ldots\ldots \ldots.(١)$$

إذ ان :

GDP = الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة.

XA= الصادرات من السلع الزراعية

XI= الصادرات من السلع الصناعية.

XN= الصادرات من سلع التعدين.

U= المتغير العشوائي

B_0, B_1, B_2, B_3= معلمات النموذج التقديري .

٢ – اثر الهيكل السلعي للاستيرادات التفصيلية لتركيا مع العالم على الناتج المحلي الاجمالي للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤):

سيتم تقسيم الاستيرادات التفصيلية لتركيا مع العالم حسب التصنيف الدولي الى اربع مجاميع، وهي، (السلع الزراعية، والصناعية، والتعدين، والاخرى)، وبيان تاثيراتها في الناتج المحلي الاجمالي لتركيا، وكما في النموذج اللوغاريتمي التقديري الاتي :

$$Log\ GDP= B_0+B_1 log\ Ma+B_2 log\ Mi + B_3 log\ Mn + B_4 log\ Mo \quad \ldots(2)$$

إذ ان :

GDP= الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة.

MA= الاستيرادات من السلع الزراعية .

MI= الاستيرادات من السلع الصناعية.

MN= الاستيرادات من سلع التعدين .

Mo= الاستيرادات من السلع الاخرى.

B_0, B_1, B_2, B_3, B_4= معلمات النموذج التقديري.

٣- أثر الهيكل السلعي للصادرات التفصيلية لتركيا مع الاتحاد الاوربي في الناتج المحلي الاجمالي للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤)، باستخدام النموذج الخطي الآتي :

$$GDP=B_0+B_1XA+B_2XI+B_3XN+U\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

٤ - أثر الهيكل السلعي للاستيرادات التفصيلية لتركيا مع الاتحاد الاوربي على الناتج المحلي الاجمالي للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤) (باستبعاد السلع الزراعية)،وباستخدام النموذج الخطي الآتي :

$$GDP=B_0+B_2MI+B_3MN+BM_0+U\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots..(4)$$

٣. ٢ . ٢ : تحليل نتائج التقدير لاثر مكونات الهيكل السلعي للتجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لتركيا مع العالم والاتحاد الاوربي للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤)

اوضح التحليل الاقتصادي لاتجاهات تطور مكونات الهيكل السلعي للتجارة الخارجية بجانبيه الصادرات والاستيرادات التفصيلية في تركيا ، انها احتلت مكاناُ هاماً في الناتج المحلي الاجمالي. كما اتضح من الدراسات الاقتصادية ان الصادرات والاستيرادات التفصيلية والاجمالية تؤثر ايجابياً على النمو الاقتصادي ، ومن اجل تبيان ذلك، سيتم تحليل نتائج التقدير لأثر الصادرات والاستيرادات التفصيلية في النمو الاقتصادي لتركيا مع العالم للمدة (١٩٨٠ - ٢٠٠٤)، ثم قياس تأثير مكونات الهيكل السلعي للصادرات والاستيرادات التركية مع الاتحاد الاوربي وتوضيح هذا الاثر في الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة نفسها.

ولغرض الوصول الى هدف الدراسة ، وباعتماد نماذج تقديرية تمثل العلاقة بين المتغيرات الداخلة في النموذج ،تم استخدام اربع صيغ من النماذج ،ووفق برنامج **(Minitab)**، وهي، الانحدار الخطي البسيط، والنموذج نصف اللوغاريتمي للطرفين (المتغير المعتمد ،والمتغيرات المستقلة)، والنموذج اللوغاريتمي. ونظراً لعدم توافق بعض النماذج المستخدمة مع النظرية الاقتصادية، لجأ الباحث الى المعالجات القياسية للوصول الى اختيار افضل النماذج المقدرة، وذلك بحذف بعض المتغيرات لقسم من حالات التقدير وهي، السلع الاخرى والمتغير الوهمي، وتم اختيار النماذج التقديرية التي اجتازت الاختبارات الاقتصادية والاحصائية والقياسية.

وتم اخذ الاختبارات الاحصائية والقياسية عند مستوى معنوية **(0.05)** للتعرف على مدى الوثوق بتقدير معلمات النموذج ،منها اختبار **(t)** للتأكد من معنوية التقديرات، والخطأ المعياري للتاكد من دقة النماذج المقدرة، ومعامل التحديد **(R)** لتفسير اثر المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج في المتغير التابع، واختبار دربن– واتسون **(DW)** لمعرفة وجود الارتباط الذاتي أو عدم وجوده **(Studenmund,2001,52-328)**.

وكانت النتائج التقديرية لاثر الصادرات التفصلية على الناتج المحلي الاجمالي مع العالم، كالآتي :

١– تحليل نتائج التقدير لاثر مكونات الهيكل السلعي للصادرات التركية مع العالم وباستخدام النموذج الخطي ، الآتي :

GDP=22.1+57.8XA+4.25Xi−97.6Xn…….(1)

S.E= (28.05) (3.35) (0.48) (30.4)

(t*)= (0.79) (3.35) (8.79) (3.20)

R= 88.7% **R^{-2}=87.1%** **$t_{(0.05)22}$=1.717**

N=25

D.W=1.88 **$dL_{(0.05)}$ =0.82** **$du_{(0.05)}$=1.75**

K= 3 **K= 3**

يتبين من خلال النموذج اعلاه انه قد اجتازت الاختبار الاقتصادي حيث اتفقت الاشارات المقدرات مع المنطق الاقتصادي ،أضف الى ذلك ان قيم المقدرات كانت مطابقة ايضاً للنظرية الاقتصادية،فعند زيادة الصادرات الزراعية بمقدار وحدة واحدة فان هذا سيؤدي الى زيادة في الناتج المحلي الاجمالي بمقدار ٥٧% ،وزيادة الصادرات الصناعية بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة في الناتج المحلي الاجمالي بمقدار ٤,٢٥ %.اما عند زيادة الصادرات التعدينية فان هذا سيؤدي الى زيادة في المتغير التابع بمقدار ٩٧% .اما عند مناقشة النموذج من الوجهة الاحصائية نلاحظ ان كل من المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج ذات تاثير معنوي على المتغير التابع ، في الوقت الذي كانت الصادرات الصناعية ذو تاثير الاكبر وذلك من خلال اختبار **(t)** حيث كانت قيمة **(t)** المقدرة اكبر من قيمة **(t)** الجدولية البالغة عند مستوى معنوية (٠,٠٥) وبدرجات الحرية (٢٢) .وهذا يعني اننا نرفض الفرضية العدمية التي

تقول ان المتغيرات المستقلة ليس لها تاثير معنوي على المتغير التابع ونقبل بالفرضية البديلة التي تؤيد معنوية المتغيرات المستقلة في تاثيرها على المتغير التابع، مما يدلل على ان زيادة الصادرات من السلع الزراعية والصناعية والتعدينية سيؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ،وهذا ما يبرر سبب توجه تركيا الى تشجيع التصدير خاصة بعد تطبيق برنامج الاصلاح الهيكلي والقيام بالإصلاحات الاقتصادية منذ سنة١٩٨٠ ولحد الان ،ووصول الصناعات التركية الى درجة من التطور والقدرة على المنافسة في السوق العالمية ،فضلاً عن قدرتها على سد جزء من الطلب المحلي المتزايد.

ويلاحظ ايضاً ان معامل التحديد المعدل ($\mathbf{R^{-2}}$) كان عالي حيث بلغ (٨٧%)مما يدلل على ان التغيرات المستقلة الداخلة في النموذج قد حددت أكثر من (٨٧%) من المتغيرات الحاصلة في المتغير التابع.وهذا يعني ان ١٣ % فقط من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي لا يشرحها هذا النموذج وهي عبارة عن التغيرات التي يسببها العوامل العشوائية. اما اختبار (**DW**) والذي يعد من الاختبارات القياسية ،فقد ظهر ان قيمة (**DW**) تساوي (١,٨٨)وعند مقارنتها مع قيمة (**dL**) و(**du**)بمستوى المعنوية (٠,٠٥) نلاحظ ان تلك القيمة هي اكبر من (**du**) وأقل من **du**– **4** مما يعني انه ليس هناك ارتباط ذاتي بين القيم المتسلسلة للمتغير العشوائي.

٢– تحليل نتائج التقدير لاثر مكونات الهيكل السلعي للاستيرادات التركية من العالم على الناتج المحلي الاجمالي للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤)وباستخدام النموذج اللوغاريتمي:

logGDP=3.37+0.086logMA+0.435logMi+0.103log Mn+ 0.053logXo …(2)

S.E = (0.14) (0.08) (0.07) (0.10) (0.01)

(t*) = (23.5) (1.08) (6.10) (0.95) (2. 82)

R=96.4%	**R^{-2}=95.5%**	**$t_{(0.05)22}$=1.717**
		n = 25
D.W=1.11	**$dL_{(0.05)}$=1.04**	**$du_{(0.05)}$=1.75**
	K=4	**K=4**

يتبين من النموذج (2) انه قد اجتاز الاختبارالاقتصادي حيث اتفقت اشارات المقدرات مع منطق النظرية الاقتصادييية،فعند زيادة الاستيرادات من السلع الصناعية بمقدار وحدة واحدة

فان هذا سيؤدي الى الى زيادة في الناتج المحلي الاجمالي ب (**0.435**) وحدة.اما من ناحية الاختبارات الاحصائية نلاحظ ان المتغير الاستيرادات الصناعية الداخلة في النموذج ذات تاثير معنوي على المتغير التابع في الوقت الذي كانت الاستيرادات من السلع الزراعية والتعدينية غير معنوياً.ويتبين التاثير الاكبر للاستيرادات من السلع الصناعية من خلال اختبار (**t**) ،حيث كانت قيمة (**t**) المقدرة (٦,١٠) وهي أكبر من قيمة (**t**) الجدولية البالغة(١,٧١) بمستوى المعنوية (٠,٠٥)وبدرجات الحرية (٢٢) مما يعني اننا نرفض الفرضية العدمية التي تقول ان المتغيرات المستقلة ليس لها تاثير معنوي على المتغير التابع ونقبل بالفرضية البديلة التي تؤيد معنوية المتغيرات المستقلة في تاثيرها على المتغير التابع. وهكذا نجد ان للاستيرادات من السلع الصناعية تاثيراً ملحوظاً في زيادة الناتج المحلي الاجمالي التركي خلال مدة الدراسة ، وذلك لزيادة الطلب المحلي فضلاً عن احتياجات التنمية ، والاصلاحات الهيكلية التي قامت بها تركيا. مما يدلل على أن تركيا استفادت من تجارتها الخارجية مع العالم في استيراد السلع الصناعية التي كان لها تأثير واضح على زيادة الناتج المحلي الاجمالي، بالمقابل حاولت أن تخفض من نسبة استيراداتها من السلع الزراعية والتعدينية والتي تمتلك نوعاً من الاكتفاء الذاتي في سد احتياجات الطلب المحلي .اما عند ملاحظة معامل التحديد المعدل ،حيث بلغ (٩٥,٥%) مما يدلل على ان المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج قد حددت أكثر من (٩٥%) من التتغيرات الحاصلة في المتغير التابع وهذا يعني ان ٤,٥%من التغيرات تعود الى العوامل الاخرى والتي لم يتم تحديدها في النموذج اي العوامل العشوائية. اما من ناحية الاختبارات القياسية ، فقد ظهر ان قيمة (**DW**) تساوي (١,١١) وعند مقارنتها مع قيمة (**dL**)و (**du**) بمستوى المعنوية (٠,٠٥) نلاحظ ان تلك القيمة هي اصغر من قيمة (**du**) وأكبر من (**dL**) أي انها تقع في منطقة عدم التاكد ،ولكن اقرب من منطقة القبول الى الرفض،مما يدلل على عدم وجود الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج.

٣ – النموذج التقديري لاثر مكونات الهيكل السلعي لصادرات تركيا مع الاتحاد الأوربي في الناتج المحلي الاجمالي باستخدام النموذج الخطي ،وكالآتي :

GDP=26.9+67.2XA+0.19Xi+44.2Xn……(3)

S.E = (11.05) (0.21) (0.17) (0.07)

(t)= (2.44) (5.13) (0.09) (1.28)

$R = \%91.8\%$ $R^{-2} = 90.6\%$ $t_{(0.05)22} = 1.717$

$n = 25$

$D.W = 1.75$ $dL_{(0.05)} = 0.82$ $K = 3$ $du_{(0.05)} = 1.75$ $K = 3$

يتبين من النموذج اعلاه ، انه قد اجتازالاختبار الاقتصادي ،حيث اتفقت اشارات المقدرات مع منطق النظرية الاقتصادية،.فقد بلغ معامل التاثير للصادرات الزراعية على الناتج المحلي الاجمالي نسبة (٥٧,٨%)،ومعامل التاثير للصادرات التعدينية على المتغير التابع (٤٤,٢%)، في حين كانت معامل التاثير للصادرات الصناعية على المتغير التابع منخفضاً والتي بلغ (٠,١٩).

اما من الوجهة الاحصائية ،نلاحظ ان كل من المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج ذات تاثير معنوي على المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي)،ويلاحظ ان الصادرات الزراعية والتعدينية كانت ذو تاثير اكبر من الصادرات الصناعية من خلال نسبة المعلمات، مما يدلل على عدم قدرة الصناعة التركية في تصدير هذين النوعين من السلع لأسباب تتعلق بضعف قدرة الإنتاج وعدم قدرتها في منافسة السلع الصناعية الأوربية ، فضلاً عن التوجه نحو سد حاجة الطلب المحلي من خلال إستراتيجية تعويض الاستيرادات. ومن خلال اختبار(**t**) ،نجد ان قيمة (**t**) المقدرة للصادرات الزراعية البالغة (٥,١٣) أكبر من قيمة (**t**) الجدولية والبالغ (١,٧١) في مستوى معنوية (٠,٠٥)وبدرجات الحرية (٢٢) وهذا يعني اننا سنرفض الفرضية العدمية التي تقول ان المتغيرات المستقلة ليس لها تاثير معنوي على المتغير التابع ونقبل بالفرضية البديلة التي تؤيد معنوية المتغيرات المستقلة في تاثيرها على المتغير التابع . ويلاحظ ايضاً ان معامل التحديد المعدل (R^{-2}) كان عالي جداً حيث بلغ اكثر من(٩٠,٦%)،مما يدلل على ان المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج قد حددت أكثر من (٩٠%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع،ويبقى حوالي(١٠%) من التغيرات يعود الى العوامل العشوائية الاخرى والتي لم يتم تحديدها في النموذج.

اما اختبار(**DW**) والذي يعد من الاختبارات القياسية، فقد ظهرقيمة (**DW**) المقدرة (١,٧٥) ،وعند مقارنتها مع (**dL**) و(**du**) بمستوى المعنوية (٠,٠٥) نلاحظ ان تلك القيمة تساوي قيمة (**du**) وأقل من **4-du** مما يعني انه ليس هناك ارتباط ذاتي بين المتغيرات الداخلة في النموذج.

ومن نتائج النموذج،يمكن القول أن تركيا تسعى الى تعزيز علاقاتها التجارية مع الاتحاد الاوربي، اذ تعمل جاهدةً للانضمام الى عضوية الاتحاد ،اذ شكلت نسبة صادرات

تركيا الى الاتحاد الاوربي اكثر من 45% كمتوسط لمدة الدراسة (**Ministary of Foreign trade, 2004,10-13**).

٤ – تحليل نتائج التقدير لاثر مكونات الهيكل السلعي لاستيرادات تركيا من الاتحاد الاوربي للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤) وباستخدام النموذج الخطي:

$$GDP=57.0+3.86Mi+45.3Mn+5.69Mo.....(4)$$

$$S.E =(6.44)\ (1.61)\ (25.9)\ (7.57)$$

$$(t^*) = (8.84)\ (2.40)\ (1.75)\ (0.75)$$

$$R=93.5\% \quad R^{-2}=92.6\% \quad t_{(0.05)22}=1.717$$

$$n= 25$$

$$D.W= 1.60 \quad dL_{(0.05)} = 0.82 \quad du_{(0.05)} = 1.75$$

$$K= 3 \quad K = 3$$

تشير نتائج الاختبارات الاقتصادية والاحصائية والقياسية للنموذج التقديري اعلاه، الى ايجابية ومعنوية تاثيرالاستيرادات من السلع الصناعية الراسمالية والتعدينية ، فيما ظهرعدم معنوية الاستيرادات للسلع الاخرى، وقد استبعدت السلع الزراعية من النموذج لعدم معنويتها ولتأثيرها السلبي في دقة النتائج .وهذا يتماشى مع اهتمام تركيا بتطوير القطاع الصناعي خلال مدة الدراسة .فضلاً عن أن تركيا شهدت سلسلة من الاصلاحات الاقتصادية، والتي كانت محفزة لزيادة الاستيرادات من هذه السلع ، واستخدامها لإقامة الصناعات المحلية ، اذ كانت ذات تاثير ملحوظ في النمو الاقتصادي لتركيا.ومن خلال النموذج اعلاه ،نجد ان معامل التاثير للاستيرادات الصناعية على الناتج المحلي الاجمالي هو بمقدار ٣,٨٦% وللاستيرادات التعدينية ٤٥,٣% وللسلع الاخرى غير هذين النوعين ٥,٦٩% مما يدلل على وجود تاثيرملحوظ للاستيرادات التركية من الاتحاد الاوربي على زيادة الناتج المحلي الاجمالي لتركيا خلال مدة الدراسة.اما عند مناقشة النموذج من الوجهة الاحصائية فنلاحظ ان كل من المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج ذات تاثير معنوي على الناتج المحلي الاجمالي.في الوقت الذي كانت الاستيرادات الصناعية ذو التاثير الاكبر وذلك من خلال اختبار (**t**) ،حيث كانت قيمته المقدرة البالغ (٢,٤٠) أكبر من قيمة (**t**) الجدولية البالغ (١,٧١) عند مستوى معنوية (٠,٠٥) وبدرجات الحرية (٢٢)، وهذا يعني اننا نرفض الفرضية العدمية التي تقول ان المتغيرات المستقلة ليس لها تاثير المعنوي على المتغير التابع ونقبل بالفرضية البديلة التي تؤيد معنوية المتغيرات المستقلة في تاثيرها على المتغير التابع.كما ويلاحظ من النموذج

السابق ان معامل التحديد المعدل (R^{-2}) كان عالي ،حيث بلغ (٩٢,٦%) مما يدلل على ان المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج قد حددت أكثر من (٩٢%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، وان (٧,٤%) من التغيرات تعود الى العوامل الاخرى والتي لم يتم تحديدها في النموذج.

اما من ناحية الاختبارات القياسية، نلاحظ ان قيمة (**DW**) في النموذج بلغ(١,٦٠)وعند مقارنتها مع قيمة (**dL**) و(**du**) عند مستوى معنوية (٠,٠٥)نلاحظ ان تلك القيمة تقع في منطقة عدم التأكد او غير الحاسمة ولكنها اقرب الى منطقة القبول من الرفض ، وهذا يعني ان النموذج اجتاز الاختبار القياسي من خلال انعدام وجود الارتباط الذاتي بين المتغيرات الداخلة في النموذج.وهذا يؤثر على استخدام نتائج التقدير في التنبؤوان بتم معالجة هذه المشكلة، اذ ليس في هدف هذه الدراسة اجراء التنبؤات.

مما سبق نستنتج بان تركيا استفادت من تجارتها مع العالم في تصدير مختلف انواع السلع الزراعية والصناعية والتعدينية مما كانت لها الاثرالايجابي على الناتج المحلي الاجمالي من خلال جذب العملات الاجنبية ، كما ازدادت من استيراد السلع الصناعية الراسمالية من العالم واستيراد السلع الصناعية والتعدينية معاً من الاتحاد الاوربي من أجل تطوير قطاعاتها الانتاجية وسد احتياجاتها من الآلات والمكائن والمعدات ،بالمقابل قللت من اعتمادها على الاستيرادات من السلع الزراعية نظراً لتمتعها بنوع من الاكتفاء الذاتي الامر الذي جعل تاثير الاستيرادات الزراعية ضعيف وغير كبير على زيادة الناتج المحلي الاجمالي.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

- يتضح من ملامح تطور الاقتصاد التركي، ان قطاعي الصناعة والزراعة هما من اهم القطاعات السلعية ،فضلاً عن قطاعي التعدين والتجارة الخارجية ، وقد حدثت تغيرات هيكلية في الاقتصاد التركي بعد تنفيذ برامج التصحيح الهيكلي ،بالتحول من القطاع الزراعي الى القطاع الصناعي .

. يتبين من ملامح تطور المتغيرات الاقتصادية لتركيا، ان الناتج المحلي الاجمالي ارتفع خلال مدة الدراسة نتيجة الاصلاحات الاقتصادية وتطور القطاعات السلعية ومنها القطاع الصناعي ،كما حدث تطور ملحوظ في السكان نتيجة تحسن المستوى الصحي وتقديم الخدمات ،وكذلك تزايد نسبة الاستثمارات الاجنبية المتوجهة الى تركيا ولكن ليس بالمستوى المطلوب نتيجة الظروف السياسية الداخلية والاقليمية والاقتصادية التي عانت منها تركيا

. فيما يخص الديون الخارجية تبين انها تفاقمت تفاقماً ملحوظاً خلال مدة الدراسة نتيجة عدم الاستقرار السياسي الداخلي واعتماد تركيا على المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي .كما كان هناك تطور في القوى العاملة التركية نتيجة حدوث الزيادة السريعة في السكان النشطين اقتصادياً ،فضلاً عن محدودية الاستثمارات المحلية وعجزها عن ايجاد فرص العمل للسكان.

ـ اتضح من تحليل المؤشرات الاساسية للتجارة الخارجية التركية وجود التطور المستمر في الصادرات مع العالم والاتحاد الاوربي، وذلك لتطور الصناعات السلعية ونجاحها في المنافسة الدولية واستخدام التكنولوجيا المستوردة التي ادت الى ادخال التحسينات في مستويات الانتاجية وغيرها،فضلاً عن الارتفاع الواضح في الاستيرادات الإجمالية من العالم و الاتحاد الأوربي خلال مدة الدراسة .

. تبين من عرض اتجاهات تطور الصادرات والاستيرادات ،حدوث العجز المستمر في الميزان التجاري التركي لمعظم سنوات الدراسة نتيجة تفاقم الازمات السياسية والاقتصادية والمالية ،وقد حاولت تركيا وضع حد لهذا العجز باتباع إستراتيجية تشجيع الصادرات ومحاولة تخفيض والاستيرادات المتزايدة والاستهلاك ،وتوجية الموارد نحو المشاريع الانتاجية .

ـ إن اتجاهات تطور مكونات الهيكل السلعي للتجارة الخارجية التركية اوضحت التطور الواضح في مكونات الصادرات الاجمالية الى العالم ككل ، اذ احتلت الصادرات من السلع الصناعية المرتبة الاولى ،بينما الصادرات من السلع الزراعية احتلت المرتبة الثانية ،بينما جاءت سلع التعدين بالمرتبة الثالثة .اما الصادرات مع الاتحاد الاوربي ،فقد احتلت السلع الصناعية ايضاً المرتبة الاولى من بين مكونات الهيكل السلعي للصادرات، وفي المرتبة الثانية كانت السلع الزراعية ومن ثم التعدين .

ـ حدوث التطور الملموس والتنوع الواسع في الهيكل السلعي للاستيرادات من العالم ككل، اذ احتلت الاستيرادات من السلع الصناعية المرتبة الاولى ،بينما احتلت سلع التعدين المرتبة الثانية، بينما جاءت السلع الزراعية بالمرتبة الثالثة.

اما مكونات الاستيرادات من الاتحاد الاوربي ،فقد احتلت السلع الصناعية المرتبة الاولى، ثم السلع الزراعية .

ـ تبين من اتجاهات تطور التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية التركية بشقيه الصادرات والاستيرادات خلال عقد الثمانينيات ،بانها كانت موجهة نحو الاقطار المتقدمة صناعياً ولا سيما الأقطار الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي (**OECD**) ،ومنطقة الشرق الأوسط والأقطار العربية ،إلا انه بعد سنة١٩٩٠ تغيرت اتجاهات التوزيع الجغرافي ،متوجهةً نحو الأقطار الأعضاء في الاتحاد الاوربي والأقطار الغربية.فضلاً عن ظهور الشركاء الجدد المتمثلين بأقطار آسيا الوسطى وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق وروسيا، وأقطار جنوب شرق آسيا، بالمقابل انخفض اعتماد تركيا على منطقة الشرق الاوسط ولاسيما الاقطار العربية وذلك بسبب العوامل السياسية نتيجة حرب الخليج الثانية والحصار الاقتصادي الدولي على العراق.

– تبين من تحليل نتائج التقدير لاثر مكونات الهيكل السلعي للصادرات التركية مع العالم على الناتج المحلي الاجمالي للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤)، بأن الصادرات من السلع الزراعية والصناعية ذات تأثير موجب ومعنوي ،بينما الصادرات من سلع التعدين ذات تأثير سالب وغير معنوي خلال تلك المدة .

ـ أوضحت نتائج التقدير لأثر مكونات الهيكل السلعي للاستيرادات مع العالم على الناتج المحلي الاجمالي ، بان العلاقة بين الاستيرادات التفصيلية (الزراعية والصناعية والتعدينية) والناتج المحلي الاجمالي كانت موجبة ومعنوية خلال مدة الدراسة، في حين كان تاثير السلع الاخرى سلبياً وغير معنوياً.

– كانت نتائج التقدير لأثر مكونات الهيكل السلعي لصادرات تركيا مع الاتحاد الاوربي على الناتج المحلي الاجمالي لمدة الدراسة ، كالاتي :

أ– أتضح من تحليل نتائج النموذج التقديري الخطي ، أن الصادرات من السلع الصناعية والتعدينية ذات تأثير موجب ومعنوي ، مما يدلل على أن جميع هذه الصادرات لها تأثير واضح على زيادة الناتج المحلي الاجمالي طيلة مدة الدراسة.

ب– تبين من تحليل نتائج النموذج التقديري اللوغاريتمي ، أن الصادرات التفصيلية (الزراعية والصناعية) ذات علاقة موجبة ومعنوية مع الناتج المحلي الاجمالي، بينما الصادرات التعدينية سالبة وغير معنوية .

ـ ان تحليل نتائج التقدير لاثر مكونات الهيكل السلعي لاستيرادات تركيا من الاتحاد الاوربي على الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الدراسة وباستخدام النموذج الخطي (باستبعاد السلع الزراعية)، بان الاستيرادات من السلع الصناعية والتعدينية ذات تاثير موجب

ومعنوي على الناتج المحلي الاجمالي، في حين كان تاثير استيرادات السلع الاخرى سالب وغير معنوي.

ثانياً :التوصيات

- ضرورة قيام تركيا بمجموعة من الاصلاحات السياسية والاقتصادية من اجل الوفاء بالالتزامات والشروط للانضمام الى الاتحاد الاوربي ،ومحاولة ايجاد توازن في نسبة مساهمة القطاعات السلعية وغير السلعية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ، فضلاً عن محاولة زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الذي هو اقل من افقر الاقطار المرشحة للانضمام الى الاتحاد كرومانيا وبولندا.
- تشجيع تدفق الاستثمارات نحو القطاعات الاقتصادية السلعية وخاصة قطاعي الزراعة والصناعة من اجل مواكبتها للقطاعات غير السلعية ،فضلاً عن ضرورة قيام تركيا بالغاء كل الحواجز والمعوقات ومحاولة اتباع قوانين الاتحاد الاوربي في مجال الاستثمار.
- وجود الشفافية في الاجراءات الحكومية التركية عند تنفيذ شروط صندوق النقد الدولي ولا سيما السياسات المتعلقة بالتقشف الاقتصادي وتخفيض معدلات التضخم والحد من الانفاق العسكري.
- ضرورة تطوير القطاع الصناعي والتعدين لتركيا، وترشيد الاستهلاك ،واعطاء الالوية للاستيرادات الراسمالية والوسيطة التي تساهم بالنمو الاقتصادي ، وتساعد في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.
- من الضروري اعتماد تركيا على منطقة الشرق الاوسط وآسيا في تجارتها الخارجية، ولا تكتفي بزيادة توجهها نحو الاتحاد الاوربي فقط ، لانه وبحكم المكانة المتميزة التي تتمتع بها تركيا في المنطقة ،ستؤدي الى جذب الاستثمار الاجنبي اليها وجعلها اكبر منطقة تجارية حرة ، وحلقة وصل بين العديد من المناطق والاقاليم.
- ضرورة استمرار تركيا بدعم القطاعين الصناعي والزراعي معاً واللذين يؤثران في النمو الاقتصادي ، فاهمال احد القطاعين على حساب الاخر سيعرقل عملية التنمية المتوازنة خاصة وان هناك نسبة واضحة من السكان تعيش على القطاع الزراعي.
- نظراً لوضوح تأثير استيرادات تركيا من السلع الصناعية من الاتحاد الاوربي في النمو الاقتصادي ، فمن الضروري لتركيا ان تزيد من اعتمادها على الاتحاد الاوربي ،فضلاً عن تنويع مناشئ الاستيراد من اقطار أخرى عدا الاتحاد الاوربي.

الملاحق

الجدول (- ١-)

تطور الاهمية النسبية للتركيب السلعي لهيكل الصادرات التركية

للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤)

(نسب مئوية %)

المؤشرات	الصادرات	الصاردات	صادرات	القطاعات	المجموع

السنوات	الزراعية	الصناعية	التعدين	الاخرى	
١٩٨٠	٥١,٤	٣٦	٦,٦	٦,٠	١٠٠
١٩٨١	٤٧,٢	٤٨,٧	٤,١	٠	١٠٠
١٩٨٣	٣٢,٨	٦٣,٩	٣,٣	٠	١٠٠
١٩٨٥	٢١,٦	٧٥,٣	٣,٠	٠	١٠٠
١٩٨٧	١٨,٢	٧٩,١	٢,٧	٠,١	١٠٠
١٩٩٠	١٧,٩	٧٨,٥	٣,٦	٠	١٠٠
١٩٩٢	١٥,٤	٨٢,٩	١,٨	٠	١٠٠
١٩٩٤	١٣,٦	٨٤,٩	١,٥	٠	١٠٠
١٩٩٥	١٠,٧	٨٧,٤٣	٠,٨٨	٠,٩	١٠٠
١٩٩٦	٢١,٣	٧٤,٣	٤,٢	٠,٢	١٠٠
١٩٩٧	٢٠,٨	٧٥,٢	٣,٧	٠,٣	١٠٠
١٩٩٨	١٨,٧	٧٧,٣	٣,٨	٠,٢	١٠٠
١٩٩٩	١٦,٧	٧٩	٤,٠	٠,٣	١٠٠
٢٠٠٠	١٣,٨	٨١,٧	٤,١	٠,٤	١٠٠
٢٠٠١	١٣,٨	٨١,٨	٣,٩	٠,٥	١٠٠
٢٠٠٢	١١,٢	٨٣,٩	٤,١	١,٠	١٠٠
٢٠٠٣	١١,١	٨٣,٧	٤,٢	١,٠	١٠٠
٢٠٠٤	١٠,٢	٨٤,٨	٤,٤	٠,٦	١٠٠

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على:

-statistical YearBook of Turkey ,1997.
- state institute of Statistics, 2004, on website: www.dpt.gov.tr.

الجدول (. ٣ .)

اتجاهات تطور صادرات التعدين واهميتها النسبية في اجمالي الصادرات التركية للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٥)

(بليون دولار)

السنوات	صادرات التعدين	نسبة التغير (%)	نسبة صادرات التعدين من اجمالي

			الصادرات (%)
١٩٨٠	٨,٥٠٠	--	٢,٩٢
١٩٩٠	٦,٦٠٠	٢,٢٨-	٠,٥٠
١٩٩١	٥,٥٠٠	٢,٢٠-	٠,٤٠٤
١٩٩٢	٣٣٥,٤٠٠	--	٢,٢٨
١٩٩٣	٣٠١,٦٠٠	١٠,٠٧-	١,٩٦
١٩٩٤	٣٧٦,١٠٠	٢٤,٧٠	٢,٠٧
١٩٩٥	٥٦٣,٠٠٠	٤٩,٧	٢,٦٠
١٩٩٦	٥٤١,٦٠٠	٣,٨٠ -	٢,٢٨
١٩٩٧	٥٩٦,٧٢٩	١٠,١٧	٢,١٧
١٩٩٨	٥٣١,٦٥١	١٠,٩ -	١,٩٧
١٩٩٩	٥٧٧,٤٦٤	٨,٧	٢,١٧
٢٠٠٠	٥٦٨,٩٤٥	١,٤٧ -	١,٨٢
٢٠٠١	٥٧٢,٨٨٢	٠,٧٠	١,٨٤
٢٠٠٢	٦٨٤,٦٦٠	١٩,٥	١,٩٥
٢٠٠٣	٢,٠١١	٣٣٩,٤ -	١,٤٢
٢٠٠٤	٢,٨١٣	٢٨,٥	١,٤٤
٢٠٠٥	٢٦٩,١٧٢	٩٨,٩	١,٠٠

المصدر:

1. Necati Yýldýz,2003, Mining Sector in Turkey , Ankara, , 23.on website: www.econturk.org

2. Ministry of foreign trade , 2004, Date base , on website: www.dtm.gov.tr

3. state institute of Statistics, 2004, data tables, on website: www.dpt.gov.tr

- الباحث احتسب النسب.

الجدول (- ٤-)

المؤشرات الرئيسة للمتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد التركي للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤)

المؤشرات / السنوات	السكان (مليون نسمة)	الناتج المحلي الاجمالي (GDP) (بليون دولار)	متوسط نصيب الفرد من (GDP) (الف دولار)	الاستثمار الاجنبي المباشر (بليون دولار)	اجمالي الديون الخارجية (مليار دولار)	خدمات الدين الخارجي (مليار دولار)	القوى العاملة (مليون عامل)
١٩٨٠	٤٦,١	٧٠,٩	١٠٥,٧	٩٧,٠٠	١٩٠٨٦	١,٠٥٠	١٧,١٨٢
١٩٨١	٤٧,٢	٦٦,٥	١٦٠,٢	٣٣٧,٥١	١٩١٩٦	١,٧٢٨	١٧,٦٢١

١٨,٠٨٦	٢,٢٩١	١٩٦٧٩	١٦٧,٠٠	٢١٣,٦	٦٤,٤	٤٨,٣	١٩٨٢
١٧,٧٧٣	٢,٣٠٨	٢٠٢٨٩	١٠٢,٧٤	٢٦٦,٠	٦١,٥	٤٩,٥	١٩٨٣
١٨,٠١٦	٢,٢٦٣	٢١٥٧٣	٢٧١,٣٦	٣١٧٠	٥٩,٩	٥٠,٧	١٩٨٤
١٨,٢٦٩	٣,٥٢٤	٣٥٩٨٣	٢٣٤,٤٩	٥٦٣,٨	٦٧,٢	٥١,٩	١٩٨٥
١٨,٥١٢	٣,٣٧٧	٣٢٧٨٩	٣٦٤,٠٠	٧٤٨,٧	٧٥,٦	٥٣,١	١٩٨٦
١٨,٨٠٤	٤,٦٢٣	٤٠٩٣٢	٦٥٥,٢٤	٩٣٠,٨	٨٦,٩	٥٤,٢	١٩٨٧
١٩,٠٨٥	٦,١٤٨	٣٩٥٩٢	٨٢٠,٥٢	١١٠٧	٩٠,١	٥٥,٢	١٩٨٨
١٩,٠٧٠	٦,٠٩٦	٤١٢٥٣	١,٥١١,٩٤	٤,٢١٣	١٠٧,٠	٥٦,٥	١٩٨٩
١٨,٦٩٧	٦,٤٨٠	٤١٩٠٣	١,٨٦١,١٦	٢٧٥٠	١٥٠,٦	٥٧,٦	١٩٩٠
٢١,٤٣٨	٦,٩٧٧	١٠٤,٨١	١,٩٦٧,٢٦	٢٧٠٠	١٥٠,٨	٥٨,٧	١٩٩١
٢١,٥٠٣	٧,٤٦٥	١٧٧,٧	١,٨١٩,٩٦	٢٨٠٠	١٥٨,٩	٥٩,٨	١٩٩٢
٢١,٤٦٩	٦,٩٩١	٣١١,٣	٢,٠٦٣,٣٩	٣٠٥٠	١٧٩,٤	٦٠,٩	١٩٩٣
٢٢,١٥٨	٧,٦٠٩	٩٠٣,٤٨	١,٤٧٧,٦١	٢١٠٠	١٢٩,٧	٦٢,٠	١٩٩٤
٢٢,٦٧٣	٨,٩٧٩	١٤٢١,٢	٢,٩٣٨,٣٢	٢٨٩٠	١٦٩,٣	٦٣,١	١٩٩٥
٢٣,٩١٩	١١,٤١٨	٧٩,٣٣٦	٣,٨٣٥,٩٧	٣٠٢٠	١٨١,١	٦٤,١	١٩٩٦
٢٢,٤٤٨	١١٢,٤١٨	٨٤,١٩٤	١,٦٧٨,٢١	٣٠٤٥	١٨٩,٢	٦٥,١	١٩٩٧
٢٣,٤١٥	١٦,٥١٣	٩٦,٣٨٦	١,٦٤٦,٤٤	٣١٠٠	١٩٩,٦	٦٦,٢	١٩٩٨
٢٣,٧٧٩	١٨,٣١٦	١٠٢,٩٨٧	١,٦٩٩,٥٧	٢٩٥٠	١٨٣,٨	٦٧,٣	١٩٩٩
٢٢,٠٣١		١١٨,٥٦٨	٣,٤٧٧,٤٢	٢٩١٨	١٤٧,٦	٦٨,٣	٢٠٠٠
٢٢,٢٦٩	٢٤,٦٢٣	١١٣,٦٥١	٢,٧٢٥,٢٨	٢١٠٠	١٨٤,٢	٦٩,٣	٢٠٠١
٢٣,٦٤١	٢٨,٨٥٢	١٣٠,٢١٨	٢,٢٤٢,٩٢	٢٦٢٠		٧٠,٣	٢٠٠٢
٢٣,٦٤٠	٢٧,٧٧٢	١٤٥,٣٥٠	١,٢٠٧,٩٩	٣٣٦١	٢٣٩,٧	٧١,٣	٢٠٠٣
٢٤,٢٨٩	٢٩,٩١٢	١٦١,٧٤٨	٤٩,٠٠٠,٠٠٠	٤٠٧٦	٢٩٤,٩	٧١,٩	٢٠٠٤

المصدر: من اعداد الباحث باعتماد على المصادر التالية:

1. **state institute of Statistics(SIS), 2004, Data tables, on website: www.dpt.gov.tr**
2. **Bilin Neyapty & et al ,2003, Has European Union Agreement Really Affected Turkey Trade,Bilkent university, 20, on website: www.econturk.oeg**
3. **Robert Twigger,GDP per capita in OECD Countries:The UKs Relation ,1998, 10, on website: www.oecd.org**
4. **Turkish ecnomy1999-2000, 2000,Turkish industrialist,stsoandbusiness menos Sassociation ,on website: www.usied.org**

5. capital Markets Boand of Turkey ,Annual Report 2000, 60, on web site; www.dpt.gov.tr

6. Directory of Turkish treasury, 2005, Data tables, on website: www.treasury.gov.tr

7.Turkey Outlook economy, 2005, on website: www.dunyagazetesi. com.tr.

8. O. Cevdet Akçay and Others, Budget Deficit 2000, Inflation and Debt Sustainability: vidence from Turkey (1970-2000), Bogazici University, 14, on website: www.bou.edu.tr

9. World bank , 2000, world Debt Tables, Washington D.C, , 490.

10. Directory of Turkish treasury ,2004,Treasury Statistics 1980-2003,on website:www.treasury.gov.tr

11. Republic of Turkey , 2005, central Bank Of Turkey database, on website: www.tcmb.gov.tr

الجدول (- ٥-)

الناتج المحلي الاجمالي لتركيا والاتحاد الاوروبي لسنة ٢٠٠٢

(مليون دولار)

المؤشرات / الاقطار	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار)	النسبة من الناتج المحلي الاجمالي للاقطار الـ ٢٥ الاعضاء	حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الاجمالي	النسبة المئوية من مجموع الناتج المحلي الاجمالي
تركيا	١٩١٧١١,٣	١,٩٩	٥٩٢٠	٢٦,٩
رومانيا	٤٨٣٧٢,٨	٠,٥٠	٦٣٥٠	٢٨,٨
بولندا	٢٠٢٤٩٧,١	٢,١٠	١٠٠٢٠	٤٥,٥
اليونان	١٤١٣٣٤,٠	١,٤٧	١٧٠٣٠	٧٧,٤
المانيا	٢١١٠٤٠٠	٢١,٩١	٢٣٩٤٠	١٠٨,٨
اقطار (١٠) من الاعضاء الجدد	٤٤٤٤١٩,٥	٤,٦١	--	--
الاتحاد الاوروبي (دول ٢٥)	٩٦٢٢١٢٤,٨	.	٢١٩٩٠	.

المصدر:

Kirsty Huges ,2004, Turkey & The European ,9

الجدول (-٦-)

التركيب الديموغرافي لتركيا للمدة (١٩٩٠ - ٢٠٠٤)

السنوات / المؤشرات	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
متوسط العمر عند الولادة (المتوقعة)	٦٦,٤	٦٦,٥	٦٦,٧	٦٦,٨	٦٧	٧٦,١	٦٧,٣	٦٧,٤	٦٧,٧	٦٧,٨	٦٨	٦٨,٣	٦٨,٨	٦٨,٧	٦٨,٥
الذكور	٦٤,٢	٦٤,٣	٦٤,٤	٦٤,٦	٦٤,٧	٦٤,٩	٦٥	٦٥,٢	٦٥,٤	٦٥,٦	٦٥,٨	٦٦	٦٦,٢	٦٦,٤	٦٦,٦
الاناث	٦٨,٧	٦٨,٨	٦٩	٦٩,١	٦٩,٣	٦٩,٤	٦٩,٦	٦٩,٧	٦٩,٩	٧٠,٢	٧٠,٤	٧٠,٦	٧٠,٥	٦٦,٤	٦٦,٥
معدل وفيات الاطفال(%) الاجمالي	٥٢,٤	٥١,٤	٥٠,٥	٤٩,٤	٤٨,٥	٤٧,٦	٤٦,٧	٤٥,٨	٤٤,٧	٤٣,٣	٤١,٩	٤٠,٦	٣٩,٤	٣٨,٣	٣٨,٣
الذكور	٥٨	٥٦,٩	٥٥,٨	٥٤,٨	٥٣,٨	٥٢,٨	٥١,٨	٥٠,٨	٤٩,٦	٤٨,١	٤٦,٦	٤٥,٢	٤٣,٨	٤٥,٦	٤٥,٥
الاناث	٤٦,٦	٤٥,٧	٤٤,٨	٤٣,٩	٤٣	٤٢,٢	٤١,٤	٤٠,٥	٣٩,٥	٣٨,٢	٣٧	٣٦	٣٤,٧	٣٣,٨	٣٤
معدل وفيات من الاطفال تحت سن الخامسة(%)	٦٢	٦٠,٧	٥٩,٤	٥٨,٢	٥٧	٥٥,٨	٥٤,٧	٥٣,٥	٥٢,١	٥٠,٤	٤٨,٧	٤٧,١	٤٥,٥	٤٤,٢	٤٤,١
الذكور	٦٨,١	٦٦,٧	٦٥,٣	٦٤	٦٢,٨	٦١,٥	٦٠,٢	٥٩	٥٧,٥	٥٥,٦	٥٣,٨	٥٢,١	٥٠,٣	٤٨,٨	٤٨,٧
الاناث	٥٥,٧	٥٤,٥	٥٣,٣	٥٢,١	٥١	٤٩,٩	٤٨,٩	٤٧,٧	٤٦,٤	٤٤,٨	٤٣,٣	٤١,٩	٤٠,٤	٣٩,٢	٤٠
معدل الكلي للخصوبة (عدد الاطفال)	٣	٢,٩٦	٢,٩٢	٢,٨٨	٢,٨٤	٢,٨٠	٢,٧٦	٢,٧٢	٢,٦٧	٢,٦٢	٢,٥٧	٢,٥٢	٢,٤٦	٢,٤٣	٢,٤٠
معدل النمو السكاني (%)	١٩,٧	١٩,٤	١٩,١	١٨,٨	١٨,٥	١٨,٣	١٨,١	١٧,٩	١٧,٥	١٧,١	١٦,٦	١٦,١	١٥,٧	١٥,٣	١٥,١
معدل النمو سكان الحضر(%)	٤٣,٩	--	--	--	--	--	--	--	--	--	٣٢,٦	--	--	--	-
نسبة سكان الحضر(%)	٥١,٣	--	--	--	--	--	--	--	--	--	٥٩,٢	--	--	--	-
معدل الولادة(%)	٢٤,٨	٢٤,٦	٢٤,٤	٢٤,١	٢٣,٩	٢٣,٨	٢٣,٦	٢٣,٤	٢٣,١	٢٢,٦	٢٢,٢	٢١,٧	٢١,٣	٢٠,٩	٢٠,٨
معدل الوفيات (%)	٦,٩	٧	٧	٧	٧	٧,١	٧,١	٧,١	٧,١	٧,١	٧,١	٧,١	٧	٧	٦,٥
الحجم العائلي المطلوب(%)	--	--	--	٢,٤	--	--	--	--	٢,٥	--	--	--	--	٢,٥	-

المصدر: بيانات مديرية الخزانة التركية ، ٢٠٠٤، على الموقع :

www.Treasury.gov.tr

الجدول (– ٧ –)

اتجاهات تطور الاستثمار الاجنبي القطاعي المباشر في تركيا للمدة

(١٩٨٠– ٢٠٠٤)

(مليار دولار)

السنوات	الصناعة	الزراعة	التعدين	الخدمات	المجموع الكلي
١٩٨٠	٨٨,٧٦	٠,٠٠	٠,٠٠	٨,٢٤	٩٧,٠٠
١٩٨١	٢٤٦,٥٤	٠,٨٦	٠,٩٨	٨٩,١٣	٣٣٧,٥١
١٩٨٢	٩٨,٥٤	١,٠٦	١,٩٧	٦٥,٤٣	١٦٧,٠٠
١٩٨٣	٨٨,٩٣	٠,٠٣	٠,٠٢	١٣,٧٦	١٠٢,٧٤
١٩٨٤	١٨٥,٩٢	٥,٩٣	٠,٢٥	٧٩,٢٦	٢٧١,٣٦
١٩٨٥	١٤٢,٨٩	٦,٣٧	٤,٢٦	٨٠,٩٧	٢٣٤,٤٩
١٩٨٦	١٩٣,٤٧	١٦,٨٦	٠,٨٦	١٥٢,٨١	٣٦٤,٠٠
١٩٨٧	٢٩٣,٩١	١٣,٠٠	١,٢٥	٣٤٧,٠٨	٦٥٥,٢٤
١٩٨٨	٤٩٠,٦٨	٢٧,٣٥	٥,٦٢	٢٩٦,٨٧	٨٢٠,٥٢
١٩٨٩	٩٥٠,١٣	٩,٣٦	١١,٨٦	٥٤٠,٥٩	١,٥١١,٩٤
١٩٩٠	١,٢١٤,٠٦	٦٥,٥٦	٤٧,٠٩	٥٣٤,٤٥	١,٨٦١,١٦
١٩٩١	١,٠٩٥,٤٨	٢٢,٤١	٣٩,٨٢	٨٠٩,٥٥	١,٩٦٧,٢٦
١٩٩٢	١,٢٧٤,٢٨	٣٣,٥٩	١٨,٩٦	٤٩٣,١٣	١,٨١٩,٩٦
١٩٩٣	١,٥٦٨,٥٩	٢١,٠٥	١١,٣٧	٤٦٢,٣٨	٢,٠٦٣,٣٩
١٩٩٤	١,١٠٧,٢٩	٢٨,٢٧	٦,٢٠	٣٣٥,٨٥	١,٤٧٧,٦١
١٩٩٥	١,٩٩٦,٤٨	٣١,٧٤	٦٠,٦٢	٨٤٩,٤٨	٢,٩٣٨,٣٢
١٩٩٦	٦٤٠,٥٩	٦٤,١٠	٨,٥٤	٣١٢٣,٧٤	٣,٨٣٥,٩٧

١٩٩٧	٨٧١,٨١	١٢,٢٢	٢٦,٧٠	٧٦٧,٤٧	١,٦٧٨,٢١
١٩٩٨	١,٠١٨,٢٩	٥,٧٥	١٣,٧٣	٦,٩,٦٧	١,٦٤٦,٤٤
١٩٩٩	١,١٢٣,٢٢	١٧,١٩	٦,٧٦	٥٥٣,٤٠	١,٦٩٩,٥٧
٢٠٠٠	١,١٠٥,٤٩	٥٩,٧٤	٥,٠١	٢,٣٠٧,١	٣,٤٧٧,٤٢
٢٠٠١	١,٢٤٤,٥٩	١٣٤,٦٨	٢٩,١١	١,٣١٧,٢	٢,٧٢٥,٢٨
٢٠٠٢	٨٩٢,٠١	٣٢,٨٢	١٧,٢٩	١,٣٠٠,٨	٢,٢٤٢,٩٢
٢٠٠٣	٧١٠,٨٥	٧,٧٣	١٢٤,١٨	٣٦٥,٤٣	١,٢٠٧,٩٩
٢٠٠٤*	٣٩,٠٠٠,٠٠	٠	٥,٠٠٠,٠	٥,٠٠٠,٠	٤٩,٠٠٠,٠٠

المصدر:

1.Turkish treasury, 2004, Treasury Statistics 1980-2003, Ankara, on webesite: www.Treasury.gov.tr

2. Republic of Turkey ,2005, central Bank Of Turkey Database, on website: (www.tcmb.gov.tr).

(*) JANUARY2004.

الجدول(-٨ -)

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى تركيا من المناطق الجغرافية الرئيسة نسبةً من اجمالي الاستثمار الاجنبي المباشر والناتج المحلي الاجمالي للسنوات المختارة للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤)

(%)

المؤشرات / السنوات	الاتحاد الاوربي %	اقطار غير الاتحاد الاوربي و**oced**	الشرق الاوسط %	بقية العالم %	نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر على الناتج المحلي الاجمالي %
١٩٨٠	٥٥,٤١	٢٤,١٦	٢,٩٥	١٧,٤٦	٠,٤٣
١٩٨٥	٦٥,٧١	١١,٥٢	٠,٦٧	٢٢,٠٩	٠,٢١
١٩٩٠	٣٤,٤٤	١٩,٢٦	٦,٣٢	٣٩,٩٦	٠,٤٣
١٩٩٥	٦٧,٦٤	٢٠,١٩	٢,١٦	٩,٩٩	١,٦٩
٢٠٠٠	٦٠,٣١	٣٠,٦٣	١,٢٠	٧,٨٥	١,٦٩
٢٠٠٤	٦٠,٩٦	٢٢,٠٦	١,٠٧	١٥,٨٩	٠,٨٤

المصدر:

Ferda halicioglu ,2001, An Econometric analysis of foreign direct investment flaws into Turkey from Globale Regions 1975-1999,Tecknical university , on website: www.econturk.org

الجدول (- ٩ -)

يوضح متوسط التغير السنوي للتضخم حسب القطاعات

الاقتصادية للمدة (١٩٩٥ . ٢٠٠٤)

القطاعات	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	*٢٠٠٤
الزراعة	١٠٧,٨	٨٦,٥	٨٦,٩	٨٦,٨	٤١,٨	٤٠
التعدين	٨٥,٦	٨٩,٣	٧٦,٢	٤٨,٦	٦٢,٤	٦٢,١
الصناعة	٨١,٠	٧٠,٤	٨٠,٦	٦٦,٧	٥٧,٢	٥٦,٠
الطاقة	٥٦,٤	١٠١,٧	٧١,٨	٧١,٨	٦٤,٧	٥٩

المصدر :

1-Turkish economy 1999-2000,2000, Turkish industrialisats and businessmen osasso ciation, on website: www.econturk.org

2- Republic of Turkey, 2005, central bank database, website : www.tcmd.gov.tr.

(*) تقديرية

الجدول (-١٠-)

اتجاهات تطور الاهمية النسبية لتركيب الهيكل السلعي لصادرات الاقطار النامية

١٩٨٠ . ٢٠٠٤*

السنوات / انواع السلع	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	**٢٠٠٤
السلع الزراعية	١٥	١٧,٥	١٤,٥	١٤	١٥	١٥
سلع التعدين	٦٥	٤٧,٥	٣٥	٤١,٥	٤٦,٥	٤١
السلع الصناعية	٢٠	٣٥	٥٠,٥	٤٤,٥	٣٨,٥	٤٤
الاجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر :

1. **world Trade Organization (WTO), international Trade Statistical, 2004, 42-110.**
2. **www.annahjaddimocrati.org**

(*) باستثناء الصين الشعبية.

(**) تقديرية.

الجدول (- ١١-)

يوضح اتجاهات تطور التجارة الخارجية التركية للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤)

(بليون دولار)

المؤشرات / السنوات	الصادرات	نسبة التغيير %	الاستيرادات	نسبة التغيير %	الموازنة		القيمة	نسبة الصادرات الى الاستيرادات(%)	معدلات النمو (%)
					الفائض	العجز			
١٩٨٠	٢,٩	–	٧,٩	-	–	٤,٩٩–	١٠,٨	٣٦,٨	١,١ –
١٩٨١	٤,٧	٦١,٦	٨,٩	١٣,٠	–	٤,٢٣٠–	١٣,٦	٥٢,٦	٤,٢
١٩٨٢	٥,٨	٢٢,٢	٨,٨	١,٠ –	–	٣,٠٩٧–	١٤,٦	٦٥	٤,٦
١٩٨٣	٥,٧	٠,٣ –	٩,٢	٤,٤	–	٣,٥٠٧–	١٤,٩	٦٢	٣,٣
١٩٨٤	٥,٢	٢٤,٥	١٠,٨	١٦,٥	–	٣,٦٢٣ –	١٧,٩	٦٦,٣	٥,٩
١٩٨٥	٧,٩	١١,٦	١١,٣	٥,٥	–	٣,٣٨٥ –	١٩,٣	٧٠,٢	٥,١
١٩٨٦	٧,٥	٦,٣ –	١١,١	٢,١ –	–	٣,٦٤٨ –	١٨,٦	٦٧,١	٨,١
١٩٨٧	١٠,٢	٣٦,٧	١٤,٢	٢٧,٥	–	٣,٩٦٨ –	٢٤,٣	٧٢	٩,٨
١٩٨٨	١١,٧	١٤,٤	١٤,٣	١,٣	–	٢,٦٧٣ –	٢٦,٠	٨١,٤	١,٥
١٩٨٩	١١,٦	٠,٣ –	١٥,٨	١٠,٢	٤,١٦٧	--	٢٧,٤	٧٣,٦	١,٦
١٩٩٠	١٢,٩	١١,٥	٢٢,٣	٤١,٢	–	٩,٣٠٠ –	٣٥,٣	٥٨,١	٩,٤
١٩٩١	١٣,٦	٤,٩	٢١,٠	٥,٦ –	–	٧,٤٠٠ –	٣٤,٦	٦٤,٦	٠,٣
١٩٩٢	١٤,٧	٨,٢	٢٢,٩	٨,٧	–	٨,٢٠٠ –	٣٧,٦	٦٤,٣	٦,٤
١٩٩٣	١٥,٣	٤,٣	٢٩,٥	٢٨,٧	-	١٤,١٠٠ –	٤٤,٨	٥٢,١	٨,١
١٩٩٤	١٨,١	١٨	٢٣,٣	٢٠,٩ –	–	٥,٢٠٠ –	٤١,٤	٧٧,٨	٦,١ –
١٩٩٥	٢١,٦	١٩,٥	٣٥,٧	٥٣,٥	–	١٤,١٠٠ –	٥٧,٤	٦٠,٦	٨,٠
١٩٩٦	٢٣,٢	٧,٣	٤٣,٦	٢٢,٢	–	٢٠,٤٠٠ –	٦٦,٨	٥٣,٢	٧,١
١٩٩٧	٢٦,٣	١٣,١	٤٨,٥	١١,٢	-	٢٢,٣٠٠ –	٧٤,٨	٥٤,١	٨,٣
١٩٩٨	٢٧,٠	٢,٧	٤٥,٩	٥,٤ –	–	١٨,٩٠٠ –	٧٢,٩	٥٨,٧	٣,٩
١٩٩٩	٢٦,٦	١,٤ –	٤٠,٧	١١,٤ –		١٤,١–	٦٧,٢	٦٥,٤	٦,٤ –
٢٠٠٠	٢٧,٨	٤,٥	٥٤,٥	٣٤	-	٢٦,٧٠٠ –	٨٢,٣	٥١	٦,١
٢٠٠١	٣١,٣	١٢,٨	٤١,٤	٢٤ –	–	١٠,١٠٠ –	٧٢,٧	٧٥,٧	٩,٤ –
٢٠٠٢	٣٦,١	١٥,١	٥١,٥	٢٤,٥	–	١٥,٥٠٠ –	٨٧,٦	٧٠	٧,٩
٢٠٠٣	٤٧,٢	٣١	٦٩,٤	٣٤,٥	–	٢٢,١٠٠ –	١١٦,٦	٦٨,١	٥,٩
٢٠٠٤	٥٦,٢	٣١,٨	٩٧,٢	٤٢,١	–	٣٤,٦٠٠ –	١٤٣,١	٦٤,٨	٤,٧*

المصدر : موقع الحكومة التركية للاحصائيات الاقتصادية والاجتماعية والتجارية في شبكة المعلومات العالمية:

www.die.gov.tr

(*) الربع الثالث من سنة ٢٠٠٤ .

الجدول (-١٢-)

اتجاهات تطور مكونات الهيكل السلعي للصادرات التركية مع العالم للمدة(١٩٨٠ . ٢٠٠٤)

بليون دولار

المؤشرات / السنوات	السلع الزراعية	سلع التعدين	السلع الصناعية	السلع الاخرى	الاجمالي
١٩٨٠	١,٦٧٢	٠,١٩١	١,٠٤٧	٠	٢,٩١٠
١٩٨١	١,٥٤٦	٠,١٥٥	٢,٩٥٦	٠,٠٤٣	٤,٧٠٠
١٩٨٢	١,٩٠٠	٠,١٨٨	٣,٦٤٥	٠,٠٥٧	٥,٧٩٠
١٩٨٣	١,٨٨١	٠,١٨٩	٣,٦٥٨	٠,٠٠١	٥,٧٢٩
١٩٨٤	١,٧٤٩	٠,٢٤٠	٥,١٤٥	٠	٧,١٣٤
١٩٨٥	١,٧١٩	٠,٢٤٤	٥,٩٩٥	٠	٧,٩٥٨
١٩٨٦	١,٨٨٦	٠,٢٤٧	٥,٣٢٤	٠,٠٤٣	٧,٥٠٠
١٩٨٧	١,٨٥٣	٠,٢٧٢	٨,٠٦٥	٠,٠١	١٠,٢٠٠
١٩٨٨	٢,٣٤١	٠,٣٧٧	٨,٩٤٣	٠,٠٣٩	١١,٧٠٠
١٩٨٩	٢,٠١٤	٠,٤١١	٩,١٧٠	٠,٠٠٧	١١,٦٠٠
١٩٩٠	٢,٢٤٩	٠,٣٢٦	١٠,٣٤٩	٠	١٢,٩٠٠
١٩٩١	٢,٥٨٥	٠,٢٨٥	١٠,٦٨٦	٠,٠٤٤	١٣,٦٠٠
١٩٩٢	٢,١٣٤	٠,٢٦٧	١٢,٢٨٦	٠,٠١٣	١٤,٧٠٠
١٩٩٣	٢,٢٩٢	٠,٢٣٣	١٢,٧٩٤	٠,٠٨١	١٥,٤٠٠
١٩٩٤	٢,٣٠١	٠,٢٦٣	١٥,٥١٨	٠,٠١٨	١٨,١٠٠
١٩٩٥	٢,١٣٣	٠,٣٩١	١٩,٠٨٩	٠,٠٨٧	٢١,٧٠٠
١٩٩٦	٢,٤٥٥	٠,٢٢٨	٢٠,٢٣٧	٠,٢٨	٢٣,٢٠٠
١٩٩٧	٢,٦٧٩	٠,٤٠٤	٢٣,١٣٢	٠,٠٨٥	٢٦,٣٠٠
١٩٩٨	٢,٧٠٠	٠,٣٦٤	٢٣,٨٧٤	٠,٠٣٨	٢٦,٩٧٦
١٩٩٩	٢,٣٩٤	٠,٣٨٥	٢٣,٧٥٥	٠,٠٨٧	٢٦,٦٢١
٢٠٠٠	١,٩٧٣	٠,٤٠٠	٢٥,٣٤٠	٠,٠٨٧	٢٧,٨٠٠
٢٠٠١	٢,٢٣٤	٠,٣٤٩	٢٨,٦٩٥	٠,١٢٢	٣١,٤٠٠
٢٠٠٢	٢,٠٣٨	٠,٣٨٧	٣٣,٥٤٩	٠,١٢٦	٣٦,١٠٠
٢٠٠٣	٢,٠٦٥	٠,٤٥٩	٤٣,٢٢٣	٠,١٢٦	٤٧,٢٠٠
٢٠٠٤	٦,٥٠٠	٢,٩٠٠	٥٣,٤٠٠	١,٤٥٣	٦٣,١٠٠

المصدر:من اعداد الباحث اعتماداً على:

1.Turkish trade statistics 2004, ,on web site:www.Die.gov.tr

2.christina harther, 1999, the EU model and Turkey- Acase for, world Trade organization (wto), 18.

3.Ministry of Foreign trade , 2004, Turkish foreign trade 1990 -2004 , website: www.foreign trade.gov.tr

الجدول (- ١٣-)

الاهمية النسبية للهيكل السلعي للصادرات التركية مع العالم

للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤)

نسب مئوية (%)

المؤشرات / السنوات	السلع الزراعية	سلع التعدين	السلع الصناعية	لسلع الاخرى	الاجمالي%
١٩٨٠	٥٧,٥	٦,٦	٣٥,٩	٠	١٠٠
١٩٨١	٣٢,٩	٣,٣	٦٢,٩	٠,٩	١٠٠
١٩٨٢	٣٢,٨	٣,٣	٦٣,٠	٠,٩	١٠٠
١٩٨٣	٣٢,٩	٣,٢	٦٣,٨	٠,١	١٠٠
١٩٨٤	٢٤,٥	٣,٤	٧٢,١	٠	١٠٠
١٩٨٥	٢١,٦	٣,١	٧٥,٣	٠	١٠٠
١٩٨٦	٢٥,٢	٣,٣	٧٠,٩	٠,٦	١٠٠
١٩٨٧	١٨,١	٢,٧	٧٩,١	٠,١	١٠٠
١٩٨٨	٢٠,١	٣,٢	٧٦,٤	٠,٣	١٠٠
١٩٨٩	١٧,٤	٣,٥	٧٩,١	٠	١٠٠
١٩٩٠	١٧,٣	٢,٤	٨٠,٣	٠	١٠٠
١٩٩١	١٩,٠	٢,٠	٧٨,٦	٠,٤	١٠٠
١٩٩٢	١٤,٥	١,٨	٨٣,٦	٠,١	١٠٠
١٩٩٣	١٤,٩	١,٥	٨٣,١	٠,٥	١٠٠
١٩٩٤	١٢,٧	١,٤	٨٥,٨	٠,١	١٠٠
١٩٩٥	٩,٨	١,٩	٨٧,٩	٠,٤	١٠٠
١٩٩٦	١٠,٦	٠,٩	٨٧,٢	١,٣	١٠٠
١٩٩٧	١٠,٢	١,٥	٨٧,٩	٠,٤	١٠٠
١٩٩٨	١٠,١	١,٣	٨٨,٥	٠,١	١٠٠
١٩٩٩	٨,٩	١,٤	٨٩,٣	٠,٤	١٠٠
٢٠٠٠	٧,١	١,٤	٩١,١	٠,٤	١٠٠
٢٠٠١	٧,٢	١,٢	٩١,٣	٠,٤	١٠٠
٢٠٠٢	٥,٧	١,١	٩٢,٩	٠,٣	١٠٠
٢٠٠٣	٤,٤	٠,٩	٩١,٦	٣,١	١٠٠
٢٠٠٤	١٠,٣	٤,٦	٨٤,٦	٠,٥	١٠٠

. احتسب النسب من قبل الباحث معتمداً على الجدول ١٢.

الجدول (- ١٤-)

اتجاهات تطور مكونات الهيكل السلعي للاستيرادات التركية للمدة ١٩٨٠ . ٢٠٠٤

(بليون دولار)

المؤشرات / السنوات	السلع الزراعية	سلع التعدين	السلع الصناعية	السلع الاخرى	الاجمالي
١٩٨٠	٠,٣٨٦	٣,٩١٥	٣,٢٦٤	٠,٠٠٨	٧,٥٧٣
١٩٨١	١,٣٠٠	٤,٠٥٠	٣,٤٥٠	٠,١٣٣	٨,٩٣٣
١٩٨٢	١,١٤٣	٣,٩٠٠	٣,٨٠٠	٠	٨,٨٤٣
١٩٨٣	١,١٠٠	٤,١٣٥	٤,٠٠٠	٠	٩,٢٣٥
١٩٨٤	١,١٤٠	٤,١٧٣	٤,٧٥٤	٠,٦٨٨	١٠,٧٥٧
١٩٨٥	١,٢٠٠	٤,٤٠٥	٥,٠١٢	٠,٧٢٦	١١,٣٤٣
١٩٨٦	١,٢٠٠	٤,٥٠٠	٥,٢٠٠	٠,٢٠٥	١١,١٠٥
١٩٨٧	٢,٣٥٠	٥,٣٥٢	٥,٩١٨	٠,٥٣٨	١٤,١٥٨
١٩٨٨	٢,٣٨٠	٥,٤١٣	٦,٠٠٠	٠,٥٤٢	١٤,٣٣٥
١٩٨٩	١,٩٩٠	٤,١٣٨	٩,٦٤٨	٠,٠١٦	١٥,٧٩٢
١٩٩٠	٢,٨٠٩	٥,٨٤٢	١٣,٦٢٥	٠,٠٢٤	٢٢,٣٠٠
١٩٩١	٢,٠٨٣	٤,٩٢٥	١٣,٩١٢	٠,١٢٧	٢١,٠٤٧
١٩٩٢	٢,٤٤٧	٤,٨٤٨	١٥,٥٠٦	٠,٠٧	٢٢,٨٧١
١٩٩٣	٣,٠٩٠	٥,٣٥٦	٢٠,٨٣٥	٠,١٤٨	٢٩,٤٢٩
١٩٩٤	٢,٣٧٤	٥,٢١٣	١٥,٥٩٠	٠,٠٩١	٢٣,٢٦٨
١٩٩٥	٤,٥٠٠	٦,٧١٢	٢٤,٤٢٤	٠,٠٧١	٣٥,٧٠٧
١٩٩٦	٤,٧٨٦	٧,٩٤٨	٢٩,٥٧٢	٠,٤٢٧	٤٢,٧٣٣
١٩٩٧	٤,٩٠٧	٧,٣٣٧	٣٤,٩٣٢	١,٤٠٩	٤٨,٥٨٥
١٩٩٨	٤,٣٢١	٦,٥٨٨	٣٤,٧٣٨	٠,٢٧٤	٤٥,٩٢١
١٩٩٩	٣,٣٩٨	٧,١٣٣	٢٩,٩١٧	٠,٢٢٣	٤٠,٦٧١
٢٠٠٠	٤,١٥٦	١١,٦٨٢	٣٨,٤٨٢	٠,١٨٣	٥٤,٥٠٣
٢٠٠١	٣,٠٧٩	٩,٨٥٩	٢٧,١٥٢	١,٣٠٩	٤١,٣٩٩
٢٠٠٢	٣,٩٩٤	١١,٦٥٦	٣٤,٠٢٣	١,٨٨١	٥١,٥٥٤
٢٠٠٣	٥,٢٦٤	١٥,٢٤٧	٤٥,٨٣٠	٢,٩٩٩	٦٩,٣٤٠
٢٠٠٤	٦,١٠٠	٢٠,٠٨٧	٦٧,٢١٤	٤,١٣٩	٩٧,٥٤٠

المصدر:

1. State institute of Statistic, 2004, Turkish data , www.die.gov.tr.

2.christina harther ,1999, the EU model and Turkey- Acase for , world Trade organization (wto), 18.

3.Ministry of Foreign trade , 2004, Turkish foreign trade 1990 -2004 , website: www.foreign trade.gov.tr

الجدول (- ١٥-)

الاهمية النسبية لاتجاهات تطور الهيكل السلعي للاستيرادات التركية للمدة ١٩٨٠ . ٢٠٠٤

نسب مئوية (%)

السنوات	السلع الزراعية	سلع التعدين	السلع الصناعية	السلع الاخرى	الاجمالي%
١٩٨٠	٥,١	٥١,٧	٤٣,١	٠,١	١٠٠
١٩٨١	١٤,٦	٤٥,٤	٣٨,٦	١,٤	١٠٠
١٩٨٢	١٢,٩	٤٤,٢	٤٢,٩	٠	١٠٠
١٩٨٣	١١,٩	٤٤,٨	٤٣,٣	٠	١٠٠
١٩٨٤	١٠,٦	٣٨,٨	٤٤,٢	٦,٤	١٠٠
١٩٨٥	١٠,٦	٣٨,٨	٤٤,٢	٦,٤	١٠٠
١٩٨٦	١٠,٨	٤٠,٥	٤٦,٨	١,٩	١٠٠
١٩٨٧	١٦,٦	٣٧,٩	٤٢,٠	٣,٥	١٠٠
١٩٨٨	١٦,٦	٣٧,٨	٤١,٨	٣,٨	١٠٠
١٩٨٩	١٢,٦	٢٦,٢	٦١,٢	٠	١٠٠
١٩٩٠	١٢,٦	٢٦,٢	٦١,١	٠,١	١٠٠
١٩٩١	٩,٩	٢٣,٤	٦٦,١	٠,٦	١٠٠
١٩٩٢	١٠,٧	٢١,٢	٦٧,٨	٠,٣	١٠٠
١٩٩٣	١٠,٥	١٨,٢	٧٠,٨	٠,٥	١٠٠
١٩٩٤	١٠,٢	٢٢,٤	٦٧,٠	٠,٤	١٠٠
١٩٩٥	١٢,٦	١٨,٨	٦٨,٤	٠,٢	١٠٠
١٩٩٦	١١,٢	١٨,٦	٦٩,٢	٠,١	١٠٠
١٩٩٧	١٠,١	١٥,١	٧١,٩	٢,٩	١٠٠
١٩٩٨	٩,٤	١٤,٣	٧٥,٧	٠,٦	١٠٠
١٩٩٩	٨,٣	١٧,٥	٧٣,٦	٠,٥	١٠٠
٢٠٠٠	٧,٦	٢١,٤	٧٠,٦	٠,٤	١٠٠
٢٠٠١	٧,٤	٢٣,٨	٦٥,٦	٣,٢	١٠٠
٢٠٠٢	٧,٧	٢٢,٦	٦٦,٠	٣,٧	١٠٠
٢٠٠٣	٧,٦	٢٢,٠	٦٦,١	٤,٣	١٠٠
٢٠٠٤	٦,٣	٢٠,٦	٦٨,٩	٤,٢	١٠٠

. احتسبت النسب من قبل الباحث معتمداً على الجدول ١٤.

الجدول (-١٦-)

اتجاهات تطور مكونات الهيكل السلعي لصادرات تركيا الى الاتحاد الاوربي للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤)

بليون دولار

المؤشرات / السنوات	السلع الزراعية	سلع التعدين	السلع الصناعية	السلع الاخرى	الاجمالي
١٩٨٠	٠,٢٩٩	٠,٥٧١	١,٠٢٣	٠	١,٨٩٣
١٩٨١	٠,٣٦٧	٠,٠٦٩	١,٢٥٤	٠	١,٦٩٠
١٩٨٢	٠,٤١٧	٠,٠٧٨	١,٤٢٥	٠	١,٩٢٠
١٩٨٣	٠,٤٧٤	٠,٠٩١	١,٦٢٥	٠	٢,١٩٠
١٩٨٤	٠,٦٤١	٠,١٢٠	٢,١٨٩	٠	٢,٩٥
١٩٨٥	٠,٧٢٧	٠,١٤٦	٢,٥٢٧	٠	٣,٤٠٠
١٩٨٦	٠,٧٣٢	٠,١٤٧	٢,٥٤١	٠	٣,٤٢٠
١٩٨٧	١,١٠٠	٠,٢٢٠	٣,٨١٠	٠	٥,١٣٠
١٩٨٨	١,١٣٠	٠,٢٣٥	٤,٠٠٠	٠	٥,٣٦٥
١٩٨٩	١,٠١١	٠,٢٤٤	٤,٣٤٠	٠,٠٨٥	٥,٦٨٠
١٩٩٠	١,٢٨٢	٠,٣١٠	٥,٥٠٠	٠,١٠٨	٧,٢٠٠
١٩٩١	١,٣١٣	٠,٣١٨	٥,٦٣٨	٠,١١١	٧,٣٨٠
١٩٩٢	١,٤٢٣	٠,٣٤٠	٦,١٠٠	٠,١١٨	٧,٩٨١
١٩٩٣	١,٣٦٨	٠,٣٢٦	٥,٧٩١	٠,١١٤	٧,٥٩٩
١٩٩٤	١,٥٥٤	٠,٣٨٠	٦,٥٧٢	٠,١٢٩	٨,٦٣٥
١٩٩٥	١,٧٩٨	٠,٤٨٨	٨,٤٣٦	٠,١٢٦	١١,٠٧٨
١٩٩٦	٢,٠٧٥	٠,٥١٧	٨,٩٣٦	٠,٠٢١	١١,٥٤٩
١٩٩٧	٢,٢٠٥	٠,٤٣٥	٩,٥٩٠	٠,٠١٨	١٢,٢٤٨
١٩٩٨	٢,٠٩١	٠,٤٩٤	١٠,٩١٣	٠	١٣,٤٩٨
١٩٩٩	٢,٠٠٠	٠,٥٣٠	١١,٧٥٠	٠,٠٦٨	١٤,٣٤٨
٢٠٠٠	١,٦٨٢	٠,٥٤٠	١٢,٢٦٨	٠,٠٢	١٤,٥١٠
٢٠٠١	١,٨٣٨	٠,٥٨٠	١٣,٧٠٠	٠	١٦,١١٨
٢٠٠٢	١,٨٥٤	٠,٦٧٤	١٥,٩٣١	٠	١٨,٤٥٩
٢٠٠٣	٢,٥٦٩	٠,٨٢٧	٢١,٠٨٨	٠	٢٤,٤٨٤
٢٠٠٤	٢,٩٤٠	١,٥٢١	٢٨,٤٤٩	١,٦٠٧	٣٤,٤١٧

المصدر:

1- State institute of Statistic,2004, Turkish data , www.die.gov.tr

2-Ministry of Foreign trade , 2004, Turkish foreign trade 1990 -2004 , website: www.foreign trade.gov.tr

الجدول (– ١٧-)

الاهمية النسبية لاتجاهات تطور الهيكل السلعي لصادرات تركيا الى الاتحاد الاوربي للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤)

نسب مئوية(%)

المؤشرات / السنوات	السلع الزراعية	سلع التعدين	السلع الصناعية	السلع الاخرى	الاجمالي
١٩٨٠	١٥,٧	٣٠,١	٥٤,٢	٠	١٠٠
١٩٨١	٢١,٧	٤,١	٧٤,٢	٠	١٠٠
١٩٨٢	٢١,٦	٤,١	٧٤,٣	٠	١٠٠
١٩٨٣	٢١,٦	٤,٢	٧٤,٢	٠	١٠٠
١٩٨٤	٢١,٧	٤,١	٧٤,٢	٠	١٠٠
١٩٨٥	٢١,٤	٤,٣	٧٤,٣	٠	١٠٠
١٩٨٦	٢١,٤	٤,٣	٧٤,٣	٠	١٠٠
١٩٨٧	٢١,٥	٤,٣	٧٤,٢	٠	١٠٠
١٩٨٨	٢١,١	٤,٤	٧٤,٥	٠	١٠٠
١٩٨٩	١٧,٨	٤,٣	٧٦,٤	١,٥	١٠٠
١٩٩٠	١٧,٨	٤,٣	٧٦,٤	١,٥	١٠٠
١٩٩١	١٧,٧	٤,٣	٧٦,٤	١,٦	١٠٠
١٩٩٢	١٧,٩	٤,٢	٧٦,٤	١,٥	١٠٠
١٩٩٣	١٨,٠	٤,٣	٧٦,٢	١,٥	١٠٠
١٩٩٤	١٨,٠	٤,٤	٧٦,١	١,٥	١٠٠
١٩٩٥	١٨,١	٤,٤	٧٦,٢	١,٤	١٠٠
١٩٩٦	١٧,٩	٤,٥	٧٧,٤	٠,٢	١٠٠
١٩٩٧	١٨,١	٣,٥	٧٨,٣	٠,١	١٠٠
١٩٩٨	١٥,٥	٣,٧	٨٠,٨	٠	١٠٠
١٩٩٩	١٤,٠	٣,٦	٨١,٩	٠,٥	١٠٠
٢٠٠٠	١١,٦	٣,٧	٨٤,٥	٠,٢	١٠٠
٢٠٠١	١١,٤	٣,٦	٨٥,٠	٠	١٠٠
٢٠٠٢	١٠,١	٣,٦	٨٦,٣	٠	١٠٠
٢٠٠٣	١٠,٥	٣,٤	٨٦,١	٠	١٠٠
٢٠٠٤	٨,٥	٤,٢	٨٢,٧	٤,٦	١٠٠

. احتسب النسب من قبل الباحث معتمداً على الجدول ١٦.

الجدول (-١٨-)

اتجاهات تطور مكونات الهيكل السلعي لاستيرادات تركيا من الاتحاد الاوربي للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤)

(بليون دولار)

المؤشرات / السنوات	السلع الزراعية	سلع التعدين	السلع الصناعية	السلع الاخرى	الاجمالي
١٩٨٠	٠,١٨١	٠,١٤٠	٢,٢٥٥	٠,٠١٤	٢,٥٩٠
١٩٨١	٠,١٩٦	٠,١٥٤	٢,٤٤٧	٠,٠١٣	٢,٨١٠
١٩٨٢	٠,١٩٤	٠,١٥٣	٢,٤٢١	٠,٠١٢	٢,٧٨٠
١٩٨٣	٠٢٠٨	٠,١٦٤	٢,٥٩٥	٠,٠١٣	٢,٩٨٠
١٩٨٤	٠,٢٤٧	٠,١٩٥	٣,٠٨٣	٠,٠١٥	٣,٤٥٠
١٩٨٥	٠,٢٩٦	٠,٢٣٠	٣,٦٣٧	٠,٠١٧	٤,١٨٠
١٩٨٦	٠,٣٤٥	٠,٢٦٧	٤,٢٢٨	٠,٠٢٠	٤,٨٦٠
١٩٨٧	٠,٤٣١	٠,٣٣٤	٥,٢٨٠	٠,٠٢٥	٦,٠٧٠
١٩٨٨	٠,٤٤٧	٠,٣٥٢	٥,٤٨١	٠,٠٢	٦,٣٠٠
١٩٨٩	٠,٤٦٠	٠,٣٦٣	٥,٦٤٦	٠,٠٢١	٦,٤٩٠
١٩٩٠	٠,٧٠٥	٠,٥٥٦	٨,٦٣٩	٠,٣٠	٩,٩٣٠
١٩٩١	٠,٧٠٢	٠,٥٥٤	٨,٦١٣	٠,٠٣١	٩,٩٠٠
١٩٩٢	١,٣٩٥	١,١٢٠	١٧,١٠٠	٠,٤٥	١٩,٦٦٠
١٩٩٣	٠,٩٨٥	٠,٧٩٠	١٢,٠٠٠	٠,١	١٣,٨٧٥
١٩٩٤	٠,٧٧٥	٠,٦٣٣	٩,٤٥٢	٠,٥٥	١٠,٩١٥
١٩٩٥	١,١٩٧	٠,٩٧٨	١٤,٦٠٢	٠,٠٨٤	١٦,٨٦١
١٩٩٦	١,٦٥٨	١,٣٤٧	٢٠,٢١٩	٠,١٢٤	٢٣,٣٧٥
١٩٩٧	١,٣٠٨	١,٢٥٤	٢٢,٢٠١	٠,١١٢	٢٤,٨٧٠
١٩٩٨	١,١١٤	١,٣٢٩	٢١,٨١٩	١,١٦٧	٢٥,٤٢٩
١٩٩٩	١,٠١٢	٠,٨٦٠	١٩,٤٥٩	٠,٠٧	٢١,٤٠١
٢٠٠٠	١,١٤٢	١,١٦٣	٢٤,١٨٨	١,١١٧	٢٦,٦١٠
٢٠٠١	٠,٩٢٨	٠,٥٨٧	١٧,١٠٢	٠,٣٦٦	١٨,٩٨٣
٢٠٠٢	١,٢٤٠	١,٠٠١	٢٠,٢٣٣	٠,٨٤٧	٢٣,٣٢١
٢٠٠٣	١,٥١٠	١,٦٦٤	٢٧,٥٧٧	٠,٩٤٤	٣١,٦٩٥
٢٠٠٤	١,٦٧٦	١,٣٦٥	٣٧,٩٩٧	٤,٣٩٦	٤٥,٤٣٤

المصدر :

1. State institute of Statistic,2004, Turkish data , www.die.gov.tr

2.christina harther ,1999, the EU model and Turkey- Acase for , world Trade organization (wto), 18,website: www.wto.org

3.Ministry of Foreign trade , 2004, Turkish foreign trade 1990 -2004 , website: www.foreign trade.gov.tr

الجدول (– ١٩ –)

الاهمية النسبية لاتجاهات تطور الهيكل السلعي لاستيرادات تركيا من الاتحاد الاوربي

للمدة ١٩٨٠ . ٢٠٠٤

نسب مئوية(%)

المؤشرات / السنوات	السلع الزراعية	سلع التعدين	السلع الصناعية	السلع الاخرى	الاجمالي%
١٩٨٠	٧,٠	٥,٤	٨٧,١	٠,٥	١٠٠
١٩٨١	٦,٩	٥,٥	٨٧,١	٠,٥	١٠٠
١٩٨٢	٧,٠	٥,٥	٨٧,١	٠,٤	١٠٠
١٩٨٣	٧,٠	٥,٥	٨٧,١	٠,٤	١٠٠
١٩٨٤	٦,٩	٥,٦	٨٧,٠	٠,٥	١٠٠
١٩٨٥	٧,٠	٥,٥	٨٧,١	٠,٤	١٠٠
١٩٨٦	٧,١	٥,٤	٨٧,٠	٠,٥	١٠٠
١٩٨٧	٧,٢	٥,٥	٨٦,٩	٠,٤	١٠٠
١٩٨٨	٧,١	٥,٦	٨٧,٠	٠,٣	١٠٠
١٩٨٩	٧,٠	٥,٦	٨٧,٠	٠,٤	١٠٠
١٩٩٠	٧,١	٥,٦	٨٦,٩	٠,٤	١٠٠
١٩٩١	٧,١	٥,٦	٨٧,٠	٠,٣	١٠٠
١٩٩٢	٧,٠	٥,٧	٨٧,٠	٠,٣	١٠٠
١٩٩٣	٧,١	٥,٧	٨٦,٥	٠,٧	١٠٠
١٩٩٤	٧,١	٥,٨	٨٦,٥	٠,٦	١٠٠
١٩٩٥	٧,١	٥,٨	٨٦,٦	٠,٥	١٠٠
١٩٩٦	٧,١	٥,٨	٨٦,٦	٠,٥	١٠٠
١٩٩٧	٥,٣	٥,٠	٨٩,٣	٠,٤	١٠٠
١٩٩٨	٤,٤	٥,٢	٨٥,٨	٤,٦	١٠٠
١٩٩٩	٤,٧	٤,١	٩٠,٩	٠,٣	١٠٠
٢٠٠٠	٤,٢	٤,٤	٩٠,٩	٠,٥	١٠٠
٢٠٠١	٤,٩	٣,١	٩٠,١	١,٩	١٠٠
٢٠٠٢	٥,٤	٤,٣	٨٦,٧	٣,٦	١٠٠
٢٠٠٣	٤,٧	٥,٣	٨٧,٠	٣,٠	١٠٠
٢٠٠٤	٣,٧	٣,١	٨٣,٦	٩,٦	١٠٠

. احتسب النسب من قبل الباحث معتمداً على الجدول ١٨.

ثبت المصادر

اولاً : المصادر باللغة العربية

أ – التقارير والنشرات الرسمية

١ . التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،٢٠٠٢ ، صندوق النقد العربي، مصر .

ب . الرسائل والاطاريح الجامعية

1. حسين عجلان حسن ،١٩٨١، أثر والاستيرادات على عملية التنمية في العراق ، رسالة ماجستيرغير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة المستنصرية.
2. طه يونس حمادي، ١٩٨٥، أثر استيرادات السلع الوسيطة على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في العراق للفترة ١٩٥٩– ١٩٨٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الموصل
3. سعد محمود خليل الكواز ، ١٩٩٥، هيكل والاستيرادات وأثره على نمو وتطور القطاعات السلعية في العراق للفترة ١٩٥٨– ١٩٩٠، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الموصل.
4. سوعيد محمد علي فركاجي ، ١٩٩٩، اتجاهات تطور التجارة الخارجية للجزائر وأثرها في النمو الاقتصادي للمدة (١٩٧٠ – ١٩٩٤)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الموصل.
5. صلاح الدين مهدي موسى ،١٩٨٩ ، أثر تقلبات سعر الصرف في تجارة البلدان النامية الخارجية مع إشارة خاصة الى العراق ، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد .
6. عبد الحميد سليمان ظاهر ، ١٩٩٦، أثر الصادرات المصنعة في النمو الاقتصادي لبلدان نامية مختارة للفترة ١٩٥٢– ١٩٩٠، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل.
7. عبد الله فاضل عبد الله ، ١٩٨٣، تحليل هيكل استيراد السلع الرأسمالية وأثره على التنمية الصناعية في العراق للفترة ١٩٥٠– ١٩٨٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الموصل.
8. فوزي جمعه سلطان ، ١٩٩٦، دور القطاع الصناعي في التمويل الخاص في النمو الصناعي بالإشارة الى العراق وتركيا للمدة (١٩٧٦ . ١٩٩٠)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الموصل .

9. كولدران عبد العزيز عزيز ، ١٩٩٩، واقع النشاط التجاري في اقليم كردستان العراق – دراسة تحليلية للفترة ١٩٩٣– ١٩٩٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة دهوك.
10. محمد شعبان حسن عقراوي ، ٢٠٠١ ، الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية وانعكاساتها على العلاقات الدولية ، أطروحة الدكتوراه غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد.
11. ندى سلطان الدليمي ، ٢٠٠٤، اليورو ومستقبله في التجارة الخارجية لدول الاتحاد الاوربي – دراسة تحليلية ، رسالة الماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الموصل.

ج . البحوث والدوريات

1. أثيل عبد الجبار الجومرد ومثنى عبد الرزاق الدباغ ، ١٩٩٥ ، أثر نمو الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول النامية مع إشارة خاصة لتركيا ،مجلة تنمية الرافدين، المجلد ١٧، العدد ٤٦ ، العراق.
2. اورغان محمد علي ، ٢٠٠٤، الأزمة الاقتصادية التركية ..الأسباب والتوقعات ، www.aljazeera.net
3. ١٩.محمد محمود ابراهيم ، ٢٠٠٥، تاريخ مسيرة الاتحاد الاوربي ، على الموقع: www.aljesr.nl
4. ارنيك يلدان ومارك فيسبروت ، ٢٠٠٤، تركيا مرشحة لان تكون الارجنتين القادمة، ترجمة احمد زكي ،على الموقع : www.kefaya.org/znet/04123yeldan.htm
5. المعهد العربي للتخطيط ، ٢٠٠٤، التصنيف التجاري النظام المتناسق لتوصيف السلع، www.arab-api.org.
6. المعهد العربي للتخطيط ، ٢٠٠٥، النموذج الاقتصادي والاختبارات القياسية ، على الموقع : www.arab-api.org.
7. حمزة عباس الخفاجي ، ١٩٩١، واقع الإنتاجية في الاقتصاد التركي والعوامل المؤثرة فيها للفترة (١٩٧٠– ١٩٨٧) دراسة قياسية تحليلية ، مجلة دراسات تركية، السنة الأولى ، العدد ٢، العراق.
8. حسان علي بابكر وفواز جار الله نايف ، ١٩٨٧، سياسة التجارة الخارجية بين إحلال الواردات وتشجيع الصادرات – دراسة تحليلية في نظرية التجارة الخارجية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد ٩، العدد ١٩، العراق .
9. طه يونس حمادي ، ١٩٩٣، الميل الحدي للاستيراد وأثره على استقرار ميزان المدفوعات في العراق ١٩٧٠– ١٩٨٩ ،مجلة تنمية الرافدين، المجلد ١٥، العدد ٤١، العراق .

10. خزعل الجاسم ، ١٩٨٨، تطور التجارة الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في العراق للفترة ١٩٧٠– ١٩٨٥ ، مجلة النفط والتنمية، العدد ٥، العراق .
11. رواء زكي يونس الطويل ، ٢٠٠٤، مستقبل العلاقات التركية مع جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية ، مجلة دراسات إقليمية، العدد ١، العراق .
12. رواء زكي يونس الطويل ،٢٠٠٠، السياسات الاقتصادية الزراعية التركية وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة تقويمية للمدة ١٩٨٠– ١٩٩٥ ، مجلة تنمية الرافدين، المجلد ٢٢، العدد ٥٩ ، العراق.
13. رمزي زكي ، ٢٠٠٠ ، الطريق الى سياتل – آثار العولمة ، مجلة النهج، العدد ٢١، جمهورية العربية السورية.
14. رشاد هاشم ، ١٩٩١، إستراتيجية تعويض والاستيرادات والتغيرات الهيكلية في قطاع الصناعة التحويلية التركية (١٩٦٨– ١٩٨٨)،مجلة دراسات تركية، العدد ٢، العراق.
15. ساؤاث راجا تيرانا ، ١٩٨٧، التصنيع والتجارة الخارجية ، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي ، المجلد ٢٤، العدد ٣ ، الولايات المتحدة.
16. سامح الغالي ، ٢٠٠٣ ، قضايا توسيع الاتحاد الأوربي ، **www.ahram.org.eg**
17. شبير عبد الله عبد الله الحرازي ، ٢٠٠٢ ، واقع التوزيع الجغرافي للتجارة الدولية الإماراتية خلال العقد الأخير من الألفية الثانية (١٩٩٠ – ١٩٩٩)، مجلة آفاق اقتصادية ، مجلد ٢٣ ، العدد٩٠، الامارات العربية المتحدة.
18. عباس علي التميمي ،١٩٩١، دور الصناعات المعدنية في تطور الصناعة التركية (١٩٧٠ – ١٩٨٦)، مجلة دراسات تركية، العدد ٢، العراق.
19. عبد الغفور حسن كنعان ، ١٩٩١، هجرة الأيدي العاملة التركية وأثرها في الاقتصاد التركي ، مجلة دراسات تركية ، العدد ٢، العراق .
20. عباس خوشناو ، ١٩٩٨، الاقتصاد التركي وبرامج الإصلاح، مجلة شؤون تركية ، العدد ١، العراق .
21. عبد الغني المشهداني ، ١٩٩٥، القياس الاقتصادي لآثر التجارة الخارجية في مستويات المعيشة في تركيا ١٩٧٠ – ١٩٩٠، مجلة تنمية الرافدين، المجلد ٢٢، العدد ٤٦، العراق .
22. مجيد مسعود ، ٢٠٠٠ ، ملامح الاقتصاد القطري ودرجة انكشافه على الخارج، مجلة النهج ، العدد ٢٤، جمهورية العربية السورية.
23. محمد عبد الدائم ،٢٠٠٤ ، هل ينجح الاتحاد النقدي الأوربي في تدويل اليورو ؟، www.aljazeera.net.

24. ..... ، ٢٠٠٢، اثر الاصلاحات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني ، على الموقع : www.mafhoum.com/syr.

25. ..... ،٢٠٠٤،سوال وجواب حول توسيع الاتحاد الأوربي ، www.bbcarabic.com

26. .....، ٢٠٠١ ، تركيا اقتصاد مرهون بيد الخارج ، www.turkey.kermanigvasbouragan.com

27. .....، ٢٠٠٥ ، تاريخ مسيرة الاتحاد الاوربي ، www.aljser.nl

28. .....، ٢٠٠٥ ، تقرير للمفوضية الاوربية يتوقع الخبراء انخفاض سكان الاتحاد الاوربي في ٢٠ دولة اوربية ، www.alquds.co.uk

د – الكتب

1. إبراهيم خليل العلاف وآخرون ، ١٩٨٧ ، تركيا المعاصرة ، الطبعة الاولى ، العراق .
2. أفريت هاجن ، ١٩٨٨، اقتصاديات التنمية ، ترجمة صبحي الاتربي ، دار الكتب الأردني، عمان.
3. اجناتسي زاكس ، التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية ، ترجمة محمد صبحي الاتربي، دار المعارف ، جمهورية مصر العربية ، لبنان.
4. حازم الببلاوي ، ٢٠٠٠ ، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر (من بداية الحرب العالمية الثانية الى نهاية الحرب الباردة)، المجلس الأعلى للثقافة والفنون – الكويت، الكويت.
5. عزيزالرفاعي ، ١٩٩٠، السوق الأوربية المشتركة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
6. فيليب روبنس ،١٩٩٣ ، تركيا والشرق الأوسط ، ترجمة ميخائيل نجم خوري ، الطبعة الاولى ، دار قرطبة للنشر والتوثيق ، مصر.
7. قوتلاي دوغان ، بدون تاريخ ، تركيا، وكالة (تورك خبرار) التركية ومديرية العامة للصحافة والنشر والإعلام ، تركيا.
8. مأمون صيدم ،٢٠٠٣، مؤشرات التجارة الخارجية الأردنية للعام ٢٠٠٣ مقارنة مع العام ٢٠٠٢، غرفة تجارة عمان ، الأردن.
9. محمد نور الدين ، ١٩٩٧ ، تركيا في الزمن المتحول – قلق الهوية وصراع الحضارات، ط ١، دار رياض الريس للكتب والنشر، لبنان.
10. محمد طه الجاسر ، ٢٠٠٢ ، تركية – ميدان الصراع بين الشرق والغرب، دار الفكر بدمشق ، الجمهورية العربية السورية .

11. موسى مطر وباسم اللوزي، ٢٠٠١ ، التجارة الخارجية ، ط ١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان – الاردن.

ثانياً المصادر باللغة الانكليزية :

A.Official Publication :

1.European Union ,2004, Euro Yearbook 2004,Jeneve.
2.European central Bank (2005), Annual Report 2005, Jeneve,www.ecb.int.
3.European central Bank (2001), Annual Report 2001, Jeneve.
4. European commission (2003), Annual Report, website : www.europa.int.
5. European commission (2004), Annual Report, website: www.europa.int.
6. International Monetary Fund(1996),international trade statistics year book, New York.
7. International Monetary Fund(2004),European Union indicators ,website:www.imf.org.
8.International Monetary Fund(1981),Direction of statistics Yearbook, New York.
9. International Monetary Fund(1982),Direction of statistics Yearbook, New York .
10.International Monetary Fund(1987),Direction of statistics Yearbook, New York .
11.International Monetary Fund(1996),Direction of statistics Yearbook, New York .
12.Turkish statistics instituted (2004), Turkey Recent Developments and Prospects, www.dpt.gov.tr.
13.Turkish treasury (2004), Treasury 1980 – 2003 ,Ankara – Turkey , website: www.treasury.gov.tr
14. United Nation (1996),international Trade Statistical Yearbook, New York.
15.United Nations (2005),Economic Survey of Europe, New York.
16. world trade organization (2004), international Trade Statistical Report, website ,www.wto.org.
17-World bank , 2000, world Debt Tables, Washington D.C..

B.Researches

1. Ali Ihsan Arol , 2002, Current Status Of FDI and Environmental Issues in Mining in Turkey, OECD, conference on Foreign

Direct Invesment and The Envirronment Lessons to be Learned From The Mining Sector, Turkey.

2. Asaf Savas Akat, 2002, Main Economic indicators, Bilgi Universit, on website : www.bilgi.edu.tr/akat.
3. Andrew Vorkink, 2005, Social Security Reform in a Global Environment , on website www.world bank.org.
4. Ardal karagol & Selami Sezgin, 2004, DoDefence Expenditures Increase Debt Rescheduling in Turkey ? Probit Model Approach,on website: www.econturk.org.
5. Anthony P. Thirlwall, 2000, Trade, trade liberalization and Economic Growth :theory and Evidence, No (63), on website: www.afdb.org.
6. A.Ertuoral and F.selcuk ,2000 ,Turkish trade ,on website: www.foreigntrade.gov.tr.
7. A.M.Lejour ,R.A.demooij,& C.H.Capel, 2004, Assessing the economic implication of Turkish accession to the EU, bureau for economic policy analysis, netherland, on website : www.econturk.org.
8. Bela Balassa, 1981, trade between Developed and Developing countries, on website :www.google.com/balassa.
9. Bilin Neyapty & Fatma Taskin., Murat ngror, 2000, has European Union Agreement Really affected Turkey Tarde , Bilkent University, Turkey, on website : www.bilkent.edu.tr.
10. Brian w.cashell, 2005, the Economics of the federal budget deficit , U.S.A, on website: www.loc.gov.
11. chan.kevin & Yufeng Duan,1999,Competitveness Of Canadian Agri-Food Exports,Agrinstits Competitors in Asia 1980-1999,on website: www.bus.ualberta.ca/wcer/pdf/Jsc18.PDF
12. Cagatay .S.C.Saunders & R.Amor, 2001, The Impact on The Turkish Aqricultural Sector Of The Potential Extension Of The CU agreement to Cover Aqricultural Commodities, on website : www.econturk.org.
13. Conder de baouwer, 2000, Should Pacific island Nations a dopt the Australian dollar, Journal of Pacific economy,Vol., 2, No., 15.
14. Cevdet Akcay,C.Emre Aper & Suleyman Ozmucur, 2000, Budget deficit inflation and Debt Sustainability (1970-2000), Bogazici University , on website: www.boun.edu.tr.
15. Christina harther, 1999, the EU world and Turkey –Acase, world trade organization puluation, on website : www.wto.org.

16. CIA agancy, 2005, The world factbook ,

www.cia.gov/cia/Publications/factbook/geos.htm

17. D. Leberman & W. Maloney, 2002, trade structure and Growth, the world bank, washigton D. C, on website : www.worldbank.org.

18. European Commission, 2003, Cuntry Report : Turkey, Directorate General For Aqricultural, on website : www.oecd.org.

19. Edward Anderson, 2001, Food Security international Trade in Asia, a Review of Issues,on website : www.odi.org.uk.

20.European Union ,2006,The History of The European Union , om website: www.europa.eu/abc/history/1949/index_en.htm

21. Francoise Lemoine & Deniz Lalkoevici, 2003, Trade and Technology Transfers ; a comparative study of Turkey, India, and china, Paris, on website : www.cepii.fr.

22. Ferda halicioglu, 2001, An Econometric analysis of foreign direct investment flaws into Turkey from Globale Regions 1975 - 1999, Tecknical university, Ankara, on website: www.econturk.org.

23- Gulsum Yasganarikan, 2003, The Economic Impact of The Fifth Enlargement on 20 the CEECs and Turkey, Ankara,on website: www.econturk.org.

24. Harry Flam, 2003, Turkey and The EU: Politics and Economics Of Assession, Stockholm University-institute For International Economic Studies, on website: www.google.com/traesury.

25. hakan Ercan, 2004, Turkey, Middle East Technical University, on website : www.die.gov.tr.

26. huseyin sen, 1998, The impact of The IMF - Supported Stabilisation Programmes On Inflation in Developing countries – The Experience of Turkey in Last Decade, Journal of Economics and administrative,Vol., 2 , No., 7.Turkey

27. henry Loewendahi & Ebru Ertugal, 2001, Turkey Performance in Attracting Foreign direct investment implication s of EU enlargement, on website : www.Enepri.org.

28. Julida Yildirin & Selami sezgin, 2001, Military Expenditure and Employment in Turkey,on website: www.econturk.org.

29. Kemal Dervis & Daniel Gros., Faik Oztak., Firat Bayar., Yusuf Isik, 2004, Relative income Growth and Convergence, European, on website : www.ceps.be .

30. Kevin chan & Yufeng Duan, 1999, competitveness of Canadian Agri-food exports –Agrinstits competitors in Asia (1980-1999), University of Alberta, on website : www.ualberta.ca.

31. kirsy Huges, 2004, Turkey and the European Union – just another enlagement, Ankara. website:on website : www.econturk.org.

32. Lucio Vinhas Desonza & Marina Bakanoval, 2001, Trade and Growth Under Limited leberakization The Case of Belarus, the Third conference of the Europa, on www.cips. be.

33. Mark Duts & Melek Us.,Kamil Yilmaz, 2003, Turkey's Foreign Direct Investment challenges competition – The Rule of Law and EU Accession, www.google.com/ turkish trade.

34. Ministry of Foreign trade, 2004, Turkish Foreign trade 1990-2004, on website : www.foreigntrade.gov.tr.

35. Michael Brauminger, 2002, the Bugdget deficit, public debt and Endogenous Growth, hawburg, Germany, on website : www.google.com/Bugdget studies.

36. M. R. Zaman, 2005, Assessing the impact of Turkish negotiations for entry into the European union on FDI and trade in the Region, international trade and Finance association 15 th internationalconference,on website: www.services.bepress.com.

37. Murat Doganlar, 1999, Testing for the structural Preak in the Turkish Foreign Trade, University Of Cukurova, on website: www.cukurova.edu.

38. Ministry of Turism, 1995, Turkish economy, on website : www.Turism.net.

39- Neccati Yyldyz, 2003, Mining sector in Turkey, on website : www.econturk.org.

40. Republic Of Turkey, 2002, Profiles Of Turkish Puplic Sector Projects For Foreign Funding in 2002,on website: www.econturk.org .

41. Republic Of Turkey Preliminary, 2003, National Development Plan (2004-2006), on website: www.dpt.gov.tr.

42. Repuplic Of Turkey, 2004, Macroeconomic Development In Turkey 2003 – Independent Social Scientists Alliance, on website : www.dpt.gov.tr.

43. Republic Of Turkey, 2001, Year Development plan 2001-2005, ankara-Turkey, on website :www.dpt.gov.tr.

44. Robert twigger, 1998, GDP per capita in OECD countries, www.oecd.org.

45. Republic of Turkey, 2004, Pre-assession economic programme 2004, Ankara, Turkey, on website : www.dpt.gov.tr.

46. R.Morimoto & C.hope , 2001, The impact pf Electricity supply on Economic Growth in Srilanka, university of Cambridge, on website : www.cam.ac.uk.

47. Sinan Ulgen & Yiannis Zahariadis, 2004, The Fiture Of Turkish – EU Trade Relations Deepening vs widening, center for European Policy Studies, on website : www.ceps.be.

48. selen Sarisoy, 1998, Turkish economy, on website : www.tcmb.gov.tr.

49. Sevinc Mihci, 2001, effects of customs union with European Union on the Market structure and Pricing Behaviour of Turkish Manufaturing , on website:www.google.com / Turkish economy

50. Steven Globerman, 2002, trade – FDI and Regional Economic intergration :cases of North American and Europe, western Washington university, on www.google. com/ Globerman.

51. selen sarisoy, 1996, The relationship between capital flows and current account : volatility and causality, Bruxelles University, on website : www. ulb.ac.be .

52. Turkey treasury, 2000, capital Economy 1999 - 2000, Turkish industrialist stsoandbusiness menos sassociation, Ankara, on website : www.treasury.gov.tr.

53. Umit Cizre & A.Erinc Yeldan, 1999, Danamics of Macroeconomic Diseguilibrium and inflation in Turkey The state, Politics, and the Markets Under a Globalized Developing Economy, Bilkent University, Turkey, n website : www.econturk.org.

54. utku utkulu & Dilek seymen, 2004, Trade and competitiveness between Turkey and the EU:time series Evidence, Ankara, on website : www.econturk.org.

55. utku Utkulu & et al, 2000, Exports supply and trade Reform:the Turkish Evidence, on website : www.econturk.org.

56. Utku Utkulu & D.seymen, 2004, Revealed com parative advan tage an d competitive ness:Evidence for Turkey vis-à-vis the EU/15, Dokuz Eylul University, izmir, on website: www.etsg.org.

57. Vildan Serin & Erisah Aricar, 2003, An Assessm en t of the imf stabilization Program s for Developing coun tries, on website: www.econturk.org.

58. William Milberg , 2004, The changing strocture of international trade linked to global production systems, international Labour Office, Geneve.

59. world trade organization, 2000, Koria trade – policy, on website : www.wto.org.

60. world bank, 2005, Turkish economy cas 2004, on website : www.siteresources.worldbank.org.

61. Young Jolee, 2004, insertion of The pacific Asian countries into international trade, university of Kyungltee - korea, on website : www.kyunghee.edu.

62. Ziya Oni, 2000, the Turkisg Economy at the turn of a new century- critical and comparative perspectives, Koc university – istabbul, on website : www.ku.edu.tr.

63….., 2004, Turkey, on website : www.arabonow.com.

64…., 2003, Growth and structure of the economy, on website: www.countrystudes.us.

65…., 2002, Turkish economy, on website : www.country – data.com.

66…..,2003, Turkish economy, on website: www.tusiad.org/turkish

www.enjoytuk.com.

67. Agricultural Sector of Turkey, on website: www.enjoytuk.com.

C. Books

1. Oskam, A, 2004, Turkey in the- European Union -Consequences for Agriculture, Food, Rural Areas and Structural Policy, Final Report, Report Commissioned by the Dutch Ministry of Agriculture, Nature and Food Quality. Ankara.
2. Reed, M ., R, 2004, international Trade in Agricultural Products, Newjersey, U.S.A.
3. Repulic of Turkey, 2000, Turkish Economy 1999-2000, Turkish industrialist Stsoandbusiness Menos Sassociation, Ankara.
4. Repulic of Turkey, 2001,Turkey–Eight Five Year Development Plan, Ankara -Turkey.
5. Greene,W., H, 2000,Econometrics Analysis, 1 ed ,newjersey-USA. Press.
6-University of Oxford, 2005, Emerging Turkey 2005, on website : www.oxfortbusniessgroub.com.

D.Internet webside

1-www.treasury .gov.tr
2- www.enjoyturk.com
3- www.kermgnigvasbouragan.com
4- Turizm.net .
5- www.oxfortbusniessgroub.com
6-www.fao.org
7- www.arabinow.com
8- www.igeme.gov.tr
9- www.siteresources.worldbank.org
10- www.countrystudes.us
11- www.turkey.kermanigvasbouragan.com
12- www.aljser.nl
13- www.aljazeera.net
14- www.arab-api.org
15-www.die.gov.tr
16- www.dpt.gov.tr
17- www.dtm.gov.tr
18- www.dunyagazetesi.com.tr
19- www.tcmb.gov.tr
20- www.annahjaddimocrati.com
21- www.country-date.com
22- www.tusiad.org/Turkish
23- www.zmzg.org
24- www.demo.sakhr.com
25- www.erference.allrefer.com
26- www.bahraichawber.gov.bh
27- www.mafhoum.com/syr
28- www.ankara.usembassy.gov
29. www.alquds.co.uk

الجدول (– ٢١-)

التوزيع الجغرافي للاستيرادات التركية للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤)

بليون دولار

الاقطار والمجموعات / السنوات	الاتحاد الاوربي	%	الولايات المتحدة	%	الشرق الاوسط	%	الجمهوريات المستقلة	%	افريقيا ومنها اقطار شمال افريقيا	%	روسيا الاتحادية	%	الاخرى	%	اجمالي الاستيرادات
١٩٨٠	٢,٥٩٠	٣٢,٧	٠,٤٠١	٧,٥	٠,٥٩٠	١١,١	–	–	٠,٠٥٨	١,١	٠,١٣١	٢,٥	٣,٩٠٩	٤٩,٤	٧,٩٠٩
١٩٨١	٢,٨١٠	٣١,٥	٠,٣٩٠	٤,٤	١,٥٠	١٦,٨	–	–	٠,٠٥٠	٥,٦	٠,٢٠٠	٢,١	٣,٥٣٣	٤٠	٨,٩٣٣
١٩٨٢	٢,٧٨٠	٣١,٥	٠,١٧٨	٢,٠	١,٤٠	١٥,٨	–	–	٠,٢٩٠	٣,٣	٠,٥٨٠	٦,٥	٣,٦١٤	٤٠,٩	٨,٩٤٢
١٩٨٣	٢,٩٨٠	٣٢,٣	٠,٦٩٥	٧,٥	٢,١٥	٢٣,٣	–	–	٠,٢٤٥	٢,٧	٠,٢٣٨	٢,٦	٢,٩٢٧	٣١,٦	٩,٢٣٥
١٩٨٤	٣,٥٤٠	٣٢,٩	١,٠٧٣	٩,٩	٣,٥٣	٣٢,٨	–	–	٠,٣٩١	٣,٧	٠,٣١٣	٢,٩	١,٩٠٨	١٧,٨	١٠,٧٥٧
١٩٨٥	٤,١٨٠	٣٦,٩	١,١٣٦	١٠,١	٣,٤٢	٣٠,٢	–	–	٠,٤١٣	٣,٦	٠,٢٢١	١,٩	١,٩٦٣	١٧,٣	١١,٣٤٣
١٩٨٦	٤,٨٦٠	٤٣,٨	٠,١١٩	١,٠	٣,٥٩٠	٣٢,٤	–	–	–	–	٠,٥٦٦	٥,٠	١,٩٦٩	١٧,٨	١١,١٠٤
١٩٨٧	٦,٠٧٠	٤٢,٩	٠,٨٤٠	٩,٥	–	–	–	–	٠,٨٩١	٦,٣	–	–	٧,٢٤٧	٥١,٢	١٤,١٥٧
١٩٨٨	٦,٣٠٠	٤٣,٩	١,٥١٩	١٠,٦	–	–	–	–	٠,٦٧٣	٤,٧	–	–	٨,١	٥٦,١	١٤,٣٣٥
١٩٨٩	٦,٤٩٠	٤١,٠	٢,١٠٠	١٣,٣	–	–	–	–	١,٠٥٨	٦,٧	–	–	٩,٣	٥٩	١٥,٧٩٢
١٩٩٠	٩,٩٣٠	٤٥,٠	٢,٢٨١	١٠,٢	٢,٧٢٠	١٢,٢	١,٢٤٧	٥,٦	١,٣٤٠	٦,٠	٠,٠	٠,٠	٧,٥	٣٣,٢	٢٢,٣٠٢
١٩٩١	٩,٩٠٠	٤٧,٠	٢,١٤٦	١٠,٢	٢,٥٠٤	١١,٩	–	–	٠,٧٥٧	٣,٦	٠,٠	٠,٠	٩,٠	٤٢,٨	٢١,٠٤٧

١٩٩٢	١٩,٦٦٠	٤٦,٦	٢,٦٠٧	١١,٤	٢,٦٥٣	١١,٦	٠,٥٢٠	٤,٢	٠,٨٠٠	٣,٥	١,٠٥٢	٤,٦	٨,١	٣٥	٢٢,٨٧١
١٩٩٣	١٣,٨٧٠	٤٧,٢	٣,٣٥٤	١١,٤	٠,٩٢١	٩,٦	٠,١٦٣	٠,٥	٠,٧٠٦	٢,٤	١,٥٣٠	٥,٢	١٠,٥	٣٥,٧	٢٩,٤٢٩
١٩٩٤	١٠,٩٢٠	٤٦,٩	٢,٢١٩	١٠,٢	٢,٤٦٦	١٠,٦	٠,١٨٤	٠,٧	٠,٨٦٠	٣,٧	١,٠٤٧	٤,٥	٨,٩	٣٨	٢٣,٢٧٠
١٩٩٥	١٦,٨٦١	٤٧,٣	٣,٧٢٤	١٠,٤	٢,٧١٣	٧,٦	٣,٣١٥	٩,٣	١,٤	٣,٩	٢,٠٨٢	٥,٨	٨,٣	٢٣,٤	٣٥,٧٠٩
١٩٩٦	٢٢,٣٤٠	٥١,٢	٣,٥١٦	٨,١	٣,٣١٥	٧,٦	٣,٠٧٤	٧,٠	٢,٠٠	٤,٦	١,٩٢٨	٤,٤	٦,٩	١٥,٨	٤٣,٦٢٦
١٩٩٧	٢٤,٨٤٠	٥١,١	٤,٣٢٩	٨,٩	٢,٧١٩	٥,٦	٣,٦١٥	٧,٤	٢,٢	٤,٥	٢,١٧٤	٤,٥	٦,٨	١٣,٩	٤٨,٥٥٨
١٩٩٨	٢٤,٤٦٠	٥٣,٣	٤,٠٥٣	٨,٩	٤,٢٣	٩,٠	٣,٧٢٤	٨,١	١,٧٥	٣,٩	٢,٨٤٨	٦,٢	٤,٨	١٠,٥	٤٥,٩٢١
١٩٩٩	٢١,٤٢٠	٥٢,٧	٣,٠٨٠	٧,٦	٣,٢٥	٨,١	٣,٧٣٣	٩,٢	١,٦٧٨	٤,٢	٢,٤٦٣	٦,١	٥,١	١٢,٤	٤٠,٦٧١
٢٠٠٠	٢٦,٦١٠	٤٨,٨	٣,٩١١	٧,٢	٤,١٦	٧,٧	٥,٧	١٠,٤	٢,٧١٤	٥,٠	٣,٨٨٧	٧,٢	٧,٥	١٣,٧	٥٤,٥٠٢
٢٠٠١	١٨,٢٨٠	٤٤,١	٣,٢٦١	٧,٨	٣,٤٠	٨,٢	٤,٦٣٠	١١,٠	٢,٨١٨	٦,٨	٣,٤٣٦	٨,٣	٥,٨	١٣,٨	٤١,٤
٢٠٠٢	٢٣,٣٢١	٤٥,٣	٣,٠٩٩	٦,١	٣,٤٢	٦,٦	٥,٥٥٥	١٠,٨	٢,٦٩٦	٥,٢	٣,٨٩٢	٧,٥	٩,٦	١٨,٥	٥١,٥٥٣
٢٠٠٣	٣١,٦٩٦	٤٥,٧	٣,٤٩٦	٥,١	٣,٧٤	٥,٤	٧,٨	١١,٠	٣,٣٣٨	٤,٨	٥,٤٥٠	٧,٩	١٣,٩	١٩,٩	٦٩,٣٤٠
٢٠٠٤	٤٢,٣٤٧	٤٣,٤	٤,٦٩٧	٤,٨	٥,١١٤	٥,٣	١٢,٩	١٣,٢	٤,٨٢٠	٤,٩	٩,٠٢٧	٩,٣	١٨,٧	١٩,١	٩٧,٥٤٠

المصدر:

1. imf, deriction Of Trade Statistics Yearbook ,1981,1982,1996.
2. Ministry Of foreigntrade ,2004, Turkey's Foreign Trade 1990-2004, on website: www.foreigntrade.gov.tre
3. The Embassy Of The United States Of America,on website:
   www. ankara. usembassy. gov.
4. State institute of Statistic,2004, Turkish data base , www.die.gov.tr

. النسب من احتساب الباحث .

الجدول (– ٢–)

المؤشرات الاقتصادية الرئيسة للاتحاد الاوروبي للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤)

المؤشرات / السنوات	السكان (مليون نسمة)		الناتج المحلي الاجمالي	النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي(%)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	القوى العاملة (مليون عامل)	الاستثمار الاجنبي المباشر	الانفاق الاستهلاكي النهائي (باسعار سنة ١٩٩٥(بليون دولار)
	ارض اليورو	الاتحاد الاوربي	(بليون دولار)		(الف دولار		(مليارددولار)	
١٩٨٠	٢٨٦,٧	٣٥٤,١	٥,٢٣٧	١	١٨,٢٦٨	١٢٢,٩٨	١٠,٢	٤,١٠٠
١٩٨١	٢٨٧,٤٢٠	٣٥٤,٧	٥,٢٧٤	١	١٨,٣٥٠	١٤١,٤٦	٨,٥	٤,١١٦
١٩٨٢	٢٨٧,٨	٣٥٥,٦	٥,٣٦٠	٢	١٨,٦٢٠	١٤١,٧٥	٩,٩٥	٤,٢
١٩٨٣	٢٨٨,٢	٣٥٦,٢	٥,٥٠٠	٢	١٩,٠٥	١٢٤,١	٩,٢	٤,٢٥
١٩٨٤	٢٨٨,٥	٣٥٧,٤	٥,٦١٤	٢	١٩,٤٦١	١٤٢,٠٠	٩,٨	٤,٣٢٠
١٩٨٥	٢٨٩,١	٣٥٨,٤	٥,٧٥٥	٢	١٩,٩١١	١٤٢,٢	١٢,٦	٤,٤٦٠
١٩٨٦	٢٨٩,٦	٣٥٩,٨	٥,٩٠٠	٢	٢٠,٣٥٩	١٢٤,٩	٢٣,٠	٤,٦٠٦
١٩٨٧	٢٩٠,٥	٣٦٠,٠	٦,١٤٠	٤	٢١,١٤٢	١٣٣,٤	٣٦,٣	٤,٧٥٠
١٩٨٨	٢٩١,٩	٣٦٢,٣	٦,٣٧٨	٤	٢١,٨٥٠	١٢٥,٧	٤٧,٣	٤,٨٨٠
١٩٨٩	٢٩٣,٣	٣٦٤,٤	٦,٥٦٦	٣	٢٢,٣٩٠	١٣٢,٣	٦٠,٥	٥,١٠٠
١٩٩٠	٢٩٤,٣	٣٦٦,٢	٦,٧٠٠	٢	٢٢,٧٣١	١٣٤,٥٥	٥٤,٢	٥,٢
١٩٩١	٢٩٥,٨	٣٦٨,١	٦,٨٠٠	٢	٢٢,٩٦٩	١٤٠,١	٦٤,٦	٥,٣١١
١٩٩٢	٢٩٧,٢	٣٦٩,٧	٦,٧٥٠	–١	٢٢,٦٧٩	١٤٠,٧٧	٥٨,٩	٥,٣٠٠
١٩٩٣	٢٩٨,٢	٣٧٠,٤	٦,٩٠٠	٢	٢٣,١٣٩	١٣١,١	٥١,٥	٥,٣٧٠
١٩٩٤	٢٩٩,١	٣٧١,١	٧,١٠٠	٢	٢٣,٦٠٣	١٣٥,٧	٧٥,٩	٥,٤٥٣
١٩٩٥	٢٩٩,٩	٥٧٢,٦	٧,٢٠٠	١	٢٣,٨٦٥	١٣٧,٤	٨٠,٤	٥,٥٤٢

١٩٩٦	٣٠٠,٧	٣٧٣,٨	٧,٣٢٦	٢	٢٤,٣٣٤	١٣٩,٤	٨٠,٠	٥,٦٢٥
١٩٩٧	٣٠١,٥	٣٧٤,٧	٧,٥٥٠	٣	٢٤,٩٨٧	١٢٦,٤	١٥٨,٨	٥,٧٧٠
١٩٩٨	٣٠٢,٢	٣٧٥,٧	٧,٧٥٠	٣	٢٥,٥٨٦	١٢٧,٢	٣٣٥,٧	٥,٩٣٨
١٩٩٩	٣٠٣,١	٣٧٧,٠	٨,١٠٠	٤	٢٦,٤٠٠	١٢٧,٩	٦٢٠,٨	٦,١٠٠
٢٠٠٠	٣٠٤,٤	٣٧٨,٦	٨,٢٠٠	١	٢٦,٦٤٢	١٢٨,٨	٦٢٠,٨	٦,٢٠٠
٢٠٠١	٣٠٤,٩	٣٧٨,٦	٨,٢٠٠	١	٢٦,٧٧٥	١٢٩,٨	٢٧٢,٣	٨,٣٨٠
٢٠٠٢	٣٠٦,٧	٣٨٠,٤	٨,٤٠٠	٠,٨	٢٦,٨٥٠	١٣٥,٦	٣٧٤,٠	٨,٢٤٠
٢٠٠٣	٣٠٨,١	٣٨٠,٣	٨,٦٠٠	١,٨	٢٦,٩٠٠	١٣٥,٥	--	٨,٢٩٠
٢٠٠٤	٣٠٨,٢	٣٨٠,٨	٨,٧٥٠	٢,٣	٢٧,٠٠٠	١٣٨,١	.٢٩٥	٨,٢٩٠

المصدر :

1-European Union,2004, Eurostat 2004, www.europa.eu.int
2-United Nations , 2005, Economy Survey of Europe ,2005,No.1, 42.
3- international Monetry Fund ,2005, European Union Indecator,on website: (www.imf.org).

جدول – ٤–

المؤشرات الرئيسة للمتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد التركي للمدة(١٩٨٠ . ٢٠٠٤)

المؤشرات / السنوات	السكان (مليون نسمة)	الناتج المحلي الاجمالي (GDP) (بليون دولار)	متوسط نصيب الفرد من (GDP) (الف دولار)	الاستمار الاجنبي المباشر (بليون دولار)	اجمالي الديون الخارجية (مليار دولار)	خدمات الدين الخارجي (مليار دولار)	القوى العاملة (مليون عامل)
١٩٨٠	٤٦,١	٧٠,٩	١٠٥,٧	٩٧,٠٠	١٩٠٨٦	١,٠٥٠	١٧,١٨٢
١٩٨١	٤٧,٢	٦٦,٥	١٦٠,٢	٣٣٧,٥١	١٩١٩٦	١,٧٢٨	١٧,٦٢١
١٩٨٢	٤٨,٣	٦٤,٤	٢١٣,٦	١٦٧,٠٠	١٩٦٧٩	٢,٢٩١	١٨,٠٨٦
١٩٨٣	٤٩,٥	٦١,٥	٢٦٦,٠	١٠٢,٧٤	٢٠٢٨٩	٢,٣٠٨	١٧,٧٧٣
١٩٨٤	٥٠,٧	٥٩,٩	٣١٧٠	٢٧١,٣٦	٢١٥٧٣	٢,٢٦٣	١٨,٠١٦
١٩٨٥	٥١,٩	٦٧,٢	٥٦٣,٨	٢٣٤,٤٩	٣٥٩٨٣	٣,٥٢٤	١٨,٢٦٩
١٩٨٦	٥٣,١	٧٥,٦	٧٤٨,٧	٣٦٤,٠٠	٣٢٧٨٩	٣,٣٧٧	١٨,٥١٢
١٩٨٧	٥٤,٢	٨٦,٩	٩٣٠,٨	٦٥٥,٢٤	٤٠٩٣٢	٤,٦٢٣	١٨,٨٠٤
١٩٨٨	٥٥,٢	٩٠,١	١١٠٧	٨٢٠,٥٢	٣٩٥٩٢	٦,١٤٨	١٩,٠٨٥
١٩٨٩	٥٦,٥	١٠٧,٠	٤,٢١٣	١,٥١١,٩٤	٤١٢٥٣	٦,٠٩٦	١٩,٠٧٠
١٩٩٠	٥٧,٦	١٥٠,٦	٢٧٥٠	١,٨٦١,١٦	٤١٩٠٣	٦,٤٨٠	١٨,٦٩٧
١٩٩١	٥٨,٧	١٥٠,٨	٢٧٠٠	١,٩٦٧,٢٦	١٠٤,٨١	٦,٩٧٧	٢١,٤٣٨
١٩٩٢	٥٩,٨	١٥٨,٩	٢٨٠٠	١,٨١٩,٩٦	١٧٧,٧	٧,٤٦٥	٢١,٥٠٣
١٩٩٣	٦٠,٩	١٧٩,٤	٣٠٥٠	٢,٠٦٣,٣٩	٣١١,٣	٦,٩٩١	٢١,٤٦٩
١٩٩٤	٦٢,٠	١٢٩,٧	٢١٠٠	١,٤٧٧,٦١	٩٠٣,٤٨	٧,٦٠٩	٢٢,١٥٨
١٩٩٥	٦٣,١	١٦٩,٣	٢٨٩٠	٢,٩٣٨,٣٢	١٤٢١,٢	٨,٩٧٩	٢٢,٦٧٣
١٩٩٦	٦٤,١	١٨١,١	٣٠٢٠	٣,٨٣٥,٩٧	٧٩,٣٣٦	١١,٤١٨	٢٣,٩١٩
١٩٩٧	٦٥,١	١٨٩,٢	٣٠٤٥	١,٦٧٨,٢١	٨٤,١٩٤	١١٢,٤١٨	٢٢,٤٤٨
١٩٩٨	٦٦,٢	١٩٩,٦	٣١٠٠	١,٦٤٦,٤٤	٩٦,٣٨٦	١٦,٥١٣	٢٣,٤١٥
١٩٩٩	٦٧,٣	١٨٣,٨	٢٩٥٠	١,٦٩٩,٥٧	١٠٢,٩٨٧	١٨,٣١٦	٢٣,٧٧٩
٢٠٠٠	٦٨,٣	١٩٩,٣	٢٩١٨	٣,٤٧٧,٤٢	١١٨,٥٦٨		٢٢,٠٣١
٢٠٠١	٦٩,٣	١٤٧,٦	٢١٠٠	٢,٧٢٥,٢٨	١١٣,٦٥١	٢٤,٦٢٣	٢٢,٢٦٩
٢٠٠٢	٧٠,٣	١٨٤,٢	٢٦٢٠	٢,٢٤٢,٩٢	١٣٠,٢١٨	٢٨,٨٥٢	٢٣,٦٤١
٢٠٠٣	٧١,٣	٢٣٩,٧	٣٣٦١	١,٢٠٧,٩٩	١٤٥,٣٥٠	٢٧,٧٧٢	٢٣,٦٤٠
٢٠٠٤	٧١,٩	٢٩٤,٩	٤٠٧٦	٤٩,٠٠٠,٠٠٠	١٦١,٧٤٨	٢٩,٩١٢	٢٤,٢٨٩

مصادر الجدول – ٤ – :

1. state institute of Statistics(SIS), 2004, Data tables, on website: www.dpt.gov.tr
2. Bilin Neyapty & et al ,2003, Has European Union Agreement Really Affected Turkey Trade,Bilkent university, 20, on website: www.econturk.oeg
3. Robert Twigger,GDP per capita in OECD Countries:The UKs Relation ,1998, 10, on website: www.oecd.org
4. Turkish ecnomy1999-2000, 2000,Turkish industrialist,stsoandbusiness menos Sassociation ,on website: www.usied.org
5. capital Markets Boand of Turkey ,Annual Report 2000, 60, on web site; www.dpt.gov.tr
6. Directory of Turkish treasury, 2005, Data tables, on website: www.treasury.gov.tr
7. Turkey Outlook economy,2005, on website: www.dunyagazetesi.com.tr.
8. O. Cevdet Akçay and Others, Budget Deficit2000, Inflation and Debt Sustainability: vidence from Turkey (1970-2000), Bogazici University, 14, on website: www.bou.edu.tr
9. World bank , 2000, world Debt Tables, Washington D.C, , 490.
10. Directory of Turkish treasury ,2004,Treasury Statistics 1980-2003,on website:www.treasury.gov.tr
11. Republic of Turkey , 2005, central Bank Of Turkey database, on website: www.tcmb.gov.tr

الجدول (- ٢٠-)

التوزيع الجغرافي للصادرات التركية للمدة (١٩٨٠ . ٢٠٠٤)

بليون دولار

الاقطار والمجموعات / السنوات	الاتحاد الاوربي	%	الولايات المتحدة	%	الشرق الاوسط	%	الجمهوريات المستقلة (آسيا الوسطى)	%	روسيا الاتحادية	%	افريقيا(ومن ضمنها اقطار شمال افريقيا)	%	الاخرى	%	اجمالي الصادرات
١٩٨٠	١,٣٨	٤٧,٤	١١٤,٦	٣,٩	٠,١٨٥	٦,٣	–	–	–	–	١٦,٤	٥,٥	١,٠٧	٣٦,٩	٢,٩١٠
١٩٨١	١,٦٩	٣٥,٩	١١٠,٠	٢,٤	٠,١٤٠	٣,٠	–	–	–	–	٢,٠	٤,٢	٢,٥٦	٥٤,٥	٤,٧٠٢
١٩٨٢	١,٩٢	٣٣,١	٨٧,٠	١٥,١	٠,٩٦٠,	١٦,٧	–	–	–	–	١٠,٠	١,٧	١,٨٩	٣٢,٩	٥,٧٤٥
١٩٨٣	٢,١٩	٣٨	٢٣٢,٠	٤,٥	٢,٤٢٥	٤٢,٣	–	–	–	–	٠,١٧٣	٣,٠	٠,٧٠٧	١٢,٣	٥,٧٢٧
١٩٨٤	٢,٩٥	٤١,٤	٣٦٨,٠	٥,٢	٢,٧٥٦	٣٨,٣	–	–	–	–	٠,١٥٦	٢,٢	٠,٩٠٣	١٢,٦	٧,١٣٣
١٩٨٥	٣,٤٠	٤٢,٧	٥٠٦,٠	٦,٤	٣,١٨٩	٤٠,١	–	–	–	–	٠,١٤٣	١,٨	٠,٧٢٠	٩,٠	٧,٩٥٨
١٩٨٦	٣,٤٢	٤٥,٩	١٠١,٠	١,٤	٣,١٠٠	٤١,٦	–	–	–	–	–	–	٠,٨٣٥	١١,١	٧,٤٥٦
١٩٨٧	٥,١٣	٥٠,٣	٠,٩٦	٩,٤	٠,٣٢١	٣,٢	–	–	–	–	٠,٤٧٨	٤,٧	٣,٣٢٢	٣٢,٤	١٠,٢١
١٩٨٨	٥,٣٦	٤٥,٨	٠,٧٥٨	٦,٥	٠,٥٤٦	٤,٦	–	–	–	–	٠,٧٨١	٦,٧	٤,٣٠٠	٣٦,٤	١١,٧٤
١٩٨٩	٥,٦٨	٤٨,٩	٠,٩٧٦	٨,٤	٠,٣٥٠	٣,٠	–	–	–	–	٠,٧٦٧	٦,٦	٣,٨٠٠	٣٣,٠	١١,٥٧
١٩٩٠	٧,٢٠	٥٥,٦	٠,٩٧١	٧,٥	١,٥٢٧	١١,٨	٠,٥٣١	٤,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٧٤٧	٥,٨	١,٩٠	١٤,٧	١٢,٩٥٩
١٩٩١	٧,٣٨	٥٤,٣	٠,٩١٠	٦,٧	١,٩٨٠	١٤,٦	٠,٥٩٠	٤,٣	٠,٠	٠,٠	–	–	٢,٧٣٣	٢٠,١	١٣,٥٩٣
١٩٩٢	٧,٩١	٥٣,٧	٠,٨٦٨	٥,٩	٢,١١٠	١٤,٣	٠,٨٣٩	٥,٧	٠,٤٤١	٠,٣	٠,٧٨٢	٥,٣	٢,١٧٧	١٤,٨	١٤,٧١٤
١٩٩٣	٧,٥٩	٤٩,٥	٠,٩٨٢	٦,٥	٢,١٤٠	١٣,٩	٠,٣٨٨	٢,٦	٠,٥٠٦	٣,٣	٠,٧٠٦	٤,٥	٣,٠	١٩,٧	١٥,٣٤٥
١٩٩٤	٨,٦٣	٤٧,٧	١,٥٢٠	٨,٤	٢,٢٤٠	١٢,٤	٠,٣١٣	١,٧	٠,٨١٤	٨,٤	٠,٨٤٢	١,٨	٩,٤٢٨	١٩,٦	٤٨,١٠٥
١٩٩٥	١١,٠٧	٥١,٢	١,٥١١	٧,٢	١,٩٤٤	٩,٢	٢,٠٦٦	٧,٨	١,٢٣١	٧,٠	١,٠٦٢	٤,٩	٢,٧٤٥	١٢,٧	٢١,٦٣٧

١٩٩٦	١١,٥٤	٤٩,٧	١,٦١٣	٧,٠	٢,٤٤٠	١٠,٥	٥١١,٠	٢,٢	١,٤٩٧	٦,٥	١,٩٩٣	٨,٦	٣,٦٢١	١٥,٦	٢٣,٢٢٤
١٩٩٧	١٢,٢٤	٤٦,٦	٢,٠٢٠	٧,٧	٢,٥٩٠	٩,٩	١,٢٠	٤,٦	٢,٠٤٧	٧,٨	٢,١٩٧	٨,٤	٣,٩٥٩	١٥,٠	٢٦,٢٦١
١٩٩٨	١٣,٤٩	٥٠,١	٢,٢٣٣	٨,٣	٢,٥٨٨	٩,٦	٥١٧,٠	١,٩	–	–	٣,٧٥٨	٦,٥	٦,٣٧٩	٢٣,٦	٢٦,٩٧٣
١٩٩٩	١٤,٣٤	٥٣,٩	٢,٤٣٦	٩,٢	٢,٥٨٥	٩,٧	–	–	–	–	١,٦٨٧	٦,٤	٥,٥٣١	٢٠,٨	٢٦,٥٨٧
٢٠٠٠	١٤,٥١	٥٢,٣	٣,١٣٥	١١,٣	٢,٢١١	٧,٩	١,٦٤٩	٥,٩	٠,٦٤٤	٢,٣	٢,٧١٤	٩,٨	٢,٩١١	١٠,٥	٢٧,٧٧٤
٢٠٠١	١٦,١١	٥١,٥	٣,١٢٦	٩,٩	٢,٨٩٢	٩,٢	١,٩٧٨	٦,٤	٠,٩٣٦	٢,٩	٢,٨١٨	٩,٠	٣,٤٧٨	١١,١	٣١,٣٣٤
٢٠٠٢	١٨,٤٥	٥١,٢	٣,٣٥٦	٩,٣	٣,١٠٥	٨,٦	٢,٢٧٩	٦,٣	١,١٧٢	٣,٣	٢,٦٩٧	٧,٠	٤,٩٩١	١٣,٨	٣٦,٠٥٩
٢٠٠٣	٢٤,٤٨	٥١,٨	٣,٧٥٢	٧,٩	٤,٩٩٤	١٠,٦	٢,٩٦٣	٦,٣	١,٣٦٨	٢,٩	٣,٣٣٨	٧,١	٦,٣٥٣	١٣,٤	٤٧,٢٥٢
٢٠٠٤	٣٤,٤١	٥٤,٥	٤,٨٣٢	٧,٧	٧,٢٣٨	١١,٥	٣,٩٥٦	٦,٢	١,٨٥٩	٢,٩	٤,٨٢٠	٧,٦	٥,٩٩٨	٩,٥	٦٧,١٢٠

المصدر:

1. Inetrnational Monitery Foud , Direction Of Statistics Yearbook 1981, 1982, 1987 ,1996.

2. Ministry of Foreign trade , 2004, Turkish foreign trade 1990 -2004 , on website: www.foreign trade.gov.tr

3. Turksy and American embassy , 2003, trading data , on website: www. Ankara.usembassy.gov.

4. United Nations (1996), international Trade Statistics Yerabook , Jeneav, P1040

. النسب من احتساب الباحث.

Abstract

Many economical studies have been showed that the variables of external trade structure (exports and imports) have an observable effect on the gross domestic product and moving of the economical growth. specially industry goods trade that contribute in the additional value and its important for the developed countries and the under developed ,and benefit from them in the process of the economical growth. the search aim to identification on the constant of the trade commodity structure for foreign trade between turkey and European union and explaining its effect on the gross domestic product for (25) years.

And for achieving this target ,its hypothesis based on that are the component of the commodity structure for turkey exports and imports have an observable effect on the gross domestic product and the effort and tempt of turkey for joining the European union lead to make an exchange of foreign trade direction of turkey, and for reaching to the search target and proving its hypothesis, we make a study by using the describing quantity approach, by realization on the features of development of the European and turkeys economy and the classification of the commodity structure of the foreign trade and its relation for the economical growth .also we recognize on the directions of the foreign l Turkish trade direction from (1980 - 2004) and the direction of commodity structure development for the exports and imports of turkey during study period, in addition of the geographical distribution for foreign Turkish trade .

And in the last stage of the research. we made the regression analysis by using small squares ordinary method (ols) by using sheaf progress (Minitab)in the beginning we see some of the precedent studies ,and then describing of the standard sample from where the number of the equations and mathematical form and the informer signal and its value Then taking the mot important economical and statistical and standard tests ,and then evaluate and estimate the effect of component of the commodity structure for foreign trade of turkey with the world and European union and its effect on economical growth for turkey from (1980 - 2004) .

And the study reached to that the industrial and agricultural section is the most important commodity sections in the in Turkish economy further than mining and foreign trade. and the gross commodity product was increased as result of the economical reformation and development of this sections specially industrial section. and the increasing and developing of other variables such as the ratio of the foreign investment that coming to turkey .population number. And increasing of the external debt and there profits during study period .and also it has been showed that from analyzing of the basic indicators of the

foreign trade existence of the continuous development in exports with the world and the European union, in addition to increasing of the commodity imports specially from the European union, and the agricultural imports confirm a clear ratio from the total Turkish imports ,witch its take the first degree ,followed by the agricultural commodity then mining commodities .and the study showed that the relation between the detailed imports (agricultural and industrial and mining)and the gross domestic product was positive and significant during study period with the world, as for the European union the detailed exports (agricultural and industrial) was as positive and significant effect on the gross domestic product ,and the exports from the mining commodity was an significant, where the detailed commodities from the industrial and mining commodity from the European union positive and significant, un like that the imports from the agricultural commodity was an significant.

The Commodity Structure for Turkish Trade with European Union and its Effect in Economic Growth for Turkey for (1980 – 2004)

A Thesis submitte by

Hashim Mohammed Saeed Rasheed Al-Zebari

To

The Council of the College of Administration and Economics

University of Mosul

In Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of M. Sc. in Economics

Supervised by

Assist. Prof.

Dr. Sa'ad Mahmood Khalil Al-Kawaz

2006 A. D. 1427 A. H.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

استمارة مستخلصات اطاريح الدراسات العليا للجامعات العراقية

رقم الاستمارة	**١٣٣**				
الجامعة	**الكلية**	**القسم**	**الفرع**		
الموصل	**الإدارة والاقتصاد**	**الأقتصاد**			
عنوان الرسالة		**تاريخ تسجيل الرسالة**	**طبيعة البحث**	**الجهة المستفيدة**	
الهيكل السلعي لتجارة تركيا مع الاتحاد الاوربي وأثره في النمو الاقتصادي للمدة ١٩٨٠-٢٠٠٤		**٢٠٠٤/١١/١**	**أكاديمي**	**للتطبيق فقط**	
اسم الطالب	**العمر**	**الجنس**	**جهة الانتساب**	**تاريخ القبول**	**قناة القبول**
هاشم محمد سعيد	**٣٢**	**ذكر**	**غير موظف**	**٢٠٠٣/١٠/١٢**	**مباشر**
اسم المشرف	**الدرجة العلمية**	**العمر**	**الجنس**	**جهة الانتساب**	
سعد محمود خليل الكواز	**أستاذ مساعد**	**٤٨ سنة**	**ذكر**	**كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الموصل**	
الجهة المانحة للشهادة :جامعة الموصل – العراق **تاريخ الحصول على الشهادة:١٥//٨/١٩٩٥** **تاريخ اخر ترقية علمية: ٢١ /٥/٢٠٠٢**					
تاريخ صدور الأمر الجامعي	**الشهادة** **ماجستير**	**الاختصاص العام** **اقتصاد**	**الاختصاص بالتدقيق** **تجارة خارجية**		
الكلمات المفتاحية :الهيكل السلعي– النمو الاقتصادي					